المؤسسة العربية للدراسات والنشر

سلسلة أعلام الفكر العالمي



ـان سيمون

تأليف: بيار انسار

ترجمة: ابراهيم العريس

سان - سيمون

هذا الكتاب هو الترجمة العربية الكاملة لـ :

PIERRE ANSART
SAINT - SIMON
Col. PHILOSOPHES - P. U. F.
PARIS 1969

سلسلة أعلام الفكر العالمي

سان سيمون

تأليف: بيار انسار
ترجمة: ابراهيم العريس

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير
ت: ٣١٢١٥٦ - برقياً: موكيالي بيروت
ص. ب. ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٧٩

تواريخ من حياة سان ـ سيمون

تشرين الاول ١٧٦٠ ولد سان ـ سيمون في باريس ، من عائلة نبيلة الاصل لكنها فقيرة . وتلقى تعليما يليق بنبالة اصله .

١٧٧٧ اصبح ضابط صف في الجيش .

١٧٧٩ ارسل برتبة كابتن ، في جيش لافاييت الى الولايات المتحدة الاميركية .

١٧٨٣ عاد الى باريس بعد اشتراكه في معارك عديدة .

١٧٨٩ اثر جولة في هولندا ، وجد نفسه في مدريد ، وفي نهاية نفس هذا العام عاد الى باريس حيث شارك في الحركة الاجتماعية . وشارك حتى عام ١٧٩٣ في النضالات السياسية ، ثم أسس بعض الاعمال التجارية .

١٧٩٣ سجن وكاد يعدم لولا سقوط روبسبيير .

١٧٩٤ اطلق سراحه، وتابع عملياته التجارية حتى العام ١٧٩٨ حيث انصرف الى العمل العلمي .

١٨٠٢ نشر مؤلفه الاول « رسائل من قاطن في جنيف الى مواطنيه » .

١٨٠٧ ـ ١٨١٠ تابع العمل العلمي ، ونشر مؤلفاته

المتتالية . وفي ١٨١٠ وصل الى مستوى متدن من البؤس .

١٨١٢ – ١٨١٣	ظل قعيد الفراش بسبب حمى اصابته وكادت تفقده حياته . وبعدها تابع العمل الجماعي العلمي والسياسي .
١٨١٦	نشر « الصناعة » التي كانت فاتحة لسلسلة منشورات مماثلة متتالية .
١٨١٧	تخلى عنه مشاركوه في العمل العلمي ونددوا به لدى وزير الشرطة .
١٨٢٢	حاول الانتحار يأسا من الفاقة . لكن المحاولة فشلت وتابع كتاباته واعماله بمشاركة اوغست كونت ، الذي عاد وتخلى عنه عام ١٨٢٤ .
١٨٢٥	توفي في باريس في يوم ١٩ ايار .

حياة سان ـ سيمون

حين كان في الخمسين من عمره ، وفي معرض تحدثه عن الحصيلة المؤقتة لوجوده ، كان بوسع سان ـ سيمون أن يقدم للفيلسوف الاجتماعي هاتين القاعدتين العمليتين : « يجب على المرء أن يعيش الحياة الاكثر اصالة والاكثر نشاطا ... وينبغي عليه ان يجول بين كل طبقات المجتمع ، وان يضع نفسه شخصيا في كافة المواقع الاجتماعية الاكثر اختلافا ، بل وينبغي عليه ، ايضا ، أن يخلق علاقات لم يكن لها أي وجود على الاطلاق » ، والحال ان حياة سان ـ سيمون ، لا تبدو الا وكأنها تعاقب لتجارب متناقضة بشكل عنيف ، ومنطلقة من الاوساط الاجتماعية الاكثر تنوعا . فحينا كان سان ـ سيمون يمتلك ثروات هائلة ، ثم بعد بضعة اشهر قصيرة كان سرعان ما يجد نفسه في وهدة الافلاس ، واحيانا كان يجد نفسه ، بشكل مؤقت ، محاطا بالاصدقاء والاتباع ، لكنه سرعان ما يعود ليجد نفسه منبوذا من الجميع ومجبرا على قبول أوخم الوظائف ، احيانا كان يتولى ادارة منشورات جماعية ، بكل ما في ذاته من حماس متقد ، لكنه في الوقت نفسه كان يبدو مشتتا بحيث أنه يحاول الانتحار . اضف الى هذا كله ، ان هذه الحياة المتموجة ، انما وجدت اطارا لها كل تلك المرحلة التاريخية الاستثنائية ، كما ان مآسيها ساهمت في الصراعات التي حملت اسماء : ثورة عام ١٧٨٩ ، الامبراطورية ، وعهد العودة Restauration . اذن ، ضمن

هذه التجارب الحاسمة خاض سان ــ سيمون حياته الكثيفة، بحيث ان تلك المسيرة التاريخية شكلت مادة للتأمل الطموح الذي كاد يكون رؤيويا لديه .

منذ طفولته وجد سان ــ سيمون نفسه يعيش في وسط تملأه التناقضات . فهو ولد في تشرين الاول ١٧٦٠ ، ليحمل اسم كلود ــ هنري دي روفروا Claude-Henri de Rouvroy كونت سان ــ سيمون ، باعتباره عضوا في العائلة النبيلة التي تدعي التحدر من صلب شارلمان ؛ والحقيقة ان عائلته كانت تعيش حياة فقيرة في باريس ، وكلها انتظار لحماية تأتيها من الملك وتتيح لهـا مبلغا يعينها على البقاء . في هذا الوسط ، حيث كان التوق الى المجد يتقاطع مع تجربة الذل ، ابـدى الكونت الشاب شخصية مستقلة ومتمردة ؛ وثمة حكايات ونوادر متناقضة تظهره حينا وهو يجرح جابيا لكي يهرب من دفع غرامة ، وحينا مفضلا السجن بدلا من ان يتم واجباته الدينية . أما بالنسبة الى تعليمه ، فكان تماما على المستوى الذي ينبغي على نبيل شاب ان يتوصل اليه : كان تلميذا لامعا وعلى شيء من الصرامة .

في العام ١٧٧٧ اصبح ضابط صف في الجيش ، وفـي العام ١٧٧٩ ، أرسل برتبة كابتن الى الولايات المتحدة ضمن الجيش الذي كان يقوده لافاييت ؛ وهو ، بعد هذا ، لن يعود الى فرنسا الا في العام ١٧٨٣ ، بعد ان اشترك في عدة معارك، وكاد يفقد حياته في احدى المعارك البحرية التعيسة . ولقد كان من شأن هـذه السنوات الاربع التـي أمضاها سان ــ

سيمون في الولايات المتحدة، ان شكلت بالنسبة له تجربة هامة للغاية : فهو اذ انتزع فجأة من قلب الحياة السياسية الفرنسية ، اكتشف في القارة الجديدة مجتمعا بلا ماض وبلا القاب نبيلة ، وحيث كل شيء ينبع من العمل ومن المساواة السياسية . وحين عاد سان ـ سيمون الى باريس لم يكن بوسعه الا ان يبدي شكوكه تجاه امكانية استقرار المؤسسات القديمة . وابدى الكثير من التجاوب مع المناخ الانتقادي الذي كان يهيء للثورة .

بعد زيارة قام بها الى هولندا ، تحول سان ـ سيمون الى زيارة مدريد التي أقام فيها في شهر تموز ١٧٨٩ ، مما حرمه من ان يعيش الايام الثورية الفرنسية الاولى ؛ ولكنه ، ما ان عاد الى فرنسا في نهاية نفس ذلك العام ، حتى انضوى، دون أي تحفظ ، تحت لواء الحركة الاجتماعية . ولقد ناضل حتى العام ١٧٩٣ في بيرون Peronne وكامبري ، ورفض كافة القابه القديمة ليصبح مجرد المواطن كلود ـ هنري بونوم . ولقد ساهم في الحياة البلدية ، ودفع الجمعية الوطنية الى التصويت على عرائض تدعو الى الغاء الامتيازات والاعتراف بالمساواة بين المواطنين . ولقد طلب ، في نص صاغه في ايار ١٧٩٠ ، طلب التخلي عن « الفروقات الزنديقة التي تصاحب الناس منذ ولادتهم » ، وان يتم الغاء « ذكرى النظام القديم نفسها » .

بيد ان هذا النشاط السياسي لم يمنع سان ـ سيمون من الاهتمام بالعمليات التجارية . وهو ، بعد ان كان في

البداية محروما من أي رأسمال ، اقترض مبلغا من عدد من اصدقائه القدامى ، ولا سيما من الوزير البروسي المفوض في انكلترا السيد ريديرن ، وبهذا المبلغ اسس وكالة للمتاجرة بالبضائع . ولقد استفاد من التسهيلات المعطاة للذين يتاجرون بالبضائع المحلية ، فدفع وكالته لشراء كميات هائلة منها ، لتعود وتبيعه بالمفرق . وبسرعة اتخذت هذه العمليات حجما ضخما ، بحيث ان سان ـ سيمون ، اصبح خلال أقل من ثلاث سنوات ، واحدا من أكبر المضاربين التجاريين في عصره ، ومالكا لثروة هائلة .

وبالرغم من ان ثمة بعض الظلال التي تخيم على هذه الفترة من حياة سان ـ سيمون ، يبدو ان هذا الثراء السريع، وعلاقاته مع ريديرن ، وهو الدبلوماسي الاجنبي ، وكذلك هجرة اسرته الى ما وراء الحدود ، قد لفتت نحوه انظار وشكوك **لجنة السلامة العامة** . وعلى هذا النحو اعتقل في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٧٩٣ ، وسجن في معتقل سانت بيلاجي ، ثم حوّل في شهر ايار من العام التالي ، ـ بالرغم من عدم ثبوت ضلوعه في اية مؤامرة ـ الى سجن اللوكسمبورغ ، الذي كان يعتبر ، آنذاك ، رواقا للموت . غير ان سقوط روبسبيير في تلك الآونة بالذات ، أدى الى تحرير السجين .

وما ان خرج من السجن في ٢٨ آب ١٧٩٤ ، حتى استأنف نشاطاته . فساهم في مفاوضات اجريت معالحكومة الانكليزية ، واستأنف بكل وقاحة عملياته التجارية : فكان

ان اسس شركة للنقليات العامة ، ومحلا للقومسيون ، ومتجرا للخمور . وخلال تلك السنوات الاربع ١٧٩٤ ـ ١٧٩٨ ، يبدو ان سان ـ سيمون، قد عاش أكثر مراحل حياته ترفا وجاها . فهو ، اذ أقام غير بعيد عن القصر الملكي، واهتم بملذاته اكثر من اهتمامه بأعماله ، عاش حياة جميلة خليقة بسيد من كبار السادة ، متسامح الى أقصى الحدود مع الحركات الاجتماعية الاكثر جذرية .

في العام ١٧٩٨ ، وبعد ان سئم من هذا النمط المعيشي ، وشعر بالغيظ والضيق من جراء الصعوبات التي سببتها له شراكته مع ريديرن ، تخلى سان ـ سيمون فجأة عن الاعمال التجارية ليكرس نفسه للقيام « بأعمال علمية » ، أو كما يسميها هو « اعمال فيزيائية سياسية » وبشكل منهجي ، بدأ بممارسة الابحاث العلمية ، فبدأ بالرياضيات ثم انصرف الى البيولوجيا . ودرس التشريح المقارن في فيك ـ دازور ؛ وفي تلك الاثناء قابل كبار علماء عصره ودعاهم الى مائدته . وتعرف الى الرياضيين مونج ولاغرانج ، والى برتوليه وكاباني ، هذين العالمين اللذين سينظران بعين الرضى فيما بعد الى مسألة تعيين امبراطور المستقبل في منصب القنصل .

وفي العام ١٨٠٢ ، نشر سان ـ سيمون اول مؤلفاته وهو « رسائل من قاطن في جنيف الى مواطنيه » ، ثم انجز منشورا يشير عنوانه الى النوايا التي لن تكف بعد ذلك عن مراودة ذهن سان ـ سيمون : « حول التنظيم الاجتماعي » . ومنذ

الصفحات الاولى لهذا المنشور ، يتساءل المؤلف حول ازمة الامم الاوروبية وحول نتائج تطور العلوم والصناعة على تنظيم المجتمع الجديد . غير انه بدا وكأنه ، آنذاك ، يرى ان المهمة النظرية التي تتطلبها الازمة الثقافية كانت أكثر الحاحا . ولقد بدا مقتنعا بأن العقل البشري يجتاز ، في تلك السنوات الاولى من القرن التاسع عشر ، تحولا اساسيا يتطلب انشاء تركيبة جديدة بين العلوم ، وتحرير موسوعة (انسكلوبيديا) جديدة ، واخيرا انشاء معرفة علمية للانسان هي : علم الانسان . والواقع ان عناوين كتب سان ـ سيمون التي وضعت في تلك الفترة . انما تشير بوضوح الى هذا المشروع الرحب :

ـ « مدخل الى الاعمال العلمية للقرن التاسع عشر » (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨) .

ـ « مقدمة لموسوعة جديدة » او « مدخل الى فلسفة القرن التاسع عشر » (١٨١٠) .

ـ « تاريخ الانسان » (١٨١٠) .

ولكن ، في تلك الاثناء أدت به اعماله المختلطة مع شريكه ويدين ، أدت به الى الدمار التام . فاضطر في العام ١٨٠٦ الى شغل منصب كاتب في مون ـ دي ـ بيان ؛ واضطر بعد هذا الى ايجاد مأوى له لدى خادم قديم من خدمه كان قد ظل امينا له ويدعى « ديار » Diard . ثم ، واذ لم يعد لديه من الامكانيات ما يكفيه لطباعة اعماله ، وصل الى مستوى ادنى من البؤس بعد وفاة ديار هذا في العام ١٨١٠ ، فاضطر الى نسخ كتاباته بنفسه وتوزيعها على العلماء الباريسيين

تاركا فيها هوامش عريضة لتساعد قراءها على كتابة ملاحظاتهم عليها . وفي باريس ، في تلك الآونة بالذات ، عاش حياة كادت تسبب له الموت جوعا .

وخلال شتاء ١٨١٢ ـ ١٨١٣ أقعدته حمى كادت تفقده حياته . ولكن ، خلال هذا المرض بالذات تدخل اصدقاؤه الاوفياء لمساعدته ، كما قبلت اسرته بأن تقدم له مرتبا صغيرا مقابل تخليه عن كل حقوقه في الميراث العائلي . ولقد اتاح له هذا الامان المستعاد فرصة طيبة لكتابة « مذكرة حول علم الانسان » ، وهي المذكرة التي اقترح فيها صياغة شروط منهجية من اجل معرفة علمية بالتاريخ .

في ذلك الوقت بالذات تم مع سان ـ سيمون لقاء ، كان ذا أهمية فائقة في مسيرته الذهنية : فهو في العام ١٨١٤ ، اتخذ كسكرتير له اوغسطين تييري Augustin Therry ، الذي كان آنذاك في الحادية والعشرين من عمره ، وعمل لديه حتى العام ١٨١٧ ، والذي يمكن تعيين اسلوبه الكتابي بكل دقة من خلال انشائه للكتابات السان سيمونية التي تحمل اسم « عن اعادة تنظيم المجتمع الاوروبي » ، وهي المؤلفات التي يحدد عنوانها الكامل ، اهدافها بكل دقة اذ يقول : « عن اعادة تنظيم المجتمع الاوروبي « أو » عن ضرورة وسائل تجميع شعوب اوروبا في جسد سياسي واحد ، عن طريق الاحتفاظ لكل منها باستقلاله الوطني » .

والواقع ان هذا التعاون الثقافي قد حدد اتجاها جديدا . فسان ـ سيمون لم يكف عن الاعتقاد بأن انشاء منظومة

فلسفية جديدة ، يتطلبها التحــول التاريخي ، لا يمكنه ان يكون من عمل شخص واحد : وهو منذ كتابه الاول ، كــان يدعو ، الى القيام بعمل واحد ، علماء مختلف الاختصاصات، وذلك في سبيل تشكيل مجلس علمي . وفي « مذكرة حــول علم الانسـان » عرض ضرورة القيام ببحث تعددي يقوم بــه بيولوجيون وفلاسفة ، في سبيل النظر ، بشكل علمي ، الــى الظواهر السياسية . وهــو مــن الآن وصاعدا ، سيحاول التحريض على وضع منشورات جماعية ، يساهم في وضعها مؤرخون واقتصاديون وفيزيولوجيون . وهو ، عن طريق مبالغ مختلفة المصادر ، سيحاول خلق حركة ثقافية واسعة تجمع علماء وادبــاء ، ويتوقع منهــا القيام بعمل اجتماعي ايجابي . وفي الوقت نفسه سوف يجبره هذا التعاون الثقافي على تنظيم افكاره ، وعلى اعطاء شكل معين لنواياه التي كانت، قبل ذلك ، قد ظلت على الدوام ضمن مستوى الارهاصات . ومن الآن وصاعدا ، سوف تتخذ كتاباته شكلا أقــل ارباكا بالنسبة الى القراء المعتادين على انتظام الفصول والمحاججات في الكتب التي يقرأونها .

ولقد فتح كتاب « الصناعة » ، الصادر في كانون الاول ١٨١٦ ، سلسلة الكتب الجماعية التي نشرت تحت عنوان : « الصناعة الادبية والعلميــة المرتبطــة بالصناعــة التجارية والمانيفاكتورية » أو « آراء حــول التمويــلات والسياســة والاخلاق والفلسفة ، هي في مصلحة كافة الاشخاص الذين يقومون بأعمال مفيدة ومستقلة » . وبين عام ١٨١٦ وعــام

١٨١٨ ، نشرت على التوالي دراسات لاوغسطين تييري حول السياسة ، وسان ـ اوبين حول التمويلات ، والوزير السابق شابتال حول الصناعة . ولقد نشر سان ـ سيمون ، ضمن هذه السلسلة « رسائل الى اميركي » عرض فيها للمرة الاولى المبادىء الصناعية ، التي ستشكل من الآن وصاعدا المواضيع الاساسية لفلسفته الاجتماعية الجديدة .

ان هذه المنشورات تشكل ، ضمن مؤلفات سان ـ سيمون ، منعطفا جديدا يتيح لنا جمع كافة الكتابات السابقة ضمن سلسلة اعمال الشباب ، واعتبار الاعمال والكتابات اللاحقة ضمن سلسلة أعمال مرحلة النضوج . وضمن العام ١٨١٦ ، سوف تتضافر المواضيع الاساسية والخطوط الكبرى لاشكالية لن تطرح على بساط البحث بعد ذلك : وهي اشكالية تتعلق بهيمنة القوى الصناعية في العالم الحديث ، وانهيار النظام القديم منظورا اليه باعتباره انهيارا نهائيا لبنية اجتماعية معينة ، والمجيء الضروري لمجتمع جديد يدعى **النظام الصناعي** او **المجتمع الصناعي** . ان الكتابات التي أتت قبل هذا التاريخ ، كانت تتمحور حول مسألة فلسفة العلوم : كان سان سيمون يجهد من خلالها لرسم هذه المنظومة الذهنية الجديدة المدعوة الى الحلول مكان طرائق التفكير القديمة . صحيح ان سان ـ سيمون لن يتخلى عن هذه المسألة ، لكنه سوف يقصر طموحاته في هذا المجال على مجرد فهم صحيح للتطور الاجتماعي والسياسي . وهو لن يحتفظ الا بنتائج تأملاته المعرفية (ابستمولوجية) ، في سبيل تطبيقها على علم

التنظيمات الاجتماعية ، أو ، حسب احدى تعابيره ، على **علم المجتمعات** . وفي الوقت نفسه ، سوف يجبره هذا التحديد لطموحاته ، سوف يجبره على وضع صيغة أكثر دقة وتحديدا ، لما كان في السابق مجرد أمر محسوس : مجيء بنية اجتماعية لا سابقة تاريخية لها ، وتكمن كل ديناميكياتها في النشاط الانتاجي . وهذه هي المسألة التي يتعهد سان ـ سيمون الآن بتعميقها ، بحيث ان تطور فكره سوف يتتالى ضمن هذا التساؤل .

ولقد تلا هذا ، وبشكل سريع ، ما يمكننا ان نسميه « تصنيعية » (المذهب الصناعي) وهذا بدوره تحول الى **اشتراكية مسبقة** ، ومن ثم الى **اشتراكية** . والواقع ان النتيجة الاولى لهذا التطور كانت تخلي مشاركي سان ـ سيمون الليبراليين ، عنه . فسان ـ سيمون حين اطلق مشروع « الصناعة » كان قد تمكن من الحصول على مساندة الصناعيين الاغنياء الليبراليين له ، ومنهم عشرة اعضاء في غرفة التجارة ، وثمانية من اوصياء مصرف فرنسا ـ من بينهم جاك لافت ـ وكان نشر تلك السلسلة («الصناعة») آنذاك يعتبر نشرا لواحدة من السِنَة المعارضة الليبرالية . ولكن ، منذ تشرين الاول ١٨١٧ ، عمد مشاركو سان ـ سيمون (باستثناء لافيت والصناعي تيرنو) ، عمدوا الى التنديد بـ « الصناعة » في رسالة بعثوا بها الى وزير الشرطة . فلقد حدس هؤلاء ، وعن حق ، ان نظريات سان ـ سيمون ، من شأنها ، ليس فقط وضع السلطات القائمة على بساط

البحث ، بل ايضا التهجم — في النهاية ـ على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي الخاص . وعلى هذا النحو ترك اوغسطين تييري ، سان ـ سيمون ، في العام ١٨١٧ ؛ فكان ان استبدل ، في شهر آب من نفس العام ، بباحث شاب في التاسعة عشر من عمره يدعى **اوغست كونت** .

« المنظم » ، وهي نشرة صدرت عامي ١٨١٩ ـ ١٨٢٠ ، اكدت وبصرامة ، ما كان قد حدسه مشاركو سان ـ سيمون الليبراليون السابقون . ولقد حوى الجزء الثاني من هذه النشرة ، ذلك « الحكم » الشهير المضاد للحكومة ، الذي يبرهن على لا جدوى ، وطفيلية الحكومة القائمة ، بحيث انه أدى الى ظهور مؤلفه ، سان ـ سيمون ، امام محكمة الاستئناف . ولكن ، بالرغم من الاتهام الذي لم يفت رئيس المحكمة ان يصيغه ، محاولا ان يلمس من خلاله تقاربا بين كتابات سان ـ سيمون ، ومقتل الدوق دي بيري الذي حدث في نفس ذلك الحين ، فان مؤلفنا نال حكم البراءة . والذي حدث ان تدخل القضاء في الامر قد أدى الى توفير شهرة دعائية هائلة للكتاب المتهم . ولكن ، في تلك الاثناء ، أدت تلك المواقف السياسية الى عزل سان ـ سيمون ، بشكل تام . لذلك ، وبالرغم من كثرة منشوراته ، أو بالتحديد بسبب هذا ، وجد كاتبنا نفسه مثقلا بالديون ومتروكا من قبل اولئك الذين كانوا قد حموه ذات يوم . وهكذا ، عاد في العام ١٨٢٢ ، الى البؤس الذي كان قد عرفه قبل ذاك بعشرة اعوام. لذلك ، اذ وجد نفسه محروما من نشر اعماله ، ومن كل

وسيلة لمتابعة هذه الاعمال ، حاول في آذار ١٨٢٢ ان ينتحر مطلقا رصاصة مسدس على رأسه .

لكن المحاولة فشلت ، أما مؤلفاه التاليان وهما : « عن النظام الصناعي » (١٨٢٠ ـ ١٨٢٢) و « عقيدة الصناعيين » (١٨٢٣ ـ ١٨٢٤) ، فلقد تابع فيهما توجهه السابق . وهنا لم تعد المسألة ، بالنسبة اليه ، مجرد الاكتفاء بالدفاع عن الصناعة ضد الاقطاعية ، ولا حتى في مجرد دعوة الصناعيين الى توحيد جهودهم ، مما كان من شأنه ان يتلاءم مع فهم ليبرالي للاقتصاد ، بل اضحت تقوم ـ المسألة ـ في حث كافة المنتجين على اقامة مجتمع يتلاءم مع الاحتياجات الجماعية ، عن طريق عقلنة الانتاج . وضمن هذا الافق ، لم يأت سان ـ سيمون على ذكر النضال ضد الاقطاعية الا على سبيل الذكرى ، أما المسألة المباشرة فغدت ، بالنسبة اليه ، مسألة انشاء حزب للصناعيين ، والهدف غدا انشاء مجتمع صناعي . ان سان ـ سيمون لا يندد بالملكية الخاصة ، بل هو يوجه هجماته ضد « الملكيات غير المستثمرة » ، ويدعو الى اخضاع الملكية للانتاج الاجتماعي ... وهذان الامران فيهما ، بكل وضوح ، ايذان بطرح مبدأ الملكية (التملك) نفسه على بساط البحث .

أما اوغست كونت ، الذي كان قد ساهم بحماس في تبني نظريات سان ـ سيمون بعد رحيل تييري ، فلقد تخلى عن سان ـ سيمون ، نهائيا ، في العام ١٨٢٤ ، بعد نشر مؤلفه المسمى « نظام السياسة الوضعية » الذي يشكل الكراس

الثالث من كراسات « عقيدة الصناعيين » . ومن هنا ، اخذت الخلافات الشخصية التي أضحت حادة ، كما اخذت التناقضات النظرية ، تفصل ، عمليا ، عن سان ــ سيمون « تلميذه » القديم ، الذي تبنى ــ الى حد كبير ــ مشاريع سان ــ سيمون الشاب ، الفلسفية ، كما تبنى نوايا المعلم السياسية المتأنية .

ولقد تأكد هذا الخلاف الفكري ، بشكل واضح ، في كتاب سان ــ سيمون الاخير « المسيحية الجديدة » ، حيث اشار الى أهمية وجود اخلاق مشتركة في سبيل بناء مجتمع صناعي ، في نفس الوقت الذي كان كونت يلح فيه على اسبقية النظرية الفلسفية . غير ان هذا الكتاب الاخير ، حمل في الوقت نفسه تراجعا أساسيا فيما يتعلق بفهم المعلم لمجتمع المستقبل : ففي هذا الكتاب بدا واضحا ان سان ــ سيمون لم يعد ينتظر من التخطيط ان يأتي متلائما ، بشكل عفوي ، مع العقلانية : فهو يشير الآن ، الى ان المسألة لا تتقوم فقط في تعاظم الازدهار ، بل في توجيه الانتاج « نحو الهدف الكبير الذي هو احداث تحسين سريع جدا في وضع الطبقة الاكثر فقرا » أو ، بكلمات اخرى ، ربط عملية الخلق والانتاج الجماعية ، بمطالب البروليتاريا .

ومنذ موت سان ــ سيمون ، في التاسع عشر من ايار ١٨٢٥ ، كان من قدر هذه الدعوة الاخيرة ، انها أصابت تلامذته ومريديه الذين كانوا يحيطون به ، والذين كانوا في طريقهم الى تأسيس **المدرسة الإشتراكية السان ــ سيمونية** .

فلسفة سان ـ سيمون

في نهاية العام ١٨١٥ ، أي بعد عشرين عاما من التقلبات السياسية والعسكرية ، بات ينبغي على المثقفين الليبراليين ان يجيبوا على مجموعة من الاسئلة الملحة : كان عليهم ان يستخلصوا معنى ثورة عام ١٧٨٩ ، وان يدركوا الضرورات السياسية الجديدة ، ويحددوا اصالة المجتمع الذي سيلي النظام الاقطاعي . لقد اكد هؤلاء المثقفين ، بالتعارض مع انصار الملكية التقليدية ، أكدوا على ان أية عودة الى النظام السياسي القديم ، أمر غير قابل للتحقيق ، وان كل محاولة تهدف الى اعادة تشكيل هذا النظام ، انما تعتبر تراجعا خطيرا . لذا ، كان من الملائم الايمان بأن الثورة قد حطمت ، نهائيا ، سلطات الاقطاعية ، وفتحت دولة اجتماعية جديدة ، بات على الحكومات ان تتلاءم معها .

كان على سان ـ سيمون ان يتبنى صيغ هذا التحليل؛ ولكنه تبناها لكي يغير فيها ، نهائيا ، موضع نقاط تطبيقها . ففي الوقت الذي كان فيه الليبراليون يعتبرون الثورة أمرا منجزا ، ويموضعون ، ضمن زمن ماض ، تلك القطيعة التاريخية الجوهرية ، كان سان ـ سيمون ، يعلن بأن الثورة الحقيقية لم تنجز بعد ، وانه ينبغي توقع وانتظار تغييرات أكثر عمقا بكثير من تلك التي كانت قد انجزت . فثورة ١٧٨٩، بالرغم من كل اهميتها ، لم تقم الا بافتتاح عهد انتقالي كان من شأنه ان ينتهي بمجيء مجتمع جديد بشكل جذري . ان

التنظيم الاجتماعي في اوروبا خلال سنوات العشرين(١٨٢٠)، ليس بأي حال من الاحوال نظاما دائما ، بل كل ما في الامر انه يصل ، الى الحد الاقصى ، بالتفككات التي اسفرت عنها القلاقل الثورية : وهو ليس سوى حالة انتقالية تعبرها الازمة . اذن فالامر لا يتعلق ، وحسب ، بالدفاع عن مكتسبات **الثورة** ، ضد المحاولات الجارية لاعادة الملكية ، بل ايضا بالدعوة الى عمل ثوري جديد ، يتم عن طريق انتقاد جذري للنظام القائم ، وعن طريق استثارة التنظيم الاجتماعي الذي ، لا شك ، سوف يقوم بعد تدمير البنيان الانتقالي .

وفي العامين ١٨١٦ ــ ١٨١٧ ، توصل سان ــ سيمون ، الى صياغة تأملاته ، التي ستشكل من الآن فصاعدا ، مركز نظريته الاجتماعية والتاريخية : فالامر يتعلق لديه بالمجيء الضروري لذلك المجتمع الذي يطلق عليه اسم نظام أو منظومة صناعية ... او حتى : مجتمع صناعي . ومهما كانت الجهود التي تبذلها الشرائح الرجعية لقلب مسيرة الثورة ، فان النمو المتعاظم للنشاطات الصناعية، سيحطم ــ بلا شك ــ وبشكل جذري ، التنظيم الاجتماعي القائم ، ويقيم بناء متلائما مع متطلبات **الصناعة** . والواقع ان سان ــ سيمون لن يكف ابدا عن اعمال ذهنه في هذه الحتمية ، وعن البرهنة على الاسباب التاريخية والاقتصادية لهذه الضرورة ، وعن البحث عن الخطوط الكبرى لمجتمع المستقبل هذا .

ان هذا التأمل المركزي يعيد ترتيب فلسفة كاملة للتاريخ . فاذا كان الحدث التاريخي الاساسي هو تنظيم

هذا المجتمع الصناعي ، سوف ينبغي البحث عن ارهاصاته في مسيرة التاريخ نفسها ، ولسوف يظن بكل وضوح أن هذا التنظيم الذي تم تكوينه ، انما تم تكوينه ببطء ، وخلال مرحلة تتجاوز الثورة الكبرى ، بل وحتى في داخل المجتمع الاقطاعي نفسه . والحال ، انه ينبغي لنا ان نعيد النظر في الامر ، انطلاقا من زمن انعتاق الكومونات في العصر الوسيط ، فانطلاقا من هنا سيكون بوسعنا اعادة النظر في هذه المسيرة الصناعية ، التي بها انفصل المجتمع المدني عن النظام الاقطاعي ، ليكوّن عناصر مجتمع المستقبل . ومن هنا سوف تتكون ، ضمن هذه الاشكالية السان - سيمونية ، منهجية تاريخية تهدف الى اعادة دراسة التاريخ انطلاقا من ظواهر النمو الصناعي . ولسوف يكون من المهم ، في سبيل اكتشاف حقيقة التاريخ والوصول الى ادراك علمي ، سوف يكون من المهم اعطاء الافضلية الى الظواهر الاقتصادية، والبحث داخلها عن السببيات الجوهرية التي تحدد العقلانية الاجتماعية ، خارج نطاق التيه في الخضم السياسي .

في الوقت نفسه نجد ان المجيء النهائي للنشاط الانتاجي ، لتسلم الادارة السياسية ، سيسجل قطيعة اساسية ، كما سيسجل زوال كل أشكال الوجود القديمة . فليس فقط ان السلطات والطبقات ستجد نفسها معاد تشكيلها من جديد ، بل ينبغي علينا ان نتوقع تشكيل منظومة ذهنية (ثقافية) تعمد الى ازالة كافة المعتقدات القديمة ، كما ينبغي علينا ان نتوقع قيام منظومة علمية أو « وضعية » ،

تعمد ، بدلا من ايجاد أسسها في الاوهام الدينية ، تعمد الى خلق نمو للعلوم ، ولا سيما ، لعلوم الحياة . ان فهما صحيحا لواقع الحياة ، يفرض ، في بداية القرن التاسع عشر هذا ، انقلابا شاملا لانماط التفكير انطلاقا من المنظومة الفلسفية ، حتى الافكار الاخلاقية التي يتقاسمها مجمل السكان . ان هذا الابداع الثقافي ما هو سوى واحدة من المهام الجوهرية التي ينبغي انجازها ، وذلك لأن مجيء نظام اجتماعي جديد ، انما يتطلب توافقا عميقا بين العقول ، وهذا التوافق لا يمكن الوصول اليه الا ضمن التشارك في نفس انماط الفكر .

واخيرا فان هذه الثورة ، مهما كانت ضرورية ومهما كان واضحا انها قد هيئت عبر قرون طويلة من التطور العلمي والصناعي ، تظل مشروعا ينبغي انجازه ، وهي غير قابلة للانجاز الا عن طريق الطبقات التي يعنيها نجاحها بشكل مباشر . ان مهمة الفيلسوف الاجتماعي ، ستكون — في وقت معا — نظرية وعملية ؛ والبرهنة النظرية ، سيكون لها هدف عملي ، بشكل مباشر : وهذا الهدف هو شرح المهمة الملقاة تاريخيا على عاتق الطبقات الصناعية ، لهذه الطبقات ، واطلاعها على الوجهة التي باتجاهها يمكنها توجيه عملها بشكل فعال . ان على الفلسفة الاجتماعية ان تكون ، مباشرة ، دعوة سياسية ووسيلة للعمل .

وبالنسبة الى سان — سيمون ، ليس بوسع هذا الكل النظري الطموح ، ان يكون مجرد ابداع ذهني : اذ ينبغي على الفيلسوف الاجتماعي ، تحديدا ، ان يزيل كافة العوائق التي

اعاقت فلاسفة عصر الانوار ، كما ينبغي عليه الا يستند الا الى الملاحظة العلمية . وان ادراك ، ومجيء ، هـذه القطيعـة التاريخية الاساسية التي شكلتها بداية القرن التاسع عشر ، يتطلبان انشاء علم جديد ، هو علم الانسان ، الذي سيكون غرضه ، اعادة الفكر والذهن مجددا في الخطوط الكبرى للتطورات والانقلابات الاجتماعية ، وذلك في سبيل التوعية بضرورات وديناميكيات التنظيم المستقبلي .

١ ـ على الانسان :

منذ العام ١٨٠٢ حتى ١٨١٦ ، وخلال كتاباته التي يمكن اعتبارها كتابات مرحلة الشباب ، يقترح سان ـ سيمون على نفسه ، تحديد القواعد المنهجية لهذا **العلم الاجتماعي** . وكاتبنا ، اذ يخلق هذه المعرفة ، يراوده شعور حاد بالمشاركة في الانقلاب الثقافي الذي يطبع العقود الاولى من القرن التاسع عشر ، غير ان اهتمامه الرئيسي هنا منصب على ربط هذه المعرفة الجديدة بالتبدلات الاجتماعية ، وعلى التركيز على العلاقات التي يقيمها هذا العلم بين النظرية والممارسة السياسية . ان ادخال « الوقائع الاخلاقية » في ميدان المعرفة ، معناه ، أول الامر ، وبالنسبة الى هذه الظواهر ، تكرار المسيرة العامة للمعارف من «الظرفي» الى «الوضعي»، ومعناه ، بالنسبة الى علوم الانسان ، اعادة انتاج السيرورة نفسها التي سبق لها ان كانت سيرورة العلوم الطبيعية. انطلاقا من وجهة النظر هذه، ينبغي النظر الى انشاء العلم الاجتماعي، بوصفه امتدادا للحقل المعرفي ، ولسوف يكون من الملح دراسة مناهج علوم الطبيعة لتطبيقها على الوقائع الاجتماعية . بيد انه من الصحيح كذلك ان انشاء علم الانسان يسجل قطيعة جوهرية ، وثورة في انماط الفكر ، وفي العلاقات بين العلم والعمل . لقد كان الفكر الخاص بالمجتمع الاقطاعي ، أي الدين ، يرفض التفكير ايجابيا بالوقائع الاخلاقية ، كما كان يهدف ، تحديدا ، الى ابعاد الاذهان عن هذه المسائل . وكذلك كانت الفلسفة ، التي يرفضها سان ـ سيمون في المرحلة

النقدية للفكر ، كانت عاجزة عن الوصول الى ملاحظة وضعية للحقائق السياسية والاجتماعية . اذن فان خلق علم الانسان، لن يكون مجرد توسيع لحقل المعرفة ، بل معناه ايضا احداث قطيعة نظرية وعملية عبر ادخال الشيء ، الذي لم يسبق للذهن ان فكر فيه ، ضمن نطاق المعرفة والممارسة، والمجتمع، عبر توصله الى معرفة الذات ، انما يتوصل الى نمط كينونة جديد ، والى نمط عمل جديد ، سيكون بوسعه ضمنه ان يفكر ذاته ، وان يصبح ، بشكل واع ، موضوع وجوده الخاص .

ويضيف سان ــ سيمون ان هذه الثورة الذهنية ليست ظاهرة تاريخية مميزة تتموضع وحسب ضمن نطاق تاريخ الافكار ، بل هي انقلاب يستجيب للثورة المعاصرة . فطالما ان رجال الكهنوت والشرائح الاقطاعية كانوا يهيمنون على الطبقات الصناعية ، وطالما ان الفقهاء كانوا يدعون تقديم معرفة مجردة تغذيها اعتبارات شكلية وحقوقية ، كان من المستحيل التوصل الى معرفة وضعية وفعالة تتعلق بالوقائع الحقيقية للنشاط الانتاجي . فقط في الوقت الذي تتمكن فيه الطبقات الصناعية من امتلاك كل القدرات الاساسية ، وفي الوقت الذي تضحي فيه الصناعة قوة مهيمنة ، يمكن ان تنبثق (داخل مجتمع منعتق من القوى القسرية) المعرفة التي تصل الطبقة الصناعية بفضلها الى وعي نشاطها . وبالتوازي مع هذا ، تصبح مهمة علم الانسان هذا ، متعارضة بشكل مطلق مع المهام التي كانت تشغلها ــ في الماضي ــ

المعرفة الكهنوتية أو الفلسفية . وهذا العلم لن يكون من مهامه ، ابداء قمع العقول ، أو تحويلها عن المشكلات الملموسة، بل ، بالعكس ، سيجعل المنتجين واعين بممارساتهم . وهو سيحدد لهم العقبات التي ينبغي عليهم تجاوزها في سبيل انعتاقهم، كما سيساهم في اقامة المجتمع الصناعي وتنظيمه.
وفي صلب مجتمع المستقبل ، سيجعل علم الانسان ، من الممكن قيام تماسك بين العقول يتعلق بمشكلات النشاط الانتاجي ، وهو سيسمح للجماعة بتنظيم عملها تبعا للاهداف المرجوة ، كما سيسمح لها بالسيطرة على مستقبلها . اذن فان بوسع سان - سيمون ان يعمل الفكر ، ابان عهد العودة Restauration .. وفي اللحظة التي فيها القوى الصناعية ، تبعا لتحليله ، مهيمنة بشكل محلي ، ومهيمن عليها - بشكل مصطنع - من قبل الشرائح العسكرية والاقطاعية ، يعمل الفكر في واقع ان العمل التاريخي الاساسي يتقوم في خلق علم الانسان هذا ، وذلك لأن هذا العلم سيؤدي الى ظهور حقيقة التاريخ ، ويحرر الطبقات الجديدة من الاوهام التي تمنعها من الاستيلاء على السلطات التي هي من حقها .

ان مسيرة سان - سيمون تظهر لنا ، وبكثير من الوضوح ، مقدار الصدق والقطيعة الذين عبرهما ينبغي ان ينشأ علم الانسان هذا . فبين عام ١٨٠٢ و ١٨١٧ ، لا يكف سان - سيمون عن ان يلجأ، وبالتالي ضمن نطاق اشكاليته ، الى الفيزياء النيوتونية ، والى البيولوجيا ، والمذهب الحسي، وفلسفة التاريخ والاقتصاد السياسي ، لكي يتوصل اخيرا الى الاصالة الخاصة بالعلم الذي يريد تأسيسه .

من فيزياء نيوتون ومن قيمة وصلاحية هذه الفيزياء ، يستخلص سان ـ سيمون مجموعة مـن الدروس السلبية المتعلقة بسقوط المعارف الما ـ قبل ـ علمية : سقوط الاديان وفشلها في الوصول الى الواقع ، وفشل الديكارتية في ان تستند الى براهين تجريبية (وضعية) ، وفشل الميتافيزيائية في استنباط مبحثية علمية مثمرة . ان ممارسة الفيزيائي تظهر لنا الموقف الذي ينبغي على العالم ان يقفه تجاه التغيرات الاجتماعية : فهـو بدوره ، ينبغي عليـه أن يلاحظ الوقائع الاخلاقية ، والا يحل احلامه ومثالياته كبديل للاجوبة المتأتية عن طريق الملاحظة . والعالم ، يبنيه لموقف الملاحظ ، انمـا يجهز نفسه لدراسة القوانين والضرورات المتلازمة مع النظام الاجتماعي ، والتي يتوجب اكتشافها : ان الملاحظة هي التي تعاد على وجود شرعية معينة للظاهرة . وفي هذه الاثناء نجد ان النماذج المستوحاة من البيولوجيا ، سرعان ما تحل محل العلوم الطبيعية في فكر سان ـ سيمـون . فها هـو يضع تصنيفا ثنائيا للعلوم يفصل فيه علم « الاجسام الخام » عـن علم « الاجسام المنظمة » ، ويضع علم الانسان والمجتمعات داخل الفئـة الثانية . والواقع ان هـذا التصنيف للعلـوم الاجتماعية يتم تبعا للمميزات المعطاة للموضوع ، بالتناسق مع المفاهيم الفيزيولوجية للزمن ، أي المفاهيم التـي تحدد خاصية الكائن الحي ، وخواص الظواهر العضوية . ويشير سان ـ سيمون ها هنا الى ان الجسم الاجتماعي يبرز خواصا يمكن مقارنتها بخواص الجهاز العضوي الحي ، والى انه مـن

يمكن مقارنتها بخواص الجهاز العضوي الحي ، والى انه من عمله . ان دراسة الاعضاء والوظائف ، والتعاظم والضعف ، والصحة والمرض ، انما تهيء الملاحظ لأن يكتشف ، ضمن الحيوية الاجتماعية ، الوظائف والتنظيمات والتوازنات والامراض الخاصة بهذه الحيوية . وعلى هذا النحو نرى كيف ان لغة البيولوجيا ، اذ تستعمل ها هنا بشيء من الحرية ، تأتي لتحدل لغة علوم الانسان .

ضمن هذه المحاولة للاحاطة بغرض العلم الجديد ، وتحديد مناهج ملاحظته ، تجد الفلسفة نفسها مدفوعة الى الخلق دون أي نقاش ، ومنبوذة ضمن نطاق المعارف السابقة للعلم . ولكن في الوقت نفسه يتم التمسك بـ ، والتأكيد على ، النظريات التي كانت قد اقتربت من دراسة الانسان ضمن صيغ تطوره ومسيرته : وهكذا يعتبر لوك Locke وكونديلاك Condillac ، مؤسسين بعيدين لعلم الظواهر الثقافية (الذهنية) . وسان ـ سيمون ينظر بعين التقدير الى كونديلاك لأن هذا الاخير حلل سيرورات تشكل الذهن ، كما انه ـ أي سان ـ سيمون ـ يقترح توسيع نطاق استنتاجات كونديلاك حتى تشمل تاريخ العقل البشري ، وتطور البشرية بأسرها : فليس فقط في تاريخ الفرد سوف ينبغي دراسة تشكل الامكانيات ، بل ايضا في التاريخ العام للجنس البشري حيث سيتم اكتشاف تطور تدريجي للمعارف والثقافات . وبهذا يكون سان ـ سيمون قد وضع تمهيدا لتأريخ هائل للمجتمعات ، ينظر فيه الى تعاقب انماط

الحضارات ، تبعا لمخطط تطوري ، وانطلاقا مـن حيوانية بدائية تخلصت منها المجتمعات الاولى عن طريق نضـالات واختراعات متتالية . وعلى هذا النحو ، نجد هنا ان التقليد المادي للقرن الثامن عشر ، يلقى اعادة نظر تنظر اليه ضمن آفاق جديدة ، وباعتباره وسيلة ذهنية فعالة ، تعمل لصالح تفسير السيرورة التطورية عن طريق الديناميكيات المتأصلة في المجتمعات المعنية .

ان علم الانسان سيكون له غرض اساسي هـو اعـادة النظر ، وضعيا ، في التاريخ ، ونجد هنا سان ـ سيمون يضع تلك الصيغة التـي سيتبناها ماركس فـي « الايديولوجية الالمانية » والتي تقول بأن العلم السياسي ، لن يكون سوى علم تاريخي . والنظر الى التنظيم الاجتماعي ضمن منطـق الدنو العلمي ، سيكون ، قبل شيء آخر ، فهم هذا التنظيم ، ضمن سيرورته نفسها ، وموضعه كل من عناصره ضمن خط التعاقب الزمني . وفي هذا المجال يأخذ سان ـ سيمون ، على سبيل النموذج الذهني ، كتاب كوندورسيه Condorcet « مقدمة لصورة تاريخية لتطور العقل البشري » . وهو يضع ضمن الرصيد الايجابي لفلسفة التطور هـذه ، كونها قـد تجاوزت تشتت التواريخ التقليدية ، وكونها وضعت صـورة تركيبية لتطور الحضارات . غير ان الانتقادات التـي يوجهها سان ـ سيمون لمؤلف كوندورسيه ، تظهر لنا اللااستمرارية التي يرسمها هذا الاخير بين فلسفة التاريخ والاهداف التي يحددها للعلم الاجتماعي . وهو يتهم كوندورسيه بخيانة روح

الملاحظة لحساب اهتمامات تبريرية : ان على علم الانسان ان يتخلص من سحر الايديولوجيات السياسية وأن يرفض تبرير اية مبادىء سابقة للبحث العلمي . وهو من جهة اخرى يرفض فكرة ان على العلم ألا يدرس سوى تاريخ العقل ، أو بكلمات اخرى ، وقائع الثقافة : وهو يعترض على هذا قائلا بأن كل الظواهر الاجتماعية يجب ان تظل في الحسبان ، اما متابعته لاعماله فلسوف تقوده الى اضفاء اهمية حاسمةعلىالنشاطات الاقتصادية . ويقول بأنه يجب أن يحل مكان تاريخ العقل البشري تاريخ للحضارات ، أو بشكل أكثر تحديدا علم للانماط المتتابعة للتنظيم الاجتماعي . ومن هنا ينفصل سان ـ سيمون ، واعيا ، عن كل فلسفة للتقدم . لا ريب انه يستمر في الايمان بأن المجتمع الصناعي سيكون ، عبر أستجابته بشكل افضل للحاجات الجماعية ، وعبر الغائه للقمع والعنف، سيكون اكثر تلاؤما مع الحاجات الفردية مما كانت عليه المجتمعات السابقة ؛ غير انه ينفي امكانية ان يؤدي بنا هذا الى تقدم عام لكل ضروب الخلق لدى الانسان . ويشير سان ـ سيمون ، خاصة ، الى ان بعض الحضارات البائدة كانت قد وصلت الى ذرى فنية لم يقيض لاي مجتمع لاحق ان يتوصل اليها . وكذلك ينبغي علينا ان ننظر ، من وجهة نظر التلاحم الاجتماعي ، الى المجتمع الانتقالي لعهد العودة ، بوصفه اقل مستوى من المجتمع القروسطي . واخيرا بامكاننا القول ، على سبيل الفرضية الممكنة ، بأن كل مجتمع ، وكذلك الانسانية نفسها ، بامكانه ان يلقى مصير الجهاز العضوي ، وان يندثر

بالتالي بعد ان يكون قد وصل الى ذروة تطوره . اذن ، انطلاقا من هنا ، لن يكون غرض علم الانسان البرهنة على التقدم الانساني (سيكون هذا الفرض مزيفا) ، بل سيكون غرضه النظر ايجابيا للتطورات المحدودة ، ومراقبة انماط المجتمعات في خصائصها وتمايزاتها . وهذا ما سوف يقترحه سان ــ سيمون في مجال دراسته للتنظيمات الاجتماعية الثلاثة المتعاقبة : التنظيم الاقطاعي ، ومجتمع الانتقال ، والمجتمع الصناعي .

ان هذه القطيعة بين فلسفات القرن الثامن عشر والعلم الاجتماعي تصل الى غايتها في اللحظة التي يكتشف فيها سان ــ سيمون ، منجزات الاقتصاد السياسي ، وضرورة اعادة النظر في مجمل الظواهر الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الحديثة انطلاقا من النشاط الانتاجي . عند هذا ، سيصل الى المبادىء التوضيحية الاساسية لمنظومته النظرية. والحال ان موقفه ازاء الاقتصاد السياسي ، وخاصة ازاء دراسة جان ــ باتيست ساي ، تتضمن في الوقت نفسه ، موافقة وانتقادا . فسان ــ سيمون ، يجد في اعمال الاقتصاديين ، توكيد الحدس الذي كان قد عبر عنه في كتابه الاول في العام ١٨٠٢ : الحدس بأولوية الظواهر الاقتصادية في المجتمعات الحديثة . وكما سيكتب بكل وضوح في العام ١٩١٧ ، على سبيل شرح المغزى المتوخي في نشر «الصناعة»: « في الصناعة تكمن ــ في التحليل الاخير ــ كافة القوى الحقيقية في المجتمع . . . » ومن هذه الملاحظة، سيستخلص

سان ـ سيمون ، مبدأه التوضيحي، ويتساءل حول مجمل الواقع الاجتماعي انطلاقـا مـن الاشكال المرتبطة بالنشاط الانتاجي . والاقتصاديون قد برهنوا ، ليس فقط على اهمية الانتاج ، بل ايضا على وجود العلاقات الضرورية داخل هذا النشاط ، وامكانية تحويل هذه الضرورة الى غرض للعلم . والواقع ان هذه الامكانية للكشف عن المنظومات الحتمية داخل التنظيم الاجتماعي ، انما تسمح بالنظر الى المجتمع نظـرة علمية : ان وجود نظام عفوي ، خارج عـن الارادة التعسفية للافراد وللدول ، يبرر انشاء علم يحدد لنفسه غرضا هـو المعرفة الوضعية لهذه القوانين . غير ان سان ـ سيمون ، في الوقت الـذي يستعير فيـه الاستنتاجات العامة للاقتصاد السياسي ، يدعو الى عملية تصحيح حاسم وتأسيس لعلم المجتمعات تضع هذا العلم خارج علم الاقتصاد . لقد أكد ج. ب. ساي علـى ضرورة الاحتفاظ بالابحاث الاقتصادية بعيدا عن أي تدخل سياسي ، ونفى امكانية خلق علم للظواهر السياسية . وعلى هذا النحو برز مجالان مختلفان عن بعضهما البعض تمام الاختلاف : مجال الاقتصاد الذي يمكن القول ان معرفته المقننة ممكنة ، ومجال السياسة العاصي على المعرفة، والمتروك لتعسف الامراء والاهواء . وسان ـ سيمون يعترض على هذا بقوله ان من غير الممكن الفصل ، داخل مجتمع محدد، بين الظواهر السياسية والظواهر الاقتصادية ، وان أي تفسير ايجابي للبنى السياسية، ينبغي الانطلاق به من هنا . ولسوف نرى ، مثلا ، ان المجتمع الصناعي يولد ، وكأنه شكل قائم في

ذاته ، نمط من السلطة أو الرقابة الاجتماعية ، من الممكن معرفته او توقعه . وبشكل أكثر تحديدا ، يقول سان ـ سيمون ، انه الى جانب تمايزات الاقتصاد والسياسة ، الصناعة والدولة ، ينبغي البحث عن البنى الاكثر عمومية ، وانماط التنظيم التي جل همها النظر الى الظواهر الجزئية . أي ان المسألة لن تقوم من الآن وصاعدا في دراسة قوانين الانتاج ، والاشكال الخاصة للحياة السياسية كل على حدة ، بل في اكتشاف التنظيمات الاجتماعية التي تجعل التوازنات والصراعات مفهومة في عموميتها ، وذلك الى جانب الظواهر المحدودة . ينبغي اكتشاف ما من شأنه ان يضمن وحدة المجتمع ، او يؤدي الى تمزقه ، وجعل السياسة نتيجة لهذه البنية الاجمالية . وعلى سبيل المثال ، لن تقوم المسألة بعد الآن ، في وصف تطور الانتاج الزراعي في المجتمعات الاقطاعية، والاشكال السياسية للحكم الملكي ، بل في اكتشاف العلاقات المنهجة داخل هذا « الكل المنظومي » الذي هو النظام اللاهوتي ـ الاقطاعي ، واظهار التنظيم الاساسي الذي كان يضمن وحدة العناصر المختلفة وتكاملها . وفيما وراء التنوع الكبير بين الامم الاوروبية ، والخصائص المحلية ، سيتوجب الكشف عن هذا النشاط الجديد ، نشاط الانتاج الصناعي الذي يتحكم في كافة الظواهر ويعطيها معقولياتها .

عند نهاية هذه السيرورة الذهنية ، التي أعاد النظر خلالها بحرية ، في مناهج العلوم التي كانت قد ترسخت قبل ذلك ، توصل سان ـ سيمون ، نحو العام ١٨٢٠ ، الى تركيبة ابستمولوجية ، لن توضع بعد ذاك على بساط اعادة النظر

ابدا . ولسوف يعتبر من البديهي ان علما وضعيا للانسان ، هو مسألة ممكنة في مجتمع تحول الى مجتمع انتاجي ، طالما ان القواعد المنطقية المستوحاة من علم الطبيعة ومن العلوم التاريخية ، باتت تعتبر قواعد مشكلة للحقيقة . وعلى هذا النحو ساهم سان ـ سيمون ، في تلك السنوات الاولى من القرن التاسع عشر ، التي شهدت ولادة نمط جديد من الفكر والمعرفة ، ساهم في اقامة تلك البنية الابستمولوجية ، التي جعلت من الممكن ظهور وتطور العلوم الانسانية . ولكنه ، في نفس الوقت الذي ساهم فيه في هذا الخلق الجماعي ، مغنيا بالاقتراحات والصيغ التي عثر عليها عند مؤلفي زمانه، انخرط سان ـ سيمون كذلك في دروب اصيلة ، ووفر للعلوم الاجتماعية نموذجا فكريا كانت له نتائجه القيمة فيما بعد .

في نحو العام ١٨٢٠ ، كانت فكرة اهمية الاشغال الصناعية ، فكرة بالغة الانتشار . وفي الوقت نفسه اخذ الكثيرون يقيمون التعارض ، بسهولة بين المجتمع العسكري الذي تمثله الامبراطورية النابوليونية ، والمجتمع السلمي الذي سيتولد كنتيجة للتطورات الاقتصادية . وتكمن جدة سان ـ سيمون في كونه قد استعار الملاحظات المشتركة لكي يحولها الى مبدأ توضيح عام . ولقد جهد لكي يستخلص كل نتائج هذا المبدأ ، ويعيد النظر في مجمل التاريخ الاوروبي انطلاقا من الواقع الصناعي . بالنسبة الى الماضي ، من الواضح ان هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه الا بصورة جزئية ، وذلك لان القوى الصناعية كانت في الماضي خاضعة للقوى الاقطاعية والعسكرية . والحقيقة ان دراسة التطور الاقتصادي تتح لنا

فهم التدهور الذي اصاب المنظومة الاقطاعية، لان ذلك التفكك انما نتج عن تمدد القوى الصناعية التي اخذت تسعى للحصول على استقلالها الذاتي ، وشكلت بهذا ، نفيا للاقطاعية من داخلها . ولكن ، بالنسبة الى مجتمع المستقبل ، بالنسبة الى ذاك المجتمع الذي ستكون فيه الصناعة ، الهدف المركزي لكافة النشاطات الجماعية ، سيكون من الملائم اعادة النظر في كافة الاشكال ، بوصفها اشكالا انتاجية ، والبرهنة على مجمل نتائج ذلك الترابط العضوي . ولسوف نرى ، آنئذ ضرورة توطيد بند الانتاج داخل التنظيمات ، وعدم النظر الى مجمل الاشكال الثانوية الا انطلاقا من ذلك البند الاول ، وذلك لفهم الوحدة الدينامية لهذا العالم الجديد . وبالنسبة الى سان ـ سيمون ، ينبغي لهذه الممارسة ، وعلى الدوام ، ان تواجه بوصفها ممارسة اجتماعية ، وان تدرس ضمن اطار النتائج التي تؤدي اليها داخل تنظيم المجموعات الاجتماعية . وفي مرحلة التفكك الحاصل للمنظومة الاقطاعية ، لا ينبغي صرف النظر فقط الى تطور الفنون والمهن ، بل الى اعادة توزع القوى الاجتماعية ، الناتجة عن هذا التطور . وعلى هذا النحو يمكننا ان نجد ان المرحلة الاساسية في ذلك التاريخ تكمن في عملية تحرر الكومونات ، وهي عملية أدت الى افلات عدد كبير من المجموعات الاجتماعية من هيمنة السلطة الاقطاعية ، وأضحى المجتمع المدني ، بكلمات اخرى ، مستقلا عن المجتمع القديم . ان غرض العلم الاجتماعي يكمن في التساؤل ، بطريقة جديدة ، حول التاريخ الاقتصادي ، عبر الربط المباشر بين التطور المادي ، والتاريخ الصراعي

الجماعات . وعلى هذا النحو انتظم في فكر سان ـ سيمون ، نمط التساؤل ، الذي سيعود ويستعيره كارل ماركس ابتداء من العام ١٨٤٥، والذي اسس، ضمن نفس الاطار التساؤلي، الصيرورة الضرورية للصناعة والتقلبات الاجتماعية . ان التوسع الصناعي هو ذلك الواقع التاريخي الجديد ، الذي حطم البنى الاجتماعية القديمة ، وجعل من الضروري مجيء الثورة الحقيقية .

اضف الى هذا ان سان ـ سيمون ، عبر ربطه بين النشاط الاقتصادي ونتائجه الاجتماعية ، لم يكف عن ربط هذا النشاط بمسألة انفراز المجتمع الى طبقات متناحرة . ولقد عمد الى عزو الممارسات الاجتماعية مباشرة الى الطبقات التي ابتدعتها ، كما عزا ـ مثلا ـ النشاط الانتاجي الى الطبقات الصناعية . وبكلمات اخرى يمكن القول بأن الحديث عن انعتاق الكوميونات ، انما هو البرهنة على الكيفية التي بها خلصت الطبقات الصناعية نفسها من الطبقات الاقطاعية ، وكيف ان تلك الطبقات بدأت تناضل ، بشكل غير مباشر ، ثم بشكل مباشر ، ضد الطبقات المهيمنة . ان تحليل واقع عصر « العودة » ، انما هو تقدير قوة الطبقات الصناعية ، وتقدير حظها من النجاح ضد الطبقات الطفيلية التي تمارس عليها سلطة قمعية ومتخلفة . ان دراسة الدينامية الاجتماعية تحيلنا ، مباشرة ، من التطور الصناعي الى صراع الطبقات ، ولسوف يكون من الممكن ، في تحليلات مؤقتة، اهمال السببيات الاقتصادية للمجابهات ، والاقتصار على دراسة صراع الطبقات . ولسوف يبدو لنا ، آنئذ ان دينامية المتغيرات

بوسعها ان تتمركز ، مؤقتا ، في اطار تحرك طبقة اجتماعية واحدة . ان سان ـ سيمون يؤكد ، في عهد عودة الملكية ، على ان الطبقات الصناعية تمتلك الوسائل المادية التي تمكنها من الوصول الى السلطة السياسية ، ومن التغلب على الطبقات الاقطاعية ، وانه لم يبق امامها الا ان تعي قوتها لكي تنتصر على الطبقات التي تسحقها . وحين يلح سان ـ سيمون ، في كتابه الاخير ، على دور المنتجين المنتمين الى « الطبقة الاكثر عددا ، والاكثر فقرا » ، يصبح من حقنا ان نتساءل ، عن حق ، عما اذا لم يكن يكلف الطبقات العاملة بالمهمة التاريخية التي تقوم في الاتيان بالمجتمع الصناعي .

يجهد سان ـ سيمون للرد على سؤالين يطرحهما علم المجتمعات : سؤال يتعلق بعملية التغيير الاجتماعي ، وثان يتعلق بوظيفية المنظومات . ان تطور نشاطات الانتاج ، واستقلالية المجتمع المدني ، يجيبان على السؤال الاول ، شرط ان تكون هذه التطورات مرتبطة بدينامية الطبقات وبمواقف افرادها . ضمن هذا المنظور ، بالوسع ملاحظة قطيعة نسبية ، في بعض المراحل ، بين الامكانات الموضوعية لطبقة ما ، وعملها السياسي ، تأخر في تأكيدها لحقيقتها . في العام ١٨٢٣ ، لم يتورع سان ـ سيمون عن توبيخ الطبقات الصناعية ، متهما اياها بالخمول السياسي . في مثل تلك المراحل ، ليست القدرة المادية هي الشيء الذي ينقص الطبقة : بامكاننا القول بأن القصور النظري ، وغياب الوعي الجلي ، هما العنصران اللذان يكبحان الامكانيات السياسية .

ومهما يكن في الامر ، اذا كان سان ـ سيمون ينادي

بضرورة التفكير تاريخيا بالظواهر الاجتماعية ، فانه يشير ايضا الى ضرورة التفكير بالكليات الاجتماعية ، بالنظر الى انها تشكل ، تبعا للفته الخاصة ، منظومات وتنظيمات ، كما يشير الى ان هذا العلم بالمنظومات الاجتماعية ، هو الذي يسمح ، في النهاية ، بتفسير الصيرورة التاريخية ، وضعيا . مما لا ريب فيه ان من الضروري ، لفهم مجيء المجتمع الصناعي بصورة أفضل ، تتبع آثار جذوره القائمة داخل المجتمع الاقطاعي . فعبر التطور الصناعي ، وعبر انعتاق الكوميونات ، تشكلت الطبقات الصناعية التي كان من شأن تطورها وتعززها ، ان يؤديا ، عبر سيرورة داخلية تقوم على الفصل والنفي ، الى تحويل الطبقات الاقطاعية الى حطام . لكن سان ــ سيمون ، ينحو ، عبر هذا النمط التوضيحي ، الى ربط المنظور التاريخي، فقط بالتحليل القطعي للمنظومات. فبعيدا عن فكرة أن بوسع التاريخ ان ينتج ضمن اطار استمرارية احادية البعد للتطور ، يوجد هذا التاريخ منظما من جديد ضمن صيغ المنظومات الاجتماعية المتعاقبة والمتعارضة . ان تاريخ أوروبا يجد التعبير عنه ، جوهريا ، في مسألة تعاقب ثلاثة انماط من التنظيمات الاجتماعية المتمايزة عن بعضها البعض تمام التمايز : المنظومة الاقطاعية ، المرحلة الانتقالية ، والمنظومة الصناعية . وانطلاقا من كل تنظيم خاص ، يمكن ان تنتج التطورات التاريخية وتنتظم : أما مفاهيم التوازن والانفراط واعادة التركيب ، فانها تحل مكان مفاهيم التقدم والتاريخ . ونحن بوسعنا ، على سبيل المثال ، ان نلاحظ صيرورة تشكل ، تتجمع عبرها، على اطلال

الامبراطورية الرومانية ، العناصر الثقافية والزمنيةللاقطاعية؛ وبوسعنا ان نحلل ، ذلك التوازن ، الذي عبره تعارضت سلطات الكهنوت وسلطات النبلاء ، دون ان تحطم بعضها البعض ، ضامنة بهذا ، الحفاظ على نوع من التنظيم الاجتماعي طوال قرون عديدة . وعلى النحو نفسه ينبغي علينا ان ندرس ، ضمن صيغ التفكك التدريجي المتصاعد ، تلك المرحلة الطويلة التي تلت توازن العصور الوسطى . في هذا النمط الفكري ، علينا ان نلاحظ ان الاستمرارية التاريخية ليست هي التي تشكل غرض الدراسة ومبدأ الفهم ، بل انها تترك هذه المهمة للوحدة المنهجية التي هيالمنظومة الاجتماعية، والتي من المناسب تحليل سيرورات تشكلها ووظيفتها واغلالها . على هذا النحو ايضا ، يكتب سان ـ سيمون احيانا ، ليقول ان ثمة منظومتين اجتماعيتين وليس ثلاث وذلك لان المرحلة الانتقالية ليست سوى مرحلة وسيطة غير متناسقة ، تربط بين العناصر المتعارضة ، ولا يمكن فهمها في ذاتها الا انطلاقا من المنظومتين : التي تسبقها والتي تليها . اذن ، ليس ثمة سوى نمطين اجتماعين ، منظومتين عضويتين حقا : المنظومة الاقطاعية والمنظومة الصناعية .

ان أية منظومة اجتماعية انما تشكل وحدة متناسقة يكشف فيها سان ـ سيمون ، في وقت واحد ، توزعا للقوى والطبقات والسلطات والافكار . والمنظومة يمكن ـ وان بشكل مؤقت ـ وصفها بأنها ميدان قوى تناحرية ، حيث تفرض القوى المهيمنة نفسها على القوى الخاضعة : فمثلا ، يمكننا ان نقول بأن القوى الصناعية لم تكف عن الخضوع لسلطة

الحكومات ، وهي مدعوة، بعد الانقلاب الثوري، الى الهيمنة.
الصناعة ، والرساميل ، والعلوم ، والجاه الاجتماعي ، تشكل كلها قوى متنافرة ، يشكل ترابطها توازن المنظومة أو انعدام هذا التوازن . ان بالوسع نقل هذا التحليل ، بشكل متكامل، الى صيغ الطبقات والصراعات الطبقية ، وذلك لان كل واحدة من القوى المتعارضة ، تتلازم مع مجموعة محددة تمتلكها .
فالى جانب التميز الثقافي للدين في المنظومة الاقطاعية ، نلاحظ الهيمنة القمعية للكهنوت ؛ والى جانب توسع القوى الصناعية ، نلاحظ تعزز الطبقة الصناعية ضد الشرائح الاقطاعية . وبهذا المعنى ، يمكن القول بأن كل مجتمعات الماضي ، التي انتظمت كونيا تبعا لعلاقات القوة والقمع ، انما عادت وتوزعت جميعها الى طبقات اجتماعية متناحرة . وعلى هذا النحو نفسه بالوسع نقل هذا الوصف للصراعات الطبقية الى صيغة توزيع القوى ، لان الطبقات لم تكف ابدا عن تملك القوة السياسية وجعلها على قياس قوتها الحقيقية ودورها في الحفاظ على المنظومة . لقد كان من الضروري ، في مجتمع عسكري كانت فيه الحرب النشاط الاكثر اهمية ، كان من الطبيعي ان يستولي الاقطاعيون على السلطة السياسية ؛ ولسوف يكون من الضروري ، في مجتمع منصرف بكليته الى الانتاج الصناعي ، ان تعود السلطة السياسية بكاملها الى الطبقات المنتجة ؛ ولسوف نرى آنئذ ان مفهوم السلطة السياسية نفسه ، سيكون له محتوى جديد بشكل جذري .
ويشير سان ـ سيمون اخيرا الى ان كل تنظيم اجتماعي متماسك ، انما يتلازم مع نظام فكري ما ، ومع اخلاق معينة،

وايضا مع نظرة معينة الى العالم ، اذا جاز لنا القول . لقد كانت المنظومة الكهنوتية على علاقة تلاؤم مع المنظومة الاقطاعية . ومن واجب الفيلسوف الاجتماعي ، فجر المجتمع الصناعي ، ان يحدد الخطوط الكبرى للمنظومة الفكرية المقبلة التي لن يفوتها ابدا أن تمحو من الاذهان ، البنى الذهنية القديمة . ان هذه المهمة تبدو اكثر الحاحا وضرورة ، بالنظر الى ان المنظومة الذهنية انما تشكل احدى قوى التماسك الاجتماعي ، وتساهم بالتالي في عملية الحفاظ على الحياة الجماعية ، ومسيرة هذه الحياة .

اذن ، فالمنظومات الاجتماعية متعارضة جذريا فيما بينها ، وغير قابلة لمقارنة الواحدة منها بالاخرى . ولما كان التنظيم هو الامر المركزي الذي ينبغي أن تنسب اليه العناصر الخاصة ، سيكون من الخطأ ، بالضرورة ، عزل العناصر المؤلفة له ، وتأكيد خلودها . مما لا شك فيه أن بعض العناصر التي كانت موجودة في منظومة ما ، سوف تظل قائمة في المنظومة التالية ، ولكن يمكن التأكيد ، بشكل محدد ، على ان هذه العناصر ستكون مختلفة في طبيعتها ، لانها سوف تشغل مهام جديدة ، تبعا لانخراطها في كل مختلف . ان الطبقات الصناعية التي كانت خاضعة للسلطة العسكرية ، ستضحي ، في المجتمع المقبل ، القوى السياسية الوحيدة ، ولسوف تشغل بالتالي ادوارا لم يسبق لها ابدا أن شغلتها من قبل . اذن ، بين هذه المنظومات الاجتماعية الكبرى ، سيكون من المتوهم التأكيد على الانتقالات والاستمراريات ؛ بل على العكس من هذا ، من المهم الانطلاق من تمايزاتها الجوهرية ، ومن

جدة كلياتها ، لاعادة النظر في العلاقات الحقيقية التي جاءت لتقيمها .

ان خصوصية المنظومات هذه ، تبدو اكثر تماسكا وتصلبا ، طالما ان تلك المجتمعات تتبع اهدافا متعارضة . والحال ان سان ـ سيمون يؤكد ، بأن كل مجتمع منظم بشكل جيد ، انما هو يتبع نشاطا جوهريا : انه يهدف الى « غرض مشترك للنشاط » وينظم نفسه تبعا لهذا المشروع الجماعي. ان أي منظومة اجتماعية لا يمكن حدها لا بمجمل اجزائها ، ولا بمجموع نشاطاتها الجزئية ، بل ينبغي ادراكها بوصفها وحدة عضوية تعمل لما فيه مصلحة هدف محدد ، وتترابط فيما بينها تبعا لهذه الغاية . انطلاقا من وجهة النظر هذه ، لن يكون بالوسع العثور على عدد غير محدد من المنظومات الاجتماعية ، كما ان الاشكال الوسيطة لن يكون في وسعها ازالة التعارض بين النمطين الاساسيين . لن يكون بالوسع العثور الا على هدفين مشتركين للنشاط : الحرب او الانتاج، العنف او العمل ؛ لن يكون بالوسع العثور الا على نمطين كبيرين من التنظيم الاجتماعي ، يتلاءمان مع هاتين الغايتين . في المنظومة الاولى ، يكون هدف النشاط الغزو العنيف ، هنا يكون العسكريون هم المهيمنون على الجماعة ، ويكون من الضروري أن تقوم سلطة ذهنية ما ، بالحصول على خضوع الاذهان وتماسكها المتناسق عن طريق الطاعة العمياء . أما في المنظومة الثانية ، فالهدف هو الانتاج ، هنا يكون على الصناعيين ان يستولوا على السلطات ، ويكون من الضروري ان تساهم المعارف الوضعية في النشاط المشترك، دون سحق

الاذهان . آنئذ ينحو المجتمع باتجاه تنظيم نفسه على اساس الابداع الجماعي ؛ اما النشاطات الخاصة فتنحو الى الاندماج ديناميكيا ، في عمل مشترك للانتاج الواعي . هنا يحل عمل الانتاج ، بشكل متكامل محل المشاريع العنفية والقمعية .

ها هنا تنطرح مشكلة الثورة على هـذا النحو ، مهما كانت المحاذير التي يوردها سان ـ سيمون في هذا المجال . فسان ـ سيمون يزعم ، في الواقع ، بأنه يحمل للطبقات الصناعية ، الوعي الذي سيسمح لها بتفادي مساوىء العنف الاعمى : والصناعيون ، اذ يعرفون ضرورات الصيرورة الاجتماعية ، سيكون في وسعهم ان يركزوا ، بشكل سريع وسلمي ، المجتمع الذي اضحى ضروريا . ولكن في الوقت نفسه تنحو فلسفة سان ـ سيمون الاجتماعية الى تعميق التعارض بين المنظومات ، والى جعل عملية العبور من منظومة الى اخرى ، قطيعة ثورية . ومهما كانت الوسائل المتداولة للمجيء بالمجتمع الصناعي ، فان على المنظومة الجديدة ان تقوم على محمل اطلال المنظومة البائدة ، وان تؤدي الى قيام انقلاب جذري في العلاقات الطبقية ، وفي انماط النشاطات واشكال التفكير . ان المخطط الذي يضعه سان ـ سيمون يرمي الى عالم السلفية ، المجتمع الذي يعاصره ، ويستشرف في مجتمع مقبل ، عملية انجاز الحريات الحقيقية ، ويدعو اخيرا الى تحطيم المجتمع السياسي في زمنه . وعلينا ان نلاحظ انه بعد موت سان ـ سيمون ، كان لافكاره وجود حقيقي في ثورة ١٨٣٠ ، كما في الانتفاضات التي حدثت في مدينة ليون في العامين ١٨٣١ و ١٨٣٤ .

٢ ـ دينامية الصراعات الاجتماعية

على الرغم من ان مجتمع عهد عودة الملكية قد اعتبر مرحلة انتقالية لا يمكن فهمها ذهنيا الا انطلاقا من ادراك منظوماتها المتماسكة ، يمكننا ان نعثر داخل هذا المجتمع على الديناميات الصراعية التي كانت اشارة البدء لتشكل المجتمع الصناعي . ان سان ـ سيمون يمحور هذا التحليل حول اربع موضوعات اساسية : الصعود الحتمي للصناعة ، انهيار الطبقات الاقطاعية والطفيلية ، تعفن الدولة ، والتنظيم التدريجي للفكر الوضعي ، او بكلمات اخرى ، « الثورة الفلسفية » .

من الملائم الآن الوصول الى تحديد افضل لمفهوم « الصناعة » الذي لا يكف عن الورود في كتابات سان ـ سيمون ، والذي من شأن فهمه السليم ان يجعل بالامكان فهم الخطوط العريضة للتاريخ الاوروبي . ان سان ـ سيمون يرفض اعطاء هذا المفهوم دلالة ضيقة من شأنها ان تقصره على الانتاج المرتبط بتطور المكننة . بل هو يريد ان يستخدم هذه الكلمة للاشارة الى كافة اشكال الانتاج ، سواء تلك ذات العلاقة بالزراعة، والعمل اليدوي، والمانيفاكتورة او التجارة. ان المزارع والحرفي والصانع والعامل اليدوي والتاجر ، كلهم بنفس المعنى ، منتجون، وذلك لان العمل المباشر الذي يقومون به ، أو الخدمات التي يتعاطونها ، ضرورية ، ضمن نسق العمل الجماعي . والمصرفي لن يكون بالامكان استبعاده طالما

انه يساهم في العمل الجماعي عبر توفير الوسائل اللازمة للانتاج . وعلى النحو نفسه ، دون اصدار حكم مسبق على الصراعات التي من شأنها ان تقوم بين المالكين وغير المالكين، تلك الصراعات التي لا يفوت سان ـ سيمون ادراك حتميتها بشكل مسبق ، ينبغي اول الامر تجميع مديري المنشآت (أي «رؤساء الاشغال الصناعية») والعمال . ان مقولة التمييز هنا هي وضع العمل في تعارض مع الطفيلية ، لذا ينبغي ان نجمع ، ضمن المفهوم العام للصناعة ، مجمل قطاعات الانتاج، وان نرفض ، اول الامر ، أي فصل بين رؤساء المنشآت والعمال . وفقط داخل هذه الاشكالية البدئية ، سيكون بوسع الانفساخات الجديدة ان تظهر .

اذن فان التطور الحتمي للصناعة هو الذي يحدد هذه الحركة الكبيرة التي عبرها بدأت مختلف فروع الانتاج بالازدهار ، منذ ما قبل عهد عودة الملكية ، لدى الامم الاوروبية . وهذه الحركة الكبيرة التراكمية للابداعات المتعددة هي التي تفسر لنا تفكك المنظومة القديمة ، وتهيء في الوقت نفسه تشكل مجتمع المستقبل . والحال ان هذا التطور الصناعي لا يمكن فصله كليا عن حركة الابداع الذهني التي أدت الى ظهور العلوم الوضعية ، والى انبثاق مقولات يقين جديدة . وفي النص الذي يقترح فيه حصول المجتمع المدني على استقلاله الذاتي ، يصف سان ـ سيمون ، تطورين متوازيين : اولهما هو المتعلق بازدهار التقنيات الصناعية والفنية والمهنية ، وثانيهما هو المتعلق بتقدم العلوم الوضعية

انطلاقا من العصور الوسطى . ولا يمكن بأي حال ، الفصل بين هذين التطورين ، وذلك لان تقدم المعارف العلمية لم يفته ان يؤدي الى نمو الصناعة . ان العلم يلعب دورا جوهريا في النشاط الانتاجي ، وهو يساهم ـ مباشرة ـ في اضعاف المنظومة الاجتماعية القديمة . لذا يبدو من الملائم لنا ان نحصي العلماء بين المنتجين ، وينبغي لنا ان نتوقع لـ «الامكانية العلمية» ان تحوز ، في التنظيم المستقبلي ، على دور يتناسب مع اهميتها الاجتماعية . انطلاقا من هنا ، تضحي المسألة قائمة في معرفة الدور الصحيح الذي سوف يكون للعلماء في المجتمع الصناعي ، وما اذا كان من الضروري الاعتراف لهم بأسبقية ما ، على المنتجين المباشرين . ومهما كان أمر هذه الصعوبة ، نلاحظ ان الازدهار الذي ينسبه سان ـ سيمون لمفهوم الصناعة هذا ، انما يظهر بشكل جيد ان الامر ، لا يقوم ـ لديه ـ في اقامة تعارض بين قطاع انتاجي ما ، والقطاعات الاخرى ، بل على العكس ، يقوم الامر لديه في التفكير الاحادي ، بكافة اشكال الانتاج ، سواء أكانت مادية، علمية او فنية ، لكي يعود ويضعها جميعا في تعارض مع كل ما لا يندمج فيها ، وخاصة الدين والسلطات السياسية .

على هذا النحو يؤكد سان ـ سيمون على امكانية ادخال هوة اساسية ، في الكلية الاجتماعية ، تفصل مجموع النشاطات الصناعية ، عن كل ما هو ليس ضروريا لها . وهو في الوقت نفسه ينسب الى المجتمع الاقتصادي ، ميزات متفقة وواقع وعقلانية ، وينفي الميدان السياسي الى خانة

اللانافع والطفيلي . ضمن هذا المعنى نجد ان الصناعة ليست حاسمة في مجتمع عهد عودة الملكية الانتقالي : صحيح انها ذات أولوية لانها تحتوي على قوى المجتمع الرئيسية وعلى الثروات والقدرات الحقيقية ، غير انها تظل قادرة على تحمل اثقال بنية سياسية موروثة من المجتمع الاقطاعي . ان الصناعة لا تحدد الدولة ، بل هي تتمايز عنها كليا ، اما الاشكال السياسية فتجد جذرها في تنظيم آخر تمد من اجله بوصفه من البقايا . وليس الا في مجتمع المستقبل ، داخل المنظومة الصناعية ، امكانية ان يكون العمل حاسما بشكل كلي ، وان تفرض دينامياته نفسها دون عقبات على المجتمع ككل . وهذه الحتمية لا تعني ابدا هيمنة قطاع اجتماعي على قطاع آخر ، بل هي ـ على العكس من هذا ـ تعني تغلغل اشكال النشاط الانتاجي ضمن الكلية الاجتماعية ، وازالة النشاطات المعاكسة للانتاج المادي والذهني . ان خصائص النشاط الصناعي ستصبح اشكالا شمولية ، ذات قيمة بالنسبة الى كافة اعضاء الجسم الاجتماعي وبالنسبة الى مختلف انماط الوظيفة الاجتماعية . وعلى هذا النحو سيكون مآل العلاقات السياسية القديمة ، علاقات السيطرة والخضوع ، الى الاختفاء ، لما فيه صالح علاقات جديدة متلائمة مع الممارسة الصناعية . أما شكل العلاقات الاجتماعية التي تقوم بشكل عفوي داخل العمل الانتاجي المشترك ، فسوف ينحو الى فرض نفسه على مجمل التنظيم الاجتماعي ، قالبا بهذا كافة البنى القديمة ومحطما لها .

اذن ، كشف سان ـ سيمون ، في مجتمع « العودة » ، عن دينامية حاسمة ، محتواة بكليتها ، ضمن اطار الفعل المشترك للانتاج . وقال ان الصناعة مدعوة ، في ضرورتها الداخلية ، وفي توافقها العفوي مع الاحتياجات الفردية ، الى تطوير نفسها ، والى زيادة انتاجها ، ومن ثم الى تنمية سلطتها الاجتماعية . ومن الضروري هنا ان الازدهار المادي والذهني للصناعة سيؤدي الى تقوية تدريجية لسلطاتها السياسية . وليس معنى هذا بالطبع ان الصناعة تنحو الى وضع قوتها في مواجهة القوى المعادية ، بل ان تقويتها تحرم السلطات البائدة من دورها وفعاليتها . وعن طريق هذا النمو الضروري ، نجد ان التوازن ، الذي كان يتحقق سابقا بين الشرائح والطبقات الصناعية ، سوف يختفي لصالح هذه الطبقات الاخيرة ، ليس تماما عن طريق حرب مفتوحة ، بقدر ما سيختفي عن طريق سيرورة واسعة تجد نفسها الطبقات الاقطاعية خلالها ، محرومة من مهماتها .

والحال ان سان ـ سيمون يعزو الى العمل المشترك للانتاج ، دينامية اجتماعية خاصة ، تقف موقف التعارض نقطة نقطة من تلك الدينامية التي يفرضها التحرك الحربي . فالصناعة ، اذ تهدف الى استخدام الطبيعة وتحويلها ، انما تكون ذات توجه سلمي في جوهره ، انها تنحو الى اقامة علاقة سلمية بين اعضائها ، طالما ان مسيرتها لم تواجه بعد من قبل قوى معادية . غير ان هذا التغير الجذري في اهداف العمل الجماعي ، انما يؤدي الى تغير جذري في انماط

العلاقات الاجتماعية : حيث ان العمل الحربي ، الذي يهدف الى الهيمنة على البشر واخضاعهم ، يتطلب علاقات سياسية قائمة على الهيمنة والخضوع . لقد كان ينبغي على الشرعية العسكرية ، لكي تتوصل الى استخدام فعال لقوتها ، ان تستخدم سلطة مطلقة . على عكس هذا ، حين يصبح الهدف المشترك ، هو الانتاج وارضاء الحاجات المادية والذهنية لكافة اعضاء المجتمع ، لا يعود الناس بحاجة لطاعة أوامر غير قابلة للنقاش ، بل هم يقدمون عملهم ضمن عملية خلق جماعية اهدافها واضحة ومفهومة للجميع . وفيما كانت الحرب تفرض احتواء الادنياء في المجتمع ضمن حلقة « طاعة عمياء » ، يفرض النشاط الصناعي على كل واحد ان يساهم بعمل ، وان يشارك شخصيا في المشروع المشترك . ولسوف نرى كيف ان سان ـ سيمون سيقلص ، في كتاباته الاخيرة ، من حجم هذا التفاؤل « الصناعوي » ، كما سيقلص من حجم ثقته بتلك الدينامية العفوية التي ينسبها للمجتمع الصناعي بوصفها قادرة على محو الصراعات الاجتماعية . لكن سان ـ سيمون ، في الوقت نفسه ، لن يتخلى ابدا عن مبدئه العام القائل بضرورة اشراك كافة افراد المجتمع في العمل الانتاجي المشترك . والواقع انه مهما كان حجم المساوىء المكنة التي تقف دون تطبيق هذا المبدأ ، فان فعل الانتاج المشترك ، انما ينحو الى ازالة التعارضات التناحرية بين الاعضاءالمتشاركين، ليس فقط عبر تفسير جماعية المصالح ، بل ايضا بفعل طبيعة العمل المشترك التي تنحو الى اقامة الشراكة بين الشركاء ،

وليس كما هو الحال في الفعل الحربي ، الى اقامة التعارض بين اناس لهم مصالح غير متلائمة مع بعضها البعض . على أي حال ، نلاحظ ان سان ـ سيمون ، لا يعتقد ابدا بأن دينامية المصالحة هذه بوسعها ان تتحقق تمام التحقق من دون بث نظرية ، والوصول الى وعي الصناعيين بدلالة فعلهم . ان الصناعة تحمل في ذاتها امكانية دمج كافة المنتجين في علاقات شراكة سلمية ، لكن هذه الامكانية غير قابلة للتحقق كليا ، الا عبر فهم وقبول عقلاني من قبل الشركاء الذين يعون ، قبل هذا ، واقعهم الاجتماعي الخاص .

ان هذا التعارض الجذري بين الفعل الصناعي والفعل الحربي ، يترجم على صعيد الصراعات الطبقية ، بتعارض لا مفر منه بين الطبقات الصناعية والطبقات الاقطاعية . والحال ان الوظائف الاجتماعية الكبرى ، سواء أكانت دنيوية أم روحانية ، هي في تحليل سان ـ سيمون ، وظائف تقوم بها جماعات محددة ، طبقات اجتماعية تحدد نفسها بوظائفها ، وتحمل خصائص هذه الوظائف . اذن ، من الضروري لنا ان نتوقع بروز التناقضات التاريخية بين هذه الوظائف ، على شكل نمط خاص من الفرز الاجتماعي ، وبالتالي على شكل نمط معين من الصراع بين الطبقات . من الطبيعي ، في مجتمع يكون فيه النشاط المهيمن عبارة عن ممارسة للعنف وابقاء للقمع ، من الطبيعي والضروري ان تكون السلطات ممركزة بين ايدي الطبقات العسكرية او الاقطاعية . اما في مجتمع تكون فبه الاسبقية لنشاط الانتاج الصناعي ، فبامكاننا ان

نستشرف بأن طبقة الصناعيين ستحل نهائيا ، مكان الطبقات الاقطاعية وحماتها . وهذا الحلول لطبقة محل طبقة اخرى في عملية ممارسة السلطات لا يمكنه ان يتم من دون صراع . والحال ان سان ـ سيمون يلاحظ بأن الطبقة التي تستفيد من امتيازات السلطة ، ليس بمقدورها لا أن تمحي من تلقائها، ولا ان تتحول لتتأقلم مع التنظيم الجديد للمجتمع . ان كل طبقة اجتماعية تحوز ، بشكل من الاشكال ، على « طبيعة » خاصة بها ، وتحوز على عاداتها في العمل والفكر ؛ لذا تكون هذه الطبقة عاجزة عن نفي نفسها بنفسها . لذا يتوجب الامر ان يتم تحطيم طبقة ما بشكل نهائي ، لان هذه الطبقة سيكون قد تم تجاوزها تاريخيا ، وأضحت نشاطاتها مزعجة لمسيرة المجتمع ، يتوجب تحطيمها لان في الابقاء عليها خطر عودة المشاريع المزعجة للانبثاق . ويبدو الصراع أقل امكانية للتفادي ، انطلاقا من ان كل طبقة اجتماعية انما تنحو لتوكيد وجودها ، وتعزيز اهميتها ، أي الاستيلاء على السلطة السياسية . واذا كان من الضروري والطبيعي ان تهيمن الطبقة الاقطاعية على السلطة ضمن نظام عسكري ، فمن الصحيح ايضا ان هذه الطبقة تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على امتيازات هيمنتها ، ولاتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للهيمنة على الطبقات الصناعية ، ومنع هذه الاخيرة من مشاطرتها تلك الامتيازات . لهذا كله ينبغي لنا ان نتوقع ، ضمن المجتمع الانتقالي الذي هو مجتمع عهد عودة الملكية ، ان تسعى الطبقات الصناعية للاستيلاء على السلطات السياسية ، وان تبذل كل

ما في وسعها مـن جهـد لفرض النموذج الذي ترتئيه على الجماعة كلها ، ولكن ينبغي علينا ان نتوقع في الوقت نفسه مقاومة عنيفة تبديها الطبقات الاقطاعية ، ضـد فقدانهـا لامتيازاتها السياسية ، وضد ازالتها من الوجود .

ينبغي اذن على هذا الصراع الطبقي ، القائم فعلا داخل المجتمع الاوروبي في عشرينات القرن التاسع عشر ، ينبغي عليه ان يفهم تاريخيا ، وان ينسب الى تلك التقلبات الاساسية الحاصلة في التنظيمات الاجتماعية . عندئذ سوى يقيض لنا ان نرى هذا الصراع وقد تمدد ليتحول الى تغير اجتماعي كبير ، كان قد بدأ منذ ما قبل القرن الخامس عشر ، ولم تكف عبره الطبقة الصناعية ، في اجتيازها لظروف متعددة ، لم تكف عن النمو والتطور بالتعارض مع الطبقات الاقطاعية . ان بالامكان الحديث عن هذا التاريخ ضمن صيغ الصراع الطبقي شريطة الا يتم حصر هذا الصراع في الصراع السياسي ، بل يربط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي اسست له . ان هذا المنظور التاريخي الفسيح ، يتيح لنا فهم واقع ان الطبقة الاجتماعية ليست عنصرا ثابتا ، بل هي قوة اجتماعية تخرقها التغيرات ، سواء أكان وجودها في مرحلة صعود ، أم دخلت في مرحلة انحدار . ان الملاحظة التاريخية تبرهن لنا على ان الطبقة تعزز من قواها ومن سلطاتها في اللحظة التي تتخذ فيها المهام التي تشغلها اهمية متصاعدة ، وان كل طبقة اجتماعية تنحط وتختفي مـن الوجود حين ينتهـي دورها التاريخي . واذا كانت الطبقات الصناعية تنحو للحلول مكان

الطبقات الاقطاعية في دورها القيادي ، فليس هذا ، فقط ، لانها اضحت الطبقات الاكثر قوة ، بل لانها اضحت الطبقات الاكثر منفعة ، والاكثر ضرورة للتنظيم الاجتماعي الجديد . انها الاكثر نشاطا ، او بكلمات اخرى ، الاكثر « ايجابية » ، طالما ان السلطة ستكون في يد الطبقات الاكثر خلقا ضمن اطار مجتمع معين .

بما ان المقولة الاساسية للتمييز بين الطبقات في مجتمع عهد عودة الملكية ، تكمن في مساهمة كل طبقة في العمل الصناعي ، يميز سان ـ سيمون ، اول الامر ، بين المنتجين وغير المنتجين ، بين الصناعيين والطفيليين . وهو يصنف بين فئة الطفيليين ، الكهنة والنبلاء والقانونيين . وهو يقول ان الكهنة والنبلاء لا يفعلون اكثر من انهم يزعمون لانفسهم سلطة خلت من مضمونها بفعل التطور العام للمجتمع : وهم لا يوجدون الا بشكل طفيلي في مجتمع تحول الى الصناعة ، وهم اذا كانوا يتدخلون في شيء ، فانما هم يتدخلون في محاولة منهم للاساءة للتطور الحر لهذا المجتمع . اكثر دقة من هذا الدور المزعج الذي يلعبه القضاة والقانونيون ، الذين يضيف سان ـ سيمون اليهم الميتافيزيقيين . ان هذه الطبقة ذات الحدود المتحركة ، تشكلت خلال مرحلة حرجة في التاريخ ، وخاصة في القرن الثامن عشر ، ايام كان للدفاعات القضائية ، مثلها مثل الانتقادات الآتية من الفكر الفلسفي ، دور ايجابي في المعركة ضد الشرائح الاقطاعية . هنا ايضا امامنا طبقة اجتماعية كانت اول الامر تقدمية ، ثم اضحت

طبقة طفيلية ، بفعل اعـادة توزيـع القـوى الاجتماعيـة : ان القضائي والميتافيزيقي مستمران في طرح الاسئلةالمطروحة علـى الصناعيين ، ضمـن اطار التجريد وخـارج الواقـع الاجتماعي ، وهما بهذا يؤخران الازدهار الضروري للمقدرات الايجابية .

ان الوصف التحليلي للطبقة الصناعية يفرض طرح عدد أكبر بكثير من الصعوبات . فالتعارض العام بـين الطفيليين والمنتجين يتيح لنا ان نجمع ضمن نفس الخانة كل اولئك الذين يساهمون في الانتاج ، سـواء أكانوا يعملون فـي مختلف الفروع الصناعية ، او ينتمون الـى مختلف الشرائح التـي تتشكل منها هذه الطبقة . وبهذا المعنى ، لا يكف سـان ـ سيمون عن تقسيم المنتجين الى ثلاث فئات كبرى : الصناعيين والعلماء والفنانين . وهو يؤكد ان هذه الفئات لها مصالح جوهرية مشتركة في مواجهة الطبقات الحاكمة والطفيلية . لكنه في الوقت نفسه لا يتجاهل ابدا مسألة الانفصال الذي يحدثه، لدى الطبقات الصناعية ، واقع الملكية الخاصة . فهو منـذ كتابه الاول الـذي صدر في العام ١٨٠٢ ، يقـدم لنـا ـ بوصفه معطى بديهيـا ـ صراع المصالح بـين المالكين وغير المالكين ، ويتساءل حول الاسباب التي من شأنها ان تدفع غير المالكين لاطاعة المالكين والاستمرار في هذه الاطاعة . واذا كان سان ـ سيمون قد عاد واهمل هذا التعارض ، فليس هذا من قبل تجاهله للمشكلة ، بل بسبب الاسبقية التـي يعزوها لعمل الانتاج المشترك ، مسبقا ايـاه علـى واقع التملك .

فالصناعي ليس فقط ذاك الذي يمتلك الرأسمال او وسائل الانتاج ، بل هو ايضا ذاك الـذي يعمـل ويستخـدم تلـك الوسائل . واذا كان المالك يحقق ارباحه دون ان يساهم في العمل الجماعي ، ودون ان يقدم مقدراته الخاصة ، فان من الواجب احتسابه ضمن خانـة الطفيليين ، بـين « العاطلين الثانويين » ، اولئك النبلاء الذين لا يكفون عن امتصاص دم الشعب . انطلاقا من هنا تقتصر طبقة الصناعيين على المنتجين وحدهم ، بين تعددية الوظائف الصناعية ، وذلك بعد استبعاد « البورجوازيين » تحديدا ، أي اولئك الرأسماليين ، اذا كانوا يمارسون الطفيلية . غير ان هذا الاستبعاد يؤدي الـى ظهور تمايز جديد لن يكف سان ـ سيمون عـن اعادة النظر فيه، هو التمايز بين المقاولين ، و «رؤساء الاشغال الصناعية» والعمال . ان الخطوط الكبرى لتوجهه الصناعي تحثه علـى التفكير بأن دينامية الانتاج الصناعي انما تقود الى ايجاد تناسق بين مصالح رؤساء الصناعة ، وبين عمالهم ، لان من خصائص عملية الخلق الجماعي ، ايجاد تعاون بين المنتجين يؤدي الـى نمو الثروات لصالح جميع المستهلكين . ومع هذا فان سان ـ سيمون يعود ، في كتاباته الاخيرة ، ولا سيما في « المسيحية الجديدة » ليبدي شكه في امكانية الوصول العفوي الـى هذا التناسق بين المصالح ، مفسرا هـذا الشك بأن الكثير مـن المقاولين ، بدلا من السعي للوصول الى المصلحة المشتركة داخل الشراكة ، يسعون للالتقاء بالطبقات الطفيلية ، ومتابعة تحقيق المكاسب ضد مصالح عمالهم . من هنا ، ينطرح على

المجتمع اشكال جديد، هو المتعلق بالوصول لتماسك المصالح، هذا التماسك المرتبط ، عضويا ، بالتطور الصناعي ، وهو مع هذا غير قادر على التحقق الا عبر عمل سياسي تنظيمي .

ينبغي اذن ، لكي يأتي المجتمع الصناعي ، ولكي تتحقق الامكانيات التي يحتويها النشاط الاجتماعي للانتاج ، ينبغي ان يكون ثمة تدخل لعمل طوعي ، عمل يحركه وعي واضح بالاحتياجات الاجتماعية الجديدة . بيد ان هذا العمل لن يكون بالامكان القيام به ، الا على يد الطبقة نفسها ، وبالتحديد الطبقة الصناعية . ان سان ـ سيمون لا يشك ابدا بالدور الاستثنائي الذي سيلعبه العلماء والمثقفون في هذا المشروع : فهم الذين سيتولون مهمة اعلان قيام المجتمع الصناعي ، وتفسير الخطوط العريضة للتنظيم الاجتماعي المقبل ، كما سيتولى الفنانون مهمة اشعار الناس بجمال عالم المستقبل الآتي . غير ان الطبقة الصناعية في كليتها هي المولجة بقيادة العمل السياسي الضروري لتحطيم المجتمع القديم . وهنا يقيم سان ـ سيمون التعارض بين موقفين للصناعيين ، أي بين نمطين من الطبقات الاجتماعية ، الطبقة السلبية ، والطبقة المتحركة سياسيا . وهو يأخذ على الصناعيين خمولهم ولامبالاتهم السياسية : فالصناعيون ، سواء بسبب جهلهم او بسبب خيلائهم ، يستمرون في ترك انفسهم مقادين بسلطة النبلاء ، او مأخوذين بالعبارات الجوفاء التي يطلقها القانونيون والبورجوازيون . ان على الطبقة الصناعية ان تأخذ زمام المبادرة ، وعليها ان تدخل حلبة العمل السياسي ، وذلك

فقط عبر القيام بذلك الانتقال البصير من الخضوع الى الانعتاق ، فعبر هذا فقط سيكون في وسعها أن تنجز امكانياتها وتضحي على ما هي عليه حقا . ان الطبقة الصناعية تنجز مهمتها التاريخية ، عبر تحولها الى طبقة خلاقة وواعية بذاتها .

على هذا النحو ستقوم الطبقة الصناعية بذاك الذي انجزته طبقة النبلاء في الماضي : الاستيلاء على السلطات السياسية عبر تحطيم الطبقات المناوئة لها . غير ان هذا الاستيلاء ليس ـ بأي حال من الاحوال ـ قابلا للمقارنة مع الغزوات القديمة للسلطة ، وسان ـ سيمون لا يكف عن التنديد بهذه المقارنة التاريخية التي سيكون من نتائجها اخفاء كل اصالة الوضع الجديد وجدته. والحال أنه اذا كان بالوسع القول ـ عبر استخدام صيغة السلطة السياسية بالمعنى العريض للكلمة ـ بأنه ينبغي على الصناعيين ان يستولوا على السلطة ، سيكون من الاكثر صحة القول بأن هذا الامساك بالرقابة السياسية ، يعني في الوقت نفسه ، التحطيم النهائي للسلطات . وتماما كما ان المجتمع الصناعي يضع حدا لنمط معين من انماط العمل الاجتماعي ويحطم الطبقات الطفيلية ، يعلن هذا المجتمع نهاية السلطة الحكومية وبناء الدولة بالمعنى التقليدي للعبارة .

ان الصراع الذي يمزق المجتمع الى طبقتين متناحرتين، يضع في التعارض ايضا شكلين متعارضين من الرقابة الاجتماعية : فمحل القمع الذي كان يفرضه العمل العسكري،

يحل هنا ، في المجتمع الصناعي ، تعاون طوعي وبصير في عملية الخلق الجماعي . ومن الواضح ان هذه القلبة الجذرية تؤدي الى ازالة انماط السلطة القديمة .

ان امثولة « الزنابير والنحل » التي ترد في الصفحات الاولى من « المنظم » والتي أدى ورودها الى محاكمة سان ـ سيمون ، تصور بشكل تخيلي ذاك التعفن الذي يصيب السلطات الحكومية في مواجهة تنامي القدرات الصناعية . وسان ـ سيمون يتصور هنا النتائج التي ستحل على مجموع الامة ، من جراء اختفاء نخباتها . ان الفقدان المفاجيء لاول خمسين فيزيائيا وكيميائيا ورياضيا وعالما في مختلف التخصصات ، ولاول المهندسين والحرفيين والصناعيين في كل فرع من فروع الانتاج ، من شأنه ان يسبب للجماعة ، بؤسا كبيرا ، ويؤدي الى صعوبات هائلة . ولان هؤلاء الناس هم المنتجون الاساسيون ، اولئك الذين يساهمون بصورة مباشرة في الازدهار القومي ، من الواضح ان اختفاءهم سيؤدي الى تراجع في كافة نشاطات الامة الذهنية والمادية . وعلى العكس من هذا نجد ان الاختفاء المفاجيء للموظفين الحكوميين ، ولو كان سيؤثر على القلوب الحساسة ، فانه لن يكون ذا نتائج سيئة بالنسبة الى حيوية الامة ، وذلك لانه لن يصيب اية وظيفة اساسية بأذى . بعد هذا يذكر سان ـ سيمون ، حاشية الملك والنبلاء ذوي الالقاب ، وكبار ضباط العرش ووزراء الدولة والمستشارين والقادة العسكريين اضافة الى السلطات الكنسية ؛ ثم يضيف الى هذه اللائحة ، القضاة

والملاك العشرة آلاف الاكثر غنى بين اولئك الذين يحيون حياة النبلاء . ان اختفاء كل هؤلاء الاعيان لن يشعر بـه احـد ، لاسيما وان المواطنين انفسهم سيكون فـي وسعهم ملء أي فراغ في هذا المجال : سيكون ثمة الكثير من الناس لشغل الامكنة ، وصغار الكهنة سيكونون قادرين على الحلول محل الكاردينالات ، وكل وريث سوف يكون في وسعه ان يستفيد ولو دون تمرين مسبق ، من ثروة المالكين . ومن هنا كله يخلص سان ـ سيمون الى فكرة انقسام المجتمع الى فئتين متعارضتين ، فئة الطفيليين العاطلين ، وفئة الصناعيين ، في الوقت الـذي يضـع فيـه الوظائف الحكومية فـي خـانة الطفيليات .

ان هذه الامثولة ، على الرغم من طابعها الساخر ، انما تصور افضل تصوير ، مفهوم الدولة الذي لم يصل سان ـ سيمون الى منهجته ، لكنه موجود تضمنيا، ضمن اطار نظريته الاجتماعية . نحن نعلم ان مشكلة الدولة لا يمكن طرحها خارج اطار المنظور التاريخي الـذي يضـع موضع الجـلاء مصير المؤسسـات ، والـذي سيتساءل حول تطور هذه المؤسسات ، وبالتالي حول موتها . وبما ان ثمة في الامر ازالة للطبقات ، واختفاء للمؤسسـات الاجتماعية ، فان أي مؤسسة تختفي حـين تكف عـن ان تكـون متوافقة مـع متطلبـات المنظومة الاجتماعية الجديدة . وتبعا للقواعد العامة المقتبسة مـن البيولوجيا ، نلاحظ ان المؤسسة السياسية تظل قائمة تبعا للخدمات التي تقدمها للجماعة ، وعلينا ان نتوقع اختفاءها

حين تكف عن التلازم مع الاحتياجات الاجتماعية . من الضروري اذن ، في ميدان التفكير بالمؤسسات السياسية ، ربطها بالتنظيم الاجتماعي ككل ، والحاقها بالاهداف التي يسندها الى نفسه مجتمع معين . وعلى هذا النحو نرى ان سان ـ سيمون لا يعالج مشكلة الدولة على حدة ، بل هو يعالج المؤسسات السياسية الخاصة بمختلف الانظمة ، وفي علاقاتها مع مختلف القوى الاجتماعية .

ضمن هذا المنظور ، تقوم علاقة ماهية بين السلطات السياسية والطبقات الممسكة بهذه السلطات . وضمن هذا الخط الفكري الذي يربط بين الوظائف الاجتماعية والمجموعات التي تمارس هذه الوظائف ، يجيب سان ـ سيمون على المسألة السياسية ، عبر برهنته على الطبقة الاجتماعية التي تمسك السلطة في نظام معين . ليس ثمة مجال ، بالنسبة الى المنظومة العسكرية والكهنوتية ، لدراسة اشكال الدولة دراسة منعزلة ، بل يكمن الجوهري في اعادة ربط السلطة الزمنية بالطبقة الاقطاعية ، وذلك لكي نفهم طبيعتها وغاياتها . وفي هذه المنظومة التي كان فيها القادة العسكريون ، وكان عليهم ان يكونوا ، أصحاب السلطة ، كان من الضروري ان تمسك الطبقة الاقطاعية بالسلطة ، تماما مثلما تقبض الهيئات الكهنوتية على السلطات الروحية . لقد كان من الضروري، في مجتمع منقسم الى طبقات متناحرة ومنظم تنظيما حربيا، ان تمارس السلطات السياسية ، قوة قمع في سبيل احتواء الصناعيين ضمن اطار سيطرتها .

ان تحليل الدولة في مجتمع عودة الملكية ، يتلاءم مع هذه الضرورات المنهجية التي تدعو الى اعـادة التفكير بشريحة اجتماعية ما ، بالاستناد الى كليـة التنظيم . ان التناقض البادي بين تنظيم صناعي يفرض نفسه تدريجيا ، وتنظيم اقطاعي باق على قيد الوجود ، يقوم على مستوى السياسة : ان الدولة لم تعد سوى اطار يطيل امد البنى الاقطاعية بشكل مزيف ، ويسعى ـ عبثا ـ لفرضها . واستيلاء طبقة مـا على السلطة ، او استيلاء شرائح ذات مصالح متآلفة على هذه السلطة ، يظهر دون أي ابهام ، وذلك لان الطبقة الاقطاعية يمسك بالمناصب الرئيسية ، وتصالح الشرائح المميزة تقليديا، وتصارع ضد تدهور سلطاتها . عند هذا ، يظهر أن سلطة الدولة كانت على الدوام سلطة قمعية ، وعاشت على الدوام بفضل استغلالها للقـوى الصناعية : فـي منظومة « العهد البائد » ، لم يكن القادة العسكريون يحيون الا بفضل عمـل الصناعيين ، وكانوا يمارسون سيطرتهم على هؤلاء . آنذاك يمكن القول ، على الاقل ، ان هذا القمع كان مفيدا ، مهما كانت المبالغات التي أدى اليها ، ولكن في المجتمع الانتقالي، تضيف السلطة السياسية التي تمارس ، دون حق ، من قبل النبـلاء والكهنوت والملاك العاطلين ، تضيف الـى مساوىء القمع ، مساوىء الطفيلية . فالطبقات الطفيلية لا تكتفي فقط بعدم المساهمة في العمل الجماعي المهيمن الذي هو الانتاج العلمي والمادي ، بل انها تصل الى حد ازعاج مسيرته . انها تسيء الى تقدم العلوم الوضعية ، عبر مدها لزمن هيمنة

النظريات الحدسية (الغيبية) ، وهي تسيء الى ازدهار الصناعة عبر هيمنتها الفاسدة على الضرائب والرساميل التي كان من الواجب استخدامها ، فقط ، في العمل المنتج . اذن، فالسلطات الحكومية ليست فقط غير نافعة للحياة الاجتماعية ، بل هي ايضا ضارة بالوجود الجماعي . ويستخلص سان ـ سيمون من هذا ، الطابع المحتضر لهذا الوضع ، كما يستنتج ضرورة ازالة هذه العناصر الخاملة .

غير ان ازالة السلطات الاقطاعية لا يعني ابدا ابدالها بسلطات قمعية جديدة . وتماما كما ان مجيء الطبقات الصناعية واستيلائها على السيادة السياسية لا يعني ابدا دورة استبدالية بسيطة للنخب ، بل يعني مجيء طبقةشمولية الى حلبة العمل السياسي ، ومثل هذا تعني ازالة السلطات تحقيق رقابة اجتماعية من نوع جديد . ان سان ـ سيمون يعبر عن هذا الاستبدال الجذري عن طريق المعارضة بين مفهومي السلطة والمقدرة . ففي مجتمع كان الغزو غايته ، أي كان هدفه حكم البشر ، كان من الضروري لتلك السلطة ان تمارس ، وكانت الحكومة تزداد قمعا ، كلما كانت القرارات اكثر تعسفا . مقابل هذا ، في مجتمع يكون الانتاج غايته الوحيدة ، أي يكون هدفه ممارسة الفعل على الاشياء ، لا يكون للسلطات أن تعبر عن نفسها بشكل متسلط ، بل يكون على المقدرات ان تمارس سيرورتها بشكل مفيد . أي يكون على كل اولئك الذين يمتلكون قدرة ايجابية ، سواء أكانوا حرفيين او علماء او فنانين ، ان يساهموا ايجابيا في العمل

الاجتماعي عبر تنظيمهم للمصالح العامة للجماعة . في مثل هذا الوضع تختفي حتما علاقات السلطة والقيادة : فيما ان الاهداف المقترحة تكون مقبولة من الجميع ، ولا تعني الا بالوصول الى ازدهار ولما فيه فائدة كل المساهمين ، لا يعود الناس بحاجة الى ان يحكموا من قبل أي طرف ، وينعتقون بالضرورة من كافة الوصايات الحكومية . ان المهمات السلطوية لا تطبق هنا الا على مسببي المشاكل ، كما ان الوظائف البوليسية سيكون دورها دورا ثانويا للغاية . ان هذا الزوال للسلطة الحكومية سيأتي متلائما مع الامحاء السياسي الطبقات الاقطاعية ، ولكن ينبغي ان ينظر اليه انطلاقا من النمط الجديد للتحرك الاجتماعي . وبمقدار ما تحل « ادارة الامور » محل « حكم الناس » ، سيختفي المجال السياسي بوصفه مجالا منفصلا عن المجتمع المدني . وبمقدار ما تتحقق عملية الخلق الجماعي ، ويتحقق الانتاج الاجتماعي ، ستفرض نفسها العلاقات الاجتماعية المتلائمة مع تلك العملية وذلك الانتاج .

ان حساب الصراعات التي تمزق مجتمع عهد العودة ، يفترض الالحاح على الصراع الذي يقيم التعارض بين النظريات المشتركة ، وانظمة الفكر ، وذلك حيثما يكون ثمة وجود للتناقضات الاساسية في المجتمع . مما لا ريب فيه انه لا ينبغي فهم هذه الصراعات الايديولوجية ، الا بالاستناد الى التغير الجذري الذي يطرأ على الانظمة الاجتماعية ، غير ان هذه الصراعات ترتدي ، في نظر سان ــ سيمون ، اهمية

كبيرة لانها تساهم مساهمة مباشرة في دينامية التطورات ، وتوفر حقل عمل خاص .

ان من الواجب عدم النظر الى المعارف العلمية في ذاتها فقط ، وبما تقدمه للمعرفة الوضعية ، بل ينبغي النظر اليها ضمن اطار دورها الاجتماعي الذي تلعبه ، بل وضمن اطار دورها السياسي ان جاز لنا القول . وسان ـ سيمون ، في دراسته الدقيقة لتاريخ العلوم في اوروبا منذ العصور الوسطى ، يعزو الى هذا التطور قوة اجتماعية حقيقية ، ومقدرة هائلة على تفكيك النظام البائد . وعلى هذا النحو نفسه نراه لا يفرق بين هذا التطور الذي يقود من الغيبي الى الايجابي ، عن الدور الاجتماعي الذي يلعبه العلماء ، وهو دور يتناسب مع حجم التطور الذهني . ان تتبع أثر هذا التطور الذي يصيب الفكر العلمي ، معناه اعادة تشكيل صورة الصراع الذي يضع العلم في تعارض مع الدين ، والعلماء في تعارض مع رجال الكهنوت . كذلك ينبغي لنا ان نتلمس في تطور العلوم هذا ، واحدا من العناصر المشكلة للنظام الاجتماعي الجديد الذي كان يتشكل داخل التنظيم القديم . ولسوف يرى كارل ماركس ، لاحقا ، في هذا التفسير الذي يورده سان ـ سيمون لمسألة الوظيفة الاجتماعية للعلوم ، علامة على وجود « فهم اشتراكي عميق » خاص بسان ـ سيمون، فهم لا يكف عن اسناد نشاط مشترك لتوازن المجتمع أو صراعاته . في المجتمع الصناعي ، يأتي انتشار العلوم ليتصدى مباشرة للنفوذ الرجعي الذي تمارسه الاديان ،

وليساهم في الفعل الذي يقوم به الناس ازاء الطبيعة . وعلى هذا النحو نفسه ، تأتي العلوم الوضعية لتوفر للمدارك الذهنية ، الوسائل الضرورية التي تساعدها على معرفة الطبيعة واخضاعها ، وتأتي لتعلم الاذهان كيف يمكنها ان تبتعد على القضايا المزيفة التي يطرحها الدين والتفكير الغيبي؛ لكنها تهيء الاذهان ، في الوقت نفسه ، للانعتاق من اسر السلطات السياسية المفسدة . ففي الوقت الذي يفرض فيه الدين على العقول ، معرفة غيبية ، مجبرا اياها بالتالي على ممارسة نوع من « الطاعة السلبية العمياء » ، نرى ان التربية العلمية لا توفر سوى معرفة عقلانية ، يمكن الهيمنة عليها ، ولا تحتاج معها السلطة الى ممارسة أي تدخل . وعلى هذا النحو نجد ان انتشار العلوم الوضعية ليس فقط ذا فائدة عملية كبرى ، بل له في الوقت نفسه قيمة سياسية انطلاقا من كونه يهيء الناس لذلك الموقف العقلاني الجديد ، الخاص بالنظام الصناعي .

ويقينا انه لن يكون بالوسع انجاز هذا التطور من دون ابداع فلسفة جديدة أو « فلسفة وضعية » Philosophie Positive . ويرى سان ـ سيمون ، ان العلوم قد انجزت اكبر قسط من التقدم في ميدانها الخاص ، فهي قد هيأت العناصر الضرورية لايجاد توليفة Synthèse فلسفية تتلاءم مع المجتمع الصناعي ، غير انها لم تتوصل ابدا الى صياغة المبادىء اللازمة لهذا . بيد ان أية منظومةاجتماعية تكون عاجزة عن الحفاظ على أي تلاحم ، الا اذا تمكنت من

نشر منظومة فكرية مشتركة : ان كل مجتمع بحاجة الى مجموعة من « الافكار المشتركة » التي تضمن له وحدته . وتماما كما تمكن المجتمع الاقطاعي من العثور على سند له في الفكر الديني ، من الضروري ان يوفر النظام الجديد لنفسه « تطورا روحيا » يتلاءم مع طبيعته. وليس فقط من الضروري معارضة النظام القديم بنظام ثقافي لكي يصبح بالامكان تحطيمه ، بل أن الاذهان نفسها بحاجة الى ان تعثر ، في فلسفة مشتركة ، على الرابط الروحي الضروري لتفاهمها المشترك . ان أي مجتمع لا يمكنه ان يظل قائما لزمن طويل ، اذا ما ظلت افكاره المشتركة ضمن مرحلتها النقدية . وسان ـ سيمون لا يزعم انه قد أقام البناء الكامل لهذه الفلسفة الوضعية ، بل نراه سيسند الى اوغست كونت ، سكرتيره المؤقت ، مهمة وضع هذه الفلسفة بصورة كاملة ، ومع هذا يرى سان ـ سيمون انه قد فسر اسس هذه الفلسفة بما فيه الكفاية : ان هذه الفلسفة لن تكون شيئا آخر غير ذاك العلم الاجتماعي الذي وضع سان ـ سيمون ، نصب عينيه مهمة تأسيسه ، وهو العلم الذي سيكون غرضه المجتمع الجديد وغايته ايجاد وعي ايجابي بالعمل الصناعي . ولسوف تستند هذه الفلسفة على معرفة منتظمة بالتاريخ ، لكي تتمكن من اظهار مغزاه ، ومغزى الحاضر وضرورته ، اذن هي فلسفة ستكتفي بالاستناد الى مراقبة التاريخ والاقتصاد والسياسة لكي تنتهي الى فلسفة عملية قادرة على اعطاء البشر وعيا جليا بعملهم .

على اي حال لم يكن لزاما على سان ـ سيمون ، ان يتوقف مطولا عند عملية منهجة هذه الفلسفة : فالواقع ان اهتمامه بالنظرية السياسية ، وتسرعه في أن يقترح على البشر صيغ التحرك الاكثر فعالية . حالا بينه وبين القيام بتلك المهمة ، وجعلاه اكثر حساسية ازاء اهمية العواطف الجماعية ولسوف يكون احد الاتهامات التي وجهها الى اوغست كونت ، يكمن في ان هذا الاخير قد غلب السمة النظرية للفلسفة الوضعية على سمتها العاطفية . فبالنسبة اليه ـ أي الى سان سيمون ـ يقوم الامر ، على عكس هذا ، في اعتبار ان مجيء الثورة الصناعية يتطلب مساهمة كافة الارادات ، مما يفرض صياغة ونشر اخلاق خاصة ، واستثارة الاهواء والطاقات . ويرى سان ـ سيمون ان تقشف البراهين الفلسفية ، لن يكون في وسعه المساعدة على ايقاظ درجة الاقتناع الضرورية للبشر لكي يقوموا بالمهمة الثورية . وهذه المهمة الاخيرة هي التي يحددها سان ـ سيمون لنفسه في كتابه الاخير « المسيحية الجديدة » ، حيث يعرّف الدين الجديد ، أي الاخلاقية الملائمة للمجتمع الصناعي المقبل ، والضرورية لاقامته . ان هذا اللجوء الى دين ما ، لا يفترض التخلي عن الفلسفة الوضعية ، وذلك لان هذه الاخلاقية الجديدة ينبغي ان يتأسس على نظرية صارمة ، وعلى نتائج العلم الاجتماعي، ولكن في الوقت نفسه يأتي طابعها العاطفي كتعويض عند حدود الفلسفة ، ويسمح بانجازها . ويمكن لهذه الاخلاقية ، كذلك ، ان تقارع ـ بفعالية ـ كل النواقص التي يمكنها ان تبرز داخل المجتمع الصناعي .

٣ ـ المجتمع الصناعي

ان مجيء المجتمع الصناعي لا يتوافق ، وحسب ، مـع ظهور مجتمع جديد ، بل ايضا مـع قيـام تنظيم اجتماعي متعارض ، جذريا مع مجتمعات الماضي . ولا ريب ان المسألة تقوم هنا في مجيء مثل هذا المجتمع ، لان كافة القوى المادية والذهنية التي تكيف هذا القيام ، كانت قد تشكلت قبل قرون لدى الامم الاوروبية ، لكن اختفاء الاطار الاقطاعي ، سوف يسمح بمجيء نمط وجود اجتماعي كان ممنوعا مـن تسنم طبيعته الحقيقية . لقد كان رجال المجتمعات القمعية ، هم منشؤو مؤسساتهم ، ونحن سنكتشف مع ازدهار الصناعة ، بأن البشر لم يكفوا عن صنع تاريخهم ، وذلك لان المجتمعات كانت علـى الدوام ، نتيجة عملهم . ولكـن ، في المجتمعات القديمة ، لم يكف الناس عن التحرك ضد الناس الاخرين ، وكذلك ضد انفسهم : فالمؤسسات التي كانوا ينشئونها ، كان غرضها يقف خـارج ذواتهم ، اي انهـا كانت تقـوم لقمعهم والحيلولة ضد تحركهم بشكل حر . ان وجود الاهداف فـي الخارج ، كان يجعل المؤسسات نفسها تقف خارج منشئيها . اما المجتمع الصناعي ، فانه عبر وصفه للنضال ضد الطبيعة وفي سبيل انتاج الحاجات المادية والذهنية ، في صلب تحركه ، انما اسس ، على العكس من المجتمع القديم ، غائية داخلية : لقد اضحى هدفه ارضاء الحاجات الجماعية ، اي ارضـاء الحاجات المادية والمعنوية لكل فرد من افراده . وللمرة الاولى في التاريخ ، يضحي المجتمع انسانيا ، ويضع لنفسه اهدافه

الخاصة بالتوافق مع متطلبات البشر الذين يؤلفونه . بهـذا المعنى يصبح المجتمع « ايجابيا » ، أي انـه يتحرك بذاته ، جاعلا من نفسه ، للمرة الاولى في التاريخ ، ذات حركتـه وموضوعها .

غير ان هذا التماسك الجديد ، وهذه الدلالة الجديدة للتحرك ، لا تنبعان من مجال الاستهلاك ، بل بالتحديد مـن مجال العمل الانتاجي . مما لا شك فيه ان للانتاج هدفا واحدا هو ارضاء الحاجات ، ولكن من الواضح ان منظماته ومتطلباته الخاصة هي التي ستسير دفة الحياة الاجتماعية ، وتفرض شكل المؤسسات الجديدة . المجتمع الصناعي هـو بالنتيجة فقط مجتمع استهلاكي ، لكنه بالدرجة الاولى مجتمعانتاجي، ومن حركته الانتاجية هذه ، تنبثـق العلاقـات الاجتماعية الجديدة والقواعد الجديدة . بالنسبة الى سان ـ سيمون ، يعني التساؤل حول المجتمع الصنـاعي ، التساؤل حـول الدينامية الاجتماعية للانتاج ، تلك الدينامية التي تنحو الى دمج كل البشر مع بعضهم البعض ، وجعل كل واحد منهـم صناعيا ومنتجا . ان فصل الانتاج هـذا هـو الذي يقلب العلاقات الطبقية ، ويحطـم الطبقات الطفيليـة ، ويحـل القدرات محل السلطات ، ويدمر علاقات القيادة . ومن هذا الفعل ، سوف تولد القيم التـي ستتيح تماسك الاذهان ، وتسهل اتحاد كافة اعضاء المجتمع .

ولكن ، ينبغي على تفاؤل سان ـ سيمون الصناعي، ألا يخلق الاوهام . فهو اذا كان يؤكد على وجود علاقة ضرورية

بـين الصناعة والسلم ، علاقة لـم يعمـد تاريخ المجتمعات الصناعية الى التأكيد عليها على أي حال ، فانه يتفادى رسم صورة عجائبية لمجتمع المستقبل . وهو اذا كان يمجد احيانا العمل الذي سيقوم بـه الصناعيون ، فان في هذا على أي حال نوعا من القيام بمهمة دعاوة سياسية ، وسان ـ سيمون لا يفوته ابدا ان يوجد تبريرا نظريا لدعوته هذه التي يوجهها الى الاهواء والعواطف . فأمام جسامة العمل الذي ينبغي انجازه ، ينبغي على الفيلسوف الاجتماعي ان يستثير الحماس في سبيل تعبئة الطاقات . ولكن اذا نحن استبعدنا مؤقتا هذه الصور الشاعرية ، سيكون في وسعنا الاشارة الى الكيفية التي بها اعلن سان ـ سيمون بحدة فريدة من نوعها ، عن بعض الخطوط العريضة للمجتمعات التي اضحت صناعية ، وذلك تبعا للفة التي يمكن استخلاصها من اعماله .

لقد اكد خلفاء سان ـ سيمون ، على أن أعماله يمكن لها أن تقرأ بأشكال مختلفة . فاذا كانت التقاليد الاشتراكية ، تبعا لاحكام ماركس وانفلز ، قد جعلت من سان ـ سيمون ، اول المصلحين الاشتراكيين ، فان اتباعه الفرنسيين ، اذ تصالحوا مع نظام نابوليون الثالث ، حاولوا ايجاد نوع من المصالحة بين مبادئه ، وبين رأسمالية ما بعد العصر الليبرالي. بيد ان اعمال سان ـ سيمون تقف ، تحديدا ، خارج هذه الوجوه المختلفة للمجتمعات الصناعية ، وتطرح اسئلة ، وقضايا ، ستكون مسائل تأسيسية في المجتمعات التي يعلن قيامها . انتعليماته المتعلقة بالعلاقات بين الطبقات الاجتماعية ، وبطبيعة السلطات

في النشاط الصناعي ، والعقلانية الاقتصادية ، انما تجمع تحاليل تكون احيانا متفاوتة ومتناقضة ، وتورد تردادتها تناقضات اكد التاريخ عليها .

نحن نعلم ان على الدينامية الاجتماعية ان تساعد الطبقات الصناعية على التقدم ، وتسمح لها بالاستيلاء على السلطات السياسية . ومن الواضح ، انطلاقا من وجهة النظر هذه ، ان ثمة صراعا حتميا يقوم بين المنتجين والطفيليين ، ونعلم ايضا ان هذا الصراع سوف ينتهي بازالة النبلاء ورجال الدين ورجال القانون واصحاب الاملاك العاطلين عن العمل . غير ان المشكلة تكمن في معرفة تلك العلاقات التي ستقوم داخل تلك الطبقة الصناعية ، وعما اذا لم يكن شأن علاقات التفاوت والمراتبية الجديدة ، ان تؤدي الى تجدد التفاوتات القديمة . يشير سان ـ سيمون الى ان المجتمع الصناعي ، في توحيده البشر ضمن بوتقة ابداع جماعي واحدة ، انما ينحو الى ازالة التعارضات بين المنتجين ، والى تحويل الطبقة الصناعية الى طبقة واحدة . أي ان الدينامية الصناعية ستؤدي ، بكلمات اخرى ، الى اختفاء الطبقات الاجتماعية والى وحدة المنتجين . ومع هذا فان سان ـ سيمون لا يعمد ابدا الى تجاهل التعارضات العميقة التي تدخلها ، لدى الطبقة المنتجة ، ملكية وسائل الانتاج . وهو يعتبر ، بشكل يبدو معه وكأنه يلغي مبادئه ، بأن ثمة صراعا حتميا سيقوم بين المالك والبروليتاري . وهو يكتب قائلا ان هذا التعارض «طبيعي» ولا بد منه .

ازاء هذه الصعوبة ، يمكن ايراد حلين متتاليين ، احدهما هو ذاك الذي يعلن مجيء الرأسمالية الحديثة ، او بالتحديد « رأسمالية المديرين » ، والثاني هو ذاك الذي يعلن الاشتراكية . بالنسبة الى الحل الاول ، نجد سان ـ سيمون يستبعد الصعوبة عبر تسخيفه لمبدأ الملكية ، لصالح الفعل المنتج . فالمالك الطفيلي سيجد نفسه مرذولا ومرميا الى احضان الطبقات المحكومة بالزوال ، لانه لا يجعل من ملكية وسيلة انتاج شخصية ؛ مقابل هذا يعتبر المقاول صناعيا ، وليس ما يهم هنا ، ملكيته ، بل قدرته على جعل هذه الملكية مثمرة . ان ملكية وسائل الانتاج تظل ملكية خاصة ، غير انها تصبح وظيفة اجتماعية ، مثلها مثل كل الوظائف الاخرى المفيدة في عملية الابداع الجماعي . في هذا الحل ايضا ، نجد ان سان ـ سيمون يرى ان رؤساء الاشغال الصناعية ، هم في الوقت نفسه كبار الملاك الصناعيين ، ويبدو ان الحلول المقترحة هنا تهدف الى تعزيز سلطة المالكين ، حتى ولو كانوا مدعوين الى اعتبار امتيازاتهم ، اشارة الى ما يتوجب عليهم فعله ازاء الجماعة .

ان كتب سان ـ سيمون الاخيرة ، ولا سيما كتابه « المسيحية الجديدة » ، تفتح في الواقع افقا جديدا الى درجة ان كارل ماركس رأى بأن سان ـ سيمون ، انما يجعل من نفسه في تلك الكتب « الناطق باسم الطبقات العاملة » . والحال ان سان ـ سيمون يدعو في تلك الكتب الى تصحيح اهداف المجتمع الصناعي . وفي حين كان يورد في كتبه

السابقة ان الهدف المتوخى انما هو ازدهار الجميع ، اغنياء كانوا أم غير مالكين ، نراه في الكتب الاخيرة يقول بأن الهدف الوحيد الذي ينبغي على المجتمع ان يضعه نصب عينيه ، هو تحسين الشروط المادية والمعنوية لمعيشة الطبقات الاكثر فقرا . ان على جميع المؤسسات ، في المجتمع الصناعي ، ان تدار « بهدف تحسين الوضع المعنوي والمادي للطبقة الاكثر فقرا » . مما لا شك فيه ان مشكلة الملكية لا ترد بشكل مباشر في هذا النص ، غير ان تلامذة سان ـ سيمون ، رأوا فيه ـ عن حق ـ تنديدا بوضع الملكية الخاصة . فاذا كان الهدف النهائي للنشاط الاجتماعي هو خدمة مصالح الطبقة « الاكثر عددا والاكثر فقرا » ، فليس ثمة ما يشير الى ان المالكين يرون هذا الهدف مناسبا ، وسينبغي على الطبقة العاملة أن تفرض كافة الوسائل الضرورية لانجاز اهدافها . ومهما كان حجم هذه الاقتراحات معتدلا ، فان من شأنها ان تفتح الطريق نحو الاشتراكية على الطراز السان ـ سيموني .

وتماما كما ان سلطة الاقطاعيين القمعية ستزول لما فيه صالح الشراكة الاجتماعية النشيطة . كذلك سيحدث لسلطة الملكية ان تزول لما فيه صالح الفئات التي تضيف وظيفية مقدراتها الى المجتمع . والواقع ان واحدة من الامور التي شغلت بال سان ـ سيمون اكثر من غيرها ، قضية التأكيد على ضرورة ان يوفر المجتمع الصناعي لنفسه نخبة مسؤولة قادرة على ادارة وتسيير الانتاج بشكل عقلاني . وعلى سبيل المثال ، ستكون من المهام الاساسية ، مهمة تعيين ميزانية

قومية تستجيب لتوقعات كافة المنتجين ، ومـن الضروري اسناد هذه المهمة الى الصناعيين الاكثر كفاءة . ولسوف يتعين ، كذلك ، على « رؤساء الاشغال الصناعية » ان يرسموا خطة الاشغال الواجب انجازها ، وان يقترحوا اغراض الجهد المشترك . وفي هذا الاطار ينطرح ـ عن حق ـ سؤال يتعلق بمعرفة ما اذا كان الحل الاخير الذي يورده سان ـ سيمون لمشكلة التنظيم الاجتماعي في المجتمع الصناعي ، يقوم فـي تسليم سلطة اتخاذ القرار الى نخبة من التقنيين . والحال انه من الصحيح ان سان ـ سيمون ، يحافظ على الثنائية بـين الاخصائيين والمنفذين ، كما نرى ـ خاصة ـ في حقل العلوم: فهو لا يكف عن التأكيد على الاهمية الاجتماعية لنخبة علمية يسند اليها سلطة روحية ، تذكر الـى حـد بعيـد بمسألة الهيمنة الثقافية الجديدة . وعلى هذا النسق نفسه ، يقر سان ـ سيمون باللامساواة في توزيع الثروات ، شريطة ان يكون هذا التوزيع متناسبا مع الجدارة والاستحقاق ، وليس مع الامتيازات التي لا يمكن تبريرها . على اي حال يمكننا ان نلاحظ ان هذه الاشارات كلها مربوطة بعدد كبير من التحفظات التي من شأنها ان تحدث في دلالتها تغييرا جذريا : فاذا كان للعلماء والتقنيين ، حقا ، مهمات قيادية ، فليس هذا بهدف تمكينهم من خلق هيمنة مـا ، وذلك لان الغايات المتبعة ينبغي ان تنال ، اولا ، موافقة المنتجين جميعا . وبما ان جوهر الحياة الاجتماعية هو ان تكون هذه الحياة عملية خلق جماعية ، فان في تضافر الجهود ، ينبغي على البشر ان يتلاقوا ، وليس

لهم ان يتلاقوا ضمن اطار أية علاقات تبعته . ويضيف سان ــ سيمون الى هذا ، ان دينامية العمل المشترك تنحو الى تخليص منفذ العمل من وضعه السلبي ، والى ان تعقد الاشغال ، ينحو الى ان يجعل منه ، وضمن اطار عمله الخاص ، مديرا . ويختار سان ــ سيمون في هذا المجال ، مثال الزراعة في فرنسا بعد العام ١٧٨٩ ، حين تمكن المنتجون ، الذين كانوا في الماضي خاضعين لهيمنة الملاك العقاريين ، تمكنوا من الوصول الى وضع اضحى كل واحد منهم فيه منتجا مستقلا يأخذ على عاتقه مهمة ادارة أملاكه والدفاع عن مصالحه الخاصة ، في تعامل مع المنتجين الآخرين والمستهلكين ، مباشرة ويرى سان ــ سيمون في هذا الدخول الحر للمنتج داخل دائرة الانتاج المشترك ، ضمانة ونموذجا للوصول الى شراكة اقتصادية حقيقية . ان على العامل ان يكف عن لعب دور المنفذ المطيع ، لكي يتحول الى شريك في الجماعة . آنئذ لن يتخذ الصرح الاجتماعي شكل هرم ، تفرض فيه نخبة ما ، ارادتها على الاكثرية . ومن هذا تخلص حركة سان ــ سيمون الفكرية ، ليس فقط الى ادانة النخبات المميزة ، بل ايضا الى اعادة نظر كلية في العلاقات بين الرؤساء الصناعيين، وبين المنتجين المباشرين .

وعلى هذا النحو نفسه نرى ، في اشكالية سان ــ سيمون، ان عقلنة الانتاج التي تشكل في المجتمع الصناعي وسيلة اساسية لانجاز المشروع المشترك ، تظل مسألة مفتوحة . ان سان ــ سيمون يدعو الصناعيين الى تحطيم حدود الانانية

الفردية ، وفوضى الاقتصاد الليبرالي ، عبر وضع مخطط اشغال مشترك . وعبر مثل هذا التخطيط ستصبح الصناعة، حقا ، فعل ابداع جماعي ، يدمج كل المشاركين فيه ، في عملية انجاز متناسقة للاهداف المختارة . ان الخطط المقترحة ستكون ، آنئذ ، قابلة لتلقي احكام الجميع عليها ، وبالتالي ستكون مقبولة ومرغوبة من قبل جميع المنتجين . وبعيدا عن تلقيهم الاوامر من أعلى ، سيتعرف المنتجون ، بشكل صحيح، على دلالة عملهم ، لان المجتمع سيكون مفهوما من قبل كل واحد ، عبر تفكيره بعمله الخاص . ان مناقشة المشاريع الصناعية ، وتنفيذها بشكل متناسق ، سيحلان مكان الشلل التقليدي للمؤسسات استراتيجية الجماعية ، يمكن فيها للمجتمع ان يتصور لنفسه مستقبله الخاص به . وفي هذا المجتمع الذي سيتحول كليا الى مجتمع نشط وواع، ستوضع اسس حرية جديدة ، حرية كل انسان في تنمية احتياجاته الذهنية والمادية، ويكون بالامكان الوصول الى «علم للحرية».

على اي حال ، نلاحظ هنا ايضا ان سان ـ سيمون لا يتورع عن تهدئة تفاؤله ، وهو لا يضمن ابدا ان يكون التخطيط الصناعي بالضرورة عقلانيا ، ومتلائما مع ارادة كل المنتجين . ولكي يتم الوصول الى هذه العقلانية ، ينبغي اولا ان تتجاوز الارادة الصناعية الحدود القومية ، وان تتمدد لتشمل مجمل وكل المجتمعات الصناعية : ان الالحاح على السلام ، الذي تحمله الصناعة في ذاتها ، لا يمكن له ان ينجز الا عبر تخطي الحدود القومية . وفي هذا الاتجاه ، نلاحظ ان واحدة من

مشاغل سان ــ سيمون ، تكمن في اقناع الصناعيين الفرنسيين بأن مصالحهم تتطابق مع مصالح صناعيي كل البلدان ، وبالدرجة الاولى صناعيي البلدان الاوروبية . ان هذا التوحيد السياسي لاوروبا ممكن شريطة ألا ينتظر انجازه عن طريق الحكومات ، بل عبر ارادة الصناعيين وحدهم . ان هذا سيؤدي بالتخطيط الذي تسانده ارادة المنتجين كلهم ، الى ان يتحول الى تخطيط عالمي ، يجعل من المستحيل عودة الحكومات العسكرية . غير ان كتاب سان ــ سيمون الاخير « المسيحية الجديدة » يأتي ليرمي ظلا من الشك على قدرة المجتمع الصناعي على توجيه تخطيطه ضمن اتجاه يعمل لصالح مجمل المشاركين فيه . عند هذا ، يدعو سان ــ سيمون المنتجين الى توجيه نشاطهم كله ، ومؤسساتهم كلها « نحو تنمية خير الطبقة الاكثر فقرا » ، تماما كما لو انه ليس على يقين من ان هذا الهدف يمكن له ان ينجز بشكل عفوي . من هنا ، يبدو من الضروري ، لكي يتوجه العمل الاجتماعي ــ فعلا ــ نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، ان تتدخل الارادة السياسية محددة الغايات الجماعية . وهذه الارادة سوف تنبثق عن دين ما ، أو بشكل اكثر تحديدا عن أخلاق عقلانية ، غير ان كل الامور تمضي كما لو أن من شأن تدخلها ان يحول دون خطر حتمي ينمو داخل المجتمعات الصناعية : خطر استيلاء اقطاعية ذات امتياز ، جديدة على ثمار العمل الجماعي . ان النظام الصناعي سيتوحد عن طريق عقلانية تخطيطية ، لكنه لن يكون ديمقراطيا الا بفعل تدخل نمط

اخلاقي يزيل كافة المظالم الاجتماعية .

ان بامكاننا ان نفهم كيف ان مثل هذا الفكر قد مارس ، على الكثير من العقول ، نوعا من السحر الذي جعله يصبح اشبه بالدين . فهو قد حمل منهجا تحليليا للعقول التي كانت في نحو العام ١٨٢٥ تشهد نمو القوى الصناعية ، كما انه اجاب على الاسئلة التي كانت الصراعات الاجتماعية الجديدة تطرحها في الوقت نفسه ، بشكل مسبق ، خط سان ـ سيمون تلك الطريق التي سيعود ويسير عليها الاشتراكيون الشبان في السنوات ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ ، والتي كان لها ان تقودهم من الليبرالية الى الجماعية . وكارل ماركس نفسه ، انطبع ـ حسب تعبيره الخاص ـ بأفكار سان ـ سيمون منذ سنوات تكونه الفكري الاولى ، كما ان الاشكالية التي وضعت في قلب المجتمع والتاريخ فعل الانتاج الجماعي ، والتي اضفت على المجتمع الاقتصادي حتميات جوهرية ، ودفعت الى انتظار الفعل الثوري الذي سيقيم المجتمع الجديد غير المستلب ، على يد الطبقات الصناعية ، هذه الاشكالية وجدت جذورها في كتابات سان ـ سيمون كلها . منذ العام ١٨٢٠ ، أي خمسة وعشرين سنة قبل صدور « الايديولوجية الالمانية » صاغ سان ـ سيمون ، ذاك الذي سيضحي هدفا للثورة برأي كارل ماركس : صاغ مسألة التملك العقلاني للنشاط الصناعي ، من قبل المنتجين المساهمين . ونحن نعلم ان ماركس قد عاد ، مرات عديدة ، الى هذه الموضوعة ، انما دون ان يطورها ، تماما كما لو كان يريد ان يقول لنا بأن اسلافه قد صاغوها بشكل كاف .

غير ان هذا النجاح الكبير للفكر السان ـ سيموني ، انما يخفي تحت ردائه ، اهمية اخرى ينبغي لنا أن نبحث عليها في ترداداته . لانه اذا كان يقينا ، تبعا لنتائج التفسير التاريخي ، ان العالم الحديث يواجه مشكلات جديدة يطرحها التطور الصناعي ، واذا كان يقينا ان الاجابات التقليدية باتت غير فعالة في مجال الرد على الصراعات الجديدة ، لا يمكن لاحد ان يضمن ابدا قدرة المجتمع على العثور ، بنفسه ، على الاجابات الضرورية . ان المجتمع الصناعي قد يتطلب عقلانية جديدة ، وهذه العقلانية ينبغي عليها ان تأتي بعلاقات شراكة وتعاون تحتويها بالفعل ، لكنها غير قادرة على الوصول اليها الا عبر ارادة جماعية تنبثق عن امتلاك المنتجين المشاركين ، لكنهم ، للوعي .

مؤلفات سان ـ سيمون

نشرت اعمال سان ـ سيمون الكتابية ، في طبعتين ، أي منهما ليست كاملة :

ـ ليمونييه ش. : كتابات مختارة لـ ك. ـ هـ. دي سان ـ سيمون ، بروكسل ، ١٨٥٩ ، ٣ مجلدات .

ـ كتابات سان ـ سيمون وانفانتين ، باريس ، منشورات دنتو ، ١٨٦٥ ـ ١٨٧٤ ، ٤٧ مجلدا . في هذه الطبعة توجد كتابات سان ـ سيمون في المجلدات ١٥ ، ١٨ حتى ٢٣ ، ٣٧ حتى ٤٠ .

ـ عمدت منشورات انتروبوس (في طبعتها المعنونة ، كتابات كلود ـ هنري دي سان ـ سيمون ، باريس ١٩٦٦ ، ٦ اجزاء) الى اعادة طبع الاجزاء المكرسة لسان ـ سيمون في الطبعة المذكورة اعلاه ، بعد ان اضافت اليها نصوصا من « الكتابات المختارة » غير موجودة في طبعة دنتو . وهذه الطبعة ، دون ان تكون متكاملة ، تحتوي على النصوص الاساسية لسان ـ سيمون .

ـ « رسائل من ساكن في جنيف الى ابناء زمنه » (١٨٠٢ ـ ١٨٠٣) ، طبعة دنتو ، مجلد ١٥ .

ـ « مقالة حول التنظيم الاجتماعي » (١٨٠٤)، غير منشورة في الماضي ، نشرت لاحقا ، كاضافة الى « رسائل من ساكن في جنيف » ، في طبعة بيرير ، باريس ، ١٩٢٥ .

ـ « مدخل الى الاشغال العلمية للقرن التاسع عشر »

(١٨٠٧ ــ ١٨٠٨) ، طبعة انتروبوس ، جزء ٦ .

ــ « رسائل الى مكتب خطوط الطول » (١٨٠٨) ، طبعة انتروبوس ، جزء ٦ .

ــ « تاريخ الانسان » (١٨١٠) ، انتروبوس ، جزء ٦ .

ــ « مذكرة حول علم الانسان » (١٨١٣) ، طبعة دنتو ، مجلد ٤٠ .

ــ « عن تنظيم المجتمع الاوروبي » بقلم هـ. دي سان ــ سيمون ، و أ. تييري (١٨١٤) ، طبعة دنتو ، مجلد ١٥ .

ــ « رأي حول الاجراءات الواحد اتخاذها ضد حلف ١٨١٥ » بقلم هـ. دي سان ــ سيمون و أ. تييري (١٨١٥) ، انتروبوس ، جزء ٦ .

ــ « الصناعة » (١٨١٦ ــ ١٨١٨) ، طبعة دنتو ، مجلد ١٨ و ١٩ .

ــ « الكوميونات او مقالة حول السياسة السلمية » (١٨١٨ ؟) ، انتروبوس ج ٦ .

ــ « السياسة » (١٨١٩) ، طبعة دنتو ، مجلد ١٩ .

ــ « المنظم » (١٨١٩ ــ ١٨٢٠) ، طبعة دنتو ، مجلد ٢٠ .

ــ « عن النظام الصناعي » (١٨٢٠ ــ ١٨٢٢) طبعة دنتو، مجلد ٢١ ــ ٢٢ ــ ٢٣ .

ــ «رسالة من هـ. دي سان ــ سيمون الى السادة العمال» (١٨٢١) ، انتروبوس ، جزء ٦ .

ــ « طبقة البروليتاريين » (مسودة غير كاملة) (١٨٢١) ، انتروبوس ، جزء ٦ .

ـ « عن آل بوربون وآل ستيوارت » (١٨٢٢)، انتروبوس، جزء ٦ .
ـ « عقيدة الصناعيين » (١٨٢٣ ـ ١٨٢٤) ، طبعة دنتو ، مجلد ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ؛ « الدفتر الثالث : منظومة السياسة الوضعية » الذي كتبه اوغست كونت ، موجود في طبعة دنتو ، مجلد ٣٨ ، تسبقه مقدمة وضعها سان ـ سيمون .
ـ « آراء ادبية ، فلسفية ، وصناعية » (١٨٢٤) ، طبعة ليمونييه ، الجزء الثالث .
ـ « عن التنظيم الاجتماعي » (١٨٢٤) ، طبعة دنتو ، مجلد ٣٩ .
ـ « المسيحية الجديدة » (١٨٢٥) ، طبعة دنتو ، مجلد ٢٣ .

مختارات من كتابات سان ـ سيمون

١ ـ علم الانسان

● العلوم والتجارب

ان أكبر الوسائل وانبلها للعمل على تعجيل وتيرة تقدم العلم ، هي وضع الكون نفسه موضع التجربة . ولما كنا غير قادرين على وضع العالم الكبير على محك هذه التجربة ، لا بأس من ان نضع على محكها العالم الصغير ، أي الانسان .

ولعل واحدة من أهم التجارب التي يمكن لنا اجراؤها على الانسان ، تتقوم في وضعه ضمن علاقات اجتماعيةجديدة . بيد انه ليس بوسعنا ان نصنف كل تحرك جديد ناتج عن مثل هذه التجربة ، في خانة السيء أو الجيد ، الا بعد سلسلة من الملاحظات التي يتم اجراؤها على نتائجها ، والواقع انه لا يحق لنا توقع ان تكون كل المحاولات من هذا النوع ذات نتائج طيبة . وعلى هذا النحو نجد ان كل شخص يقوم بابحاث ذات مستوى فلسفي رفيع ، يمكنه ـ او ينبغي عليه ـ أن يقوم بتصرفات عديدة مدموغة بطابع الجنون ، خلال مجرى حياته التجريبية .

واخيرا ينتج عن طبيعة الامور انه ينبغي ، لكي يتمالوصول الى اكتشافات في مجال الفلسفة :

١ ــ ان يعيش المرء ، في عنفوان شبابه، حياة طريفة للغاية ونشيطة للغاية .

٢ ــ ان يتعرف على كافة النظريات العلمية ، ولا سيما النظريات الفلكية والفيزيولوجية .

٣ ــ ان يجول بين كافة طبقات المجتمع ، وان ينظر ، شخصيا ، انطلاقا من مختلف وجهات النظر الاجتماعية ، بل وان يقيم لنفسه وللاخرين ، علاقات لم يسبق لها ان وجدت ابدا .

٤ ــ ان يستخدم كهولته وتقدمه في العمر للانكباب على تلخيص ملاحظاته حول النتائج التي اسفرت عنها تلك التجارب ، سواء بالنسبة الى الاخرين ، أو بالنسبة اليه شخصيا ، ومن ثم ان يقوم بالربط بين ملاحظاته بشكل يؤدي الى تكوين نظرية فلسفية جديدة ....

لا ريب انه سيطلع لي هنا من يعترض على قولي هذا ، بالتأكيد على ان نيوتن قد مات وهو كالصبية العذراء مع انه كان قد تجاوز الثمانين من عمره ، وانه كان كريما ومقتصدا، وانه عرف كيف يلائم ما بين واجباته كلها ، وانه قد عمل ــ في وقت واحد ــ على تحسين وضع الانسانية ، وتحسين الازدهار القومي لمواطنيه ، في سبيل جاه اسرته وثروتها ، وانه كان ــ ضمن أي نظرة ننظر بها اليه ــ مثالا في العفة .

على هذا الاعتراض أرد بأن نيوتن كان مهندسا مهما وفلكيا مهما ، لكنه لم يهتم ادنى اهتمام بالفيزيولوجيا ، وهذا ما يجعلنا نحجم عن اطلاق اسم فيلسوف عليه ، وذلك لانه ثمة

للعلم العام ، كما أسلفت القول ، جذرين اساسيين هما علم الفلك والفيزيولوجيا ، وهذان الجذران متوفران بشكل يجعل من الضروري للمرء ان يضع قدما على احدهما والثانية على الآخر . . . اذا ما شاء الامساك براس العلم .

ولربما كان من الضروري مقارنة العلم العام بنهر يغذيه نبعان ، احدهما يثريه بالملاحظات المتعلقة بالاجسام في **شكلها الخام** ، والثاني يثريه بالملاحظات التي يتم الحصول عليها عند دراسة الاجسام في **حالتها المنتظمة** .

(من « اعمال سان ـ سيمون » مجلد ١٥ ـ منشورات انتروبوس ، الجزء الاول ، ص ٨١ ـ ٨٣) .

● من الحدسي الى الوضعي

لقد بدات كافة العلوم بالتكون على اساس حدسي ؛ لكن نظام الامور هو الذي جعل منها علوما وضعية . فعلم الفلك كان في الاصل تنجيما . والكيمياء بدأت أولا على شكل خيمياء Alchimie والفيزيولوجيا التي غاصت طويلا في بحر التدجيل ، تقوم الان على اساس قواعد تخضع للملاحظة وللنقاش . وكذلك نجد ان علم النفس قد بدأ يتمركز على قاعدة الفيزيولوجيا كما بدأ بالتخلص من الاحكام الدينية المسبقة التي كان قد قام عليها .

والواقع ان العلوم كانت في بداياتها حدسية لان بدايات الاعمال العلمية لـم تقم الا على النزر اليسير من الملاحظات ، ولان العدد اليسير من هذه الملاحظات لم يتيسر لها من الوقت ما يساعدها على ان تدرس وتناقش ويتم التحقق من صحتها عن طريق التجربة ، بحيث لم تكن اكثر من وقائع مفترضة ، أي حدسيات . ولقد بات على تلك العلوم ان تضحي وضعية لان التجربة المكتسبة بشكل يومي من قبل العقل البشري قد جعلتها تحصل على معرفة بالوقائع الجديدة ، وتصحح تلك التي كان قد تم الحصول عليها ولوحظت اولا ، ولكن في زمن لم يكن من الممكن فيه اخضاعها للتحليل . وبما ان علم الفلك كان العلم الذي يتيح التفكير بالوقائع ضمن العلاقات الاكثر بساطة والاقل عددا ، لذا كان من الطبيعي له ان يكون اول العلوم التي تكتسب طابعا وضعيا . ولقد كان على الكيمياء ان تخطو على هدى الفلك وان تستبق الفيزيولوجيا ، وذلك لانها تنظر الى حركة المادة ضمن علاقات اكثر صعوبة مما هو الامر بالنسبة الى الفلك ، ولكن أقل تفصيلا مما هو بالنسبة الـى الفيزيولوجيا ...

واخيرا تبقى لدي فكرة واحدة ينبغي علي طرحها لكـي استكمل القاعدة التي سينبني عليها ما أود قوله لكم : وهي ان علم الفلك دخل الى حيز التعليم العام ، مثله مثل الكيمياء، وذلك منذ اللحظة التي اكتسب فيها طابعه الوضعي . ومن هنا أستنتج ، على سبيل الفكرة العامة ، ان كل علم يحصل على طابع وضعي ، سيقيض له ان يدخل حيز التعليم العام..

والفيزيولوجيا لا تستحق بعد ادراجها ضمن نطاق العلوم الوضعية ، لكنها ليست بحاجة سوى الى خطوة واحدة تخطوها لكي تنفصل نهائيا عن منظومة العلوم الحدسية. ولعل اول شخص ذي عبقرية يسير ضمن هذه الوجهة العلمية، سيكون هو الذي يضع اسس النظرية العامة لهذا العلم ، ولكن على اساس الحقائق الملحوظة ؛ وفي هذا المجال نجد ان بوسعنا الاعتماد على مجمل اعمال علماء مثل فيكدازير وكاباني وبيشا وكوندورسيه ، في سبيل تنظيم النظرية العامة للفيزيولوجيا ؛ وما هذا الا لان هؤلاء العلماء الاربعة قد عالجوا، تقريبا ، كل القضايا الفيزيولوجية الهامة ، ووصلوا الى ترسيخ كافة الحجج التي توصلوا اليها على اساس ملاحظات تمت مناقشتها .

وهنا ، سأعمد الى تعداد النتائج الرئيسية التي سيسفر عنها التنظيم الوضعي للنظرية الفيزيولوجية ، هذا العلم الذي تقوم ذروته في مجال علم الانسان ، اي علم معرفة العالم الصغير :

١ ـ سيتم ادخال تعليم الفيزيولوجيا الى حيز التعليم العام ـ وانا اقيم حدسي في هذا المجال على اساس ملاحظة ان كل واحد من العلوم الطبيعية قد ادخل الى التعليم العام منذ اللحظة التي اكتسب فيها طابعا وضعيا .

٢ ـ علم الاخلاق سيتحول الى علم وضعي ـ والعالم الفيزيولوجي هو العالم الوحيد القادر على البرهنة على ان طريق الفضيلة هي في مجمل الحالات طريق السعادة ؛

والاخلاقي الذي لا يكون فيزيولوجيا لا يمكنه ان يعد بالثواب الا في الحياة الاخرى ، وذلك بسبب عجزه عن معالجة المسائل الاخلاقية بما تحتاج اليه من دقة .

٣ ــ علم السياسة سيتحول الى علم وضعي ــ وحين سيتعلم اولئك ، الذين يغذون هذا الفرع الهام من فروع المعرفة الانسانية ، الفيزيولوجيا في مجرى دراستهم ، سوف يكفون عن النظر الى المشاكل التي سيتوجب عليهم حلها ، على اساس انها مشاكل صحية .

٤ ــ الفلسفة ستتحول الى علم وضع ــ فالواقع ان ضعف الذكاء البشري قد اجبر الانسان على اقامة انفصال ، في العلوم ، بين العلم العام وبين العلوم كل منها على حدة . والحقيقة ان العلم العام او الفلسفة له وقائع عضوية هي الوقائع العامة للعلوم الخاصة ، او فلنقل ان العلوم الخاصة هي عناصر العلم العام . وهذا العلم الذي لم تكن له على الاطلاق اية طبيعة اخرى غير عناصره ، كان حدسيا طالما ان العلوم الخاصة كانت حدسية . وهو تحول ليصبح نصف حدسي ووضعي ، حين تحول جزء من علومه الخاصة الى علوم وضعية ، بينما ظل القسم الاخر حدسيا . وذلكم هو الواقع الراهن للامور . اما الفلسفة فلسوف تصبح وضعية حين يتم ارساء الفيزيولوجيا على اساس مجمل الوقائع الملحوظة ، وذلك لانه ليس ثمة وجود لاية ظاهرة تكون غير قابلة اذن ، فان علم الانسان لن يكون ذا غرض يتقوم في البرهنة على التقدم البشري ، وان مثل هذا الفرض سوف

يكون مزيفا ، بل سيكون غرضه النظر ، بشكل وضعي ، الى التطورات المحدودة ، وملاحظة انماط المجتمعات في خصوصياتها وتمايزاتها . وهذا هو ما يقترحه سان ـ سيمون ، عبر دراسته لثلاثة تنظيمات اجتماعية متعاقبة هي: النظام الاقطاعي ، والمجتمع الانتقالي والمجتمع الصناعي .

ان هذه القطيعة ، بين فلسفات القرن الثامن عشر والعلم الاجتماعي ، تنتهي في اللحظة التي يكتشف فيها سان ـ سيمون منجزات الاقتصاد السياسي وضرورة اعادة النظر في كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الحديثة، انطلاقا من النشاط الاقتصادي . وهو يصل بهذا الى المبادىء التفسيرية الاساسية لتنظيره . والحال ، ان موقفه تجاه الاقتصاد السياسي ، ولا سيما تجاه « المعالجة » التي وضعها جان ـ بابتيست ساي Say ، انما يحمل موافقة عليها ونقدا لها في آن معا . ففي اعمال الاقتصاديين ، يعثر سان ـ سيمون على تأييد للحدس الذي كان قد عبر عنه في العام ١٨٠٢ ، في كتابه الاول وهو الحدس المتعلق بهيمنة الظواهر الاقتصادية في المجتمعات الحديثة . وتماما ، كما سيكتب بكل ما عنده من وضوح مرجو منه في العام ١٨١٧ ، لتفسير مغزى نشرات « الصناعة » فان « كافة القوى الحقيقية للمجتمع ، تكمن ـ في التحليل الاخير ـ في الصناعة » . ومن هذه الملاحظة سوف ينطلق سان ـ سيمون لاستخلاص مبدأه التفسيري ، وسوف يتفحص مجمل الواقع الاجتماعي انطلاقا من انماط متلازمة مع النشاط الانتاجي . لقد برهن

الاقتصاديون ، ليس فقط على اهمية الانتاج ، بل ايضا على وجود علاقات ضرورية بين هذا النشاط وامكانية تحويل هذه الضرورة الى غرض للعلم . والواقع ان هذه الامكانية لكشف انظمة التحديد داخل التنظيم الاجتماعي ، انما تتيح لنا تفحص المجتمع بشكل علمي : ان وجود نظام عفوي ، غير خاضع لسلطة الافراد والدول ، يبرر انشاء علم يحدد لنفسه غرضا هو المعرفة الوضعية لهذه القوانين . غير ان سان ــ سيمون ، في نفس الوقت الذي يتبنى فيه هذه الاستنتاجات العامة التي يتوصل اليها الاقتصاد السياسي ، يدعو الى تصحيح حاسم لعلم المجتمعات خارج نطاق علم الاقتصاد . والحال ان ج ــ ب. ساي كان قد أكد على ضرورة حفظ الابحاث الاقتصادية بعيدا عن أي تدخل سياسي ، كما كان قد انكر امكانية انشاء علم للظواهر السياسية . وعلى هذا النحو كان يبرز مجالان متمايزان تماما : مجال الاقتصاد الذي بالامكان ، شرعيا ، معرفته ، ومجال السياسة ، الذي لا يمكن للمعرفة ان تصل اليه ، والمتروك لتعسف الامراء والاهواء . اما سان سيمون فيعترض على هذا بقوله انه ليس بالامكان الفصل ، داخل مجتمع معين ، بين الظواهر السياسية والظواهر الاقتصادية ، وان أي تفسير وضعي للبنى السياسية للملاحظة انطلاقا من وجهة نظر طبيعة الاجسام الخام ، او طبيعة الاجسام الخاضعة للتنظيم ، أي الفيزيولوجيا .

٥ ــ المنظومة الدينية ستضحي اكثر اكتمالا ــ ففي كتابه حول اصل العبادات ، سبق لدوبوي Dupuis ان برهن

حتى البديهية على ان كل الاديان المعلومة ، انمـا تأسست حسب المنظومة العلمية ، وان كـل اعـادة تنظيم للمنظومة العلميـة ستؤدي ، بالنتيجة ، الى اعادة تنظيـم وتحسين المنظومة الدينية .

(من « مذكرة حول علم الانسـان » ، الاعمال ، مجلد ٤٠ ـ منشورات انتروبوس ، الجزء ٥ ـ ص ٢٥ ـ ٣٠) .

● غرض علم الانسان

ان الخطوة الاكثر اهمية في العلوم هي دائما تلك التي تلي، بشكل مباشر ، آخر الخطوات التي تم الوصول اليها .

ان المشروع العلمي الذي يساهم اكثر من غيره في تقـدم التنوير ، هو ذاك الذي اعدته احدث الاشغال الفكرية التـي انجزها رجال العبقرية ؛ وذلك لان الافكار الاكثر صحة ، حين تجد نفسها اكثر تقدما بكثير من حالة التنوير ، لا تكون ذات اية فائدة تقريبا . فهي تنسى قبل ان تكون قادرة على اتاحة الفرصة لا تطبيق هام لها .

وانا ، اذ حركتني الرغبة في انجاز الامر الاكثر فائدة لتقدم « علم الانسان » ، واذ اقتنعت بصحة المبدأ الذي اقترحته ، بدأت بتفحص عميق ودقيق للوضع الذي كان فيه هذا العلم . وهاكم نتيجة التفحص :

ان الكتب الاربعة الاكثر دلالة بالنسبة الى هذا العلم ، في

اعتقادي هي كتب فيكدازير، وكاباني، وبيشا وكوندورسيه.
ولدى مقارنة كتب هؤلاء المؤلفين الاربعة ، مع اعمال المؤلفين الذين سبقوهم ، وجدت :

اولا : ان هؤلاء المؤلفين الاربعة قد خطوا خطوة هامة للغاية في المجال العلمي ، وذلك حين عالجوا علم الانسان ، انطلاقا من المنهج المستخدم في بقية علوم التأمل الاخرى ، أي عبر اسناد حججهم ، على وقائع ملاحظة ومناقشة ، بدلا من ان يتبعوا المسيرة التي تتبناها العلوم الحدسية ، حيث يتم ربط كافة الوقائع بحجة واحدة .

ثانيا : ان كافة المسائل الهامة المرتبطة بهذا العلم ، قد عولجت من قبل الواحد او الاخر من هؤلاء المؤلفين الاربعة .

ولقد خلصت من هذا الى ان الخطوة الاكثر اهمية التي ينبغي القيام بها بالنسبة الى علم الانسان ، أي تلك التي ستلي مباشرة ، الخطوات التي قام بها فيك دازير وكاباني وبيشا وكوندورسيه ، انما تقوم في معالجة هذا العلم في كتاب واحد ووحيد ، عبر استكمال المواد التي تركها اولئك العلماء الاربعة . ان هذه هي الغاية التي آليت على نفسي اتباعها في المذكرة الحاضرة ، التي سوف تنقسم الى قسمين، على ان ينقسم كل واحد من هذين القسمين الى نقطتين .

سيعالج القسم الاول الانسان ـ الفرد ، اما القسم الثاني فسوف يعالج النوع الانساني .

النقطة الاولى في القسم الاول ستكون عبارة عن ملخص فيزيولوجي، اما الثانية فعبارة عن ملخص سيكولوجي.

النقطة الاولى في القسم الثاني ستحتوي على مخطط اجمالي لتاريخ تقدم العقل البشري ، منذ نقطة انطلاقها حتى يومنا هذا . اما في النقطة الثانية ، فسوف أقدم عرضا للمسيرة التي سيتبعها العقل البشري بعد جيلنا الراهن .

ولسوف اعطي للقسم الاول عنوان « دراسة كتابات فيك دازير » ، اما القسم الثاني فسيكون عنوانه « لوحة تاريخية لتقدم العقل البشري ، بقلم كوندورسيه » . وسوف اناقش في الاول افكار فيك دازير ، وفي الثاني افكار كوندورسيه . وعبر المناقشة ، سأعمد الى رفض بعض الافكار التي يوردها هذان المؤلفان ، فيما سأقر بأفكار اخرى ، وسوف استكمل الافكار التي اقر بها ، بطريقة تجعل منها كلا منهجيا منتظما . (من « مذكرة حول علم الانسان » الاعمال ، مجلد ٤٠ ــ منشورات انتروبوس ، الجزء ٥ ، ص ٧ ــ ١٠) .

● المجتمع يشكل « كائنا حقيقيا »

غنية بكل الوقائع التي تم اكتشافها عن طريق اعمال قيمة انجزت في مختلف هذه الاتجاهات ، انطلقت الفيزيولوجيا العامة ضمن نطاق اعتبارات اكثر رفعة ؛ انها تخيم ما فوق أفراد لا يعودون بالنسبة اليها اكثر من اعضاء في جسم اجتماعي ينبغي عليها ان تدرس وظائفه العضوية ، تماما كما تفعل الفيزيولوجيا الخاصة بالنسبة الى دراسة الافراد .

وما هذا الا لان المجتمع ليس ابدا مجرد تضافر لكائنات حية لا تتسبب اعمالها المستقلة عن أي هدف نهائي ، الا عن طريق تعسف الارادات الفردية ، كما ان المجتمع ليس ابدا نتيجة لحوادث عرضية لا اهمية لها ؛ على عكس هذا تماما ، ان المجتمع آلة حقيقية منظمة ، تساهم كل اجزائها بطريقة او باخرى في مسيرة المجموع .

ان اجتماع البشر يشكل كائنا حقيقيا ، يكون وجـوده اكثر صراحة ووضوحا تبعا لقيام اعضائه ، بانتظام ، بالمهام التي تسند اليهم .

اذا نظرنا اليه بوصفه كائنا حيا ، ودرسناه ، سنجد ان الجسم الاجتماعي ، منذ ولادته وخلال مراحل مختلفة لنموه، يشكل نمط حياة تتنوع صفاته تبعا لكل مرحلة ، تماما مثلما تختلف فيزيولوجية الطفل عن فيزيولوجية البالغ ، وهـذه عن فيزيولوجية العجوز .. وهكذا دواليك .

اذن ، فتاريخ الحضارة ، ليس سوى تاريخ حياة النوع الانساني ، أي تاريخ فيزيولوجية مختلف اعمار هذا النوع ، تماما مثلما ان مؤسساته ليست سوى عرض للمعارف الصحية التي يستخدمها في سبيل الحفاظ على صحته العامة وتحسينها .

ان الاقتصاد السياسي ، والتشريع ، والاخلاق العامة ، وكل ما يشكل ادارة المصالح العامة للمجتمع ، ليست كلها سوى مجموعة من القواعد الصحية التي تتنوع طبيعتها تبعا لحالة الحضارة ؛ اما الفيزيولوجيا العامة فهي العلم الذي

يحوز على اكبر قدر من المعطيات لملاحظة هذه الحالة ووصفها، لانه يعتبر ، بالنسبة الى كل مجتمع ، تعبيرا عن قوانين وجود هذا المجتمع .

اما السياسة نفسها ، منظورا اليها ليس بوصفها منظومة معادية تضعها كل امة لكي تخادع بها الامم المجاورة ، بل كعلم غايته توفير القدر الاكبر من السعادة للجنس البشري ، هذه السياسة ليست سوى الفيزيولوجيا العامة التي لا تنظر الى الشعوب الا بوصفها اجهزة عضوية متمايزة : اما اجتماع هذه الاجهزة العضوية فيشكل كائنا واحدا (النوع البشري)، تساهم جميع الاجهزة في تنميته وتطويره ، عبر تقديم حصة العمل المتلائمة مع طبيعتها الخاصة .

(« عن الفيزيولوجيا المستخدمة لتحسين المؤسسات الاجتماعية » ـ الاعمال ـ مجلد ٣٤؛ طبعة انتروبوس ج ٥ ، ص ١٧٧ـ١٧٩) .

● تعاقب الانظمة الاجتماعية

مما لا ريب فيه ان التغيير الذي اقترح احداثه في التنظيم الاجتماعي ، كبير للغاية ؛ انه اكبر تغيير ممكن في السياسة ، لانه يقوم في العبور من منظومة الى اخرى ، كل منهما متعارضة مع الاخرى تمام التعارض . بيد انه من الضروري ملاحظة ان المنظومة التي نريد التخلص منها كانت هي الخاسرة على الدوام ، خلال القرون الثمانية المنصرمة ،

في الوقت الذي نجد فيه ان المنظومة التي اقترح اقامتها كسبت في الافئدة على الدوام . ان هذه المنظومة الاخيرة ، قبة فسيحة اشتغل آباؤنا على بنائها طوال ثمانمائة سنة ، ومن المفروض بجيلنا الراهن ان يضع لها المفتاح . ذلكم هو الواقع الاساسي الذي آليت على نفسي ، في هذه الرسالة الاتيان بالبرهان الاول عليه .

ان المنظومة التي تحثنا مسيرة الحضارة على ابدالها ، لم تكن سوى توليفة تجمع بين السلطة الروحية ، او البابوية أو اللاهوتية ، وبين السلطة الدنيوية ، او الاقطاعية او العسكرية .

ان ولادة هذه المنظومةتعود ــ بالنسبة الى جانب السلطة الروحية فيها ــ الى بداية انتشار المسيحية في أوروبا ، اي الى نحو القرن الثالث او الرابع . اما فيما يتعلق بالسلطة الدنيوية ، فان علينا ان نعود بجذورها الى المحاولات الكبيرة الاولى لاقامة شعوب الشمال في الجنوب الاوروبي ، والى اولى مظاهر التفكك التي اصابت الامبراطورية الرومانية ، أي الى الوقت نفسه تقريبا .

أما التشكل النهائي لهاتين السلطتين ، فحدث في القرنين الحادي عشر والثاني عشر . في ذلك العهد حدث ، من جهة ان وطدت الاقطاعية لنفسها مكانة كونية على اسس ثابتة باعتبارها سلطة قومية ، وحدث ، من جهة اخرى ، ان وطدت سلطة الكرسي الرسولي نفسها بتنظيم جعل منها سلطة اوروبية .

ولنتوقف هنا ، لحظة ، عند ذلك العهد المتميز ، لكي نورد ملاحظتين مهمتين . نلاحظ ، في المقام الاول ، ان هذا التنظيم المزدوج قد حدث خلال فترة يسيرة من الزمن ، ومن دون صعوبات كثيرة ، وذلك لانه كان قد تهيأ خلال ٧ أو ٨ قرون ، مرت منذ الاصول الاولى لقيام السلطتين .

لقد تلت اقامة السلطة الدنيوية ، انقلاب السلطة الرومانية وسقوطها على يد الشعوب الشمالية . فاذا كانت تلك السلطة لم تتشكل مباشرة بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، فما هذا الا لأنه كان من الضروري اولا أن يوضع حد لنظام الغزوات ، ولقد تم انجاز هذا عن طريق غزو الامم التي قامت اولا ، للامم التي قامت بغزوات جديدة لاوروبا . والواقع ان هذا كان غرض الحروب التي خاضها شارلمان ضد الساكسون ثم ضد العرب ، واخيرا غرض الحروب الصليبية .

اما تشكل السلطة الروحية فقد تم التحضير له عن طريق ازالة الوثنية في اوروبا ، ومن ثم عن طريق توطد الدين المسيحي ، الذي انتشر الكهنة العديدون المبشرون به في الارجاء الاوروبية . وحين بدأ البابا هايلدبراند ، عند نهاية القرن الخامس ، في الاعلان مباشرة عن تفوق السلطة البابوية بوصفها سلطة اوروبية ، على السلطات القومية ، لم يفعل اكثر من انه استخلص مبدأ ، كانت اسسه قد توطدت فعلا في الاذهان ، او انه ـ بكلمات اخرى ـ صاغ فعل ايمان كانت عناصره قد توطدت وتم تبنيها منذ زمن بعيد .

في المقام الثاني تستحق مصادفة تطابق السلطتين ، سواء من ناحية زمن تأصلهما ، او من ناحية زمن تشكلهما النهائي ، تستحق التوقف عندها . ونحن سنلاحظ نفس التطابق ، بالنسبة الى انحطاطهما ، والواقع ان هذا التواقف الملحوظ ينحو الى التدليل (بشكل مستقل عن الحجة التي تظهر هاتين السلطتين مستندتين على بعضهما البعض) على انه ينبغي عليهما الاختفاء في زمن واحد ؛ وان السلطة الدنيوية لن يكون بالامكان استبدالها بسلطة ذات طبيعة مختلفة ، دون ان يحدث استبدال مشابه بالنسبة الى السلطة الروحية والعكس بالعكس .

لقد ولدت هذه المنظومة الاجتماعية ، خلال استمرار المنظومة السابقة ، بل في الوقت الذي كانت فيه هذه الاخيرة قد وصلت الى ذروة نموها المتكامل . وعلى هذا النسق ، حين تشكلت المنظومة الاقطاعية والكهنوتية في العصر الوسيط ، بدأت بذور دمارها تولد ، وكذلك بدأت تتشكل عناصر المنظومة التي ينبغي عليها ان تحل محلها الآن .

بالنسبة الى السلطة الدنيوية ، بدأ انعتاق الكوميونات يتحقق في القرنين الحادي عشر والثاني عشر . اما بالنسبة الى السلطة الروحية ، ففي الوقت نفسه تقريبا بدأ العرب يدخلون الى اوروبا العلوم الوضعية .

والآن ، لنركز انظارنا ، ايها المواطنون الاغراء ، على هذا الواقع الرئيسي ، الذي يشكل نقطة انطلاق حقيقية لسلسلة من الملاحظات التي عبرها علينا اليوم ان نلقي اضواء

ساطعة على سياستنا .

ان المقدرة الصناعية ، او مقدرة الفنون والمهن ، هي التي ينبغي ان تحل اليوم مكان السلطة الاقطاعية او العسكرية . في الوقت الذي كانت فيه الحرب ، او كان ينبغي ان ينظر لها على انها الوسيلة الاولى لازدهار الامم ، كان من الطبيعي ان تكون مسألة ادارة قضايا المجتمع الدنيوية ، حكراً لسلطة عسكرية ، أما الصناعة ، التي كانت تصنف كعنصر ثانوي ، فلم تكن لتستخدم الا بوصفها اداة . على عكس هذا، عندما اقتنعت المجتمعات اخيراً ، عن طريق التجربة ، بأن وسيلتها الوحيدة للحصول على الثروات ، تقوم في النشاط السلمي ، أي في الاشغال الصناعية ، صار من الضروري للشؤون الدنيوية ، ان تدار من قبل اصحاب المقدرات الصناعية . والقوة العسكرية ، بدورها ، لا يمكن النظر اليها الا بوصفها عنصراً ثانوياً ، عنصراً سلبياً مصيره اللاجدوى ، ذات يوم .

بيد ان انعتاق الكوميونات كان هو الذي ارسى القاعدة لهذا الوضع الجديد ، لقد جهز له الامكانية والضرورة اللتين نمتا مع الوقت .. وهو ما سنبرهن عليه لاحقا . لقد شكل هذا الانعتاق ترسخ المقدرة الصناعية ، لانه وطد لها وجوداً اجتماعياً مستقلا عن السلطة العسكرية .

قبل هذا العهد ، وعدا عن ان الحرفيين ، في مجموعهم ، كانوا مرتبطين بشكل مطلق ، بالعسكريين ، كان كل واحد منهم ، خاضعاً تمام الخضوع للتعسف الفردي لمالك الارض،

التي كان يشكل جزءا منها .

ان الانعتاق ، في الوقت الذي ابقى فيه على قيد الوجود ، النوع الاول من التعسف ، ادى الى زوال النوع الثاني ، وبالتالي خلق بذور دمار الاول . في الماضي ، لم يكن الحرفيون مالكين لاي شيء خاص بهم ، هم وكل ما كانوا يملكون .. كانوا حقا لسيدهم .. لم يكن لهم الا ما كان السيد يريده ان يكون لهم . لقد أدى الانعتاق الى خلق ملكية صناعية تغوص جذورها في العمل ، ملكية متميزة مستقلة ، عن ، وقريبا منافسة لـ ، الملكية العقارية ، التي كانت ذات اصل وطبيعة عسكريين .

لقد تمكنت المقدرة الصناعية، عبر هذا التجديد الخالد، من التطور والتحسن والازدهار ، وتمكنت الامم من ان تنتظم على اساس صناعي، اما رأس هرم المجتمع فكان الوحيد الذي ظل عسكريا ، وكذلك كان حال الادارة العامة التي ظل رأس الهرم العسكري متملكا اياها .

والآن ، لنورد بالنسبة الى السلطة الروحية ، ملاحظات مشابهة لتلك التي اوردناها في مجال الحديث عن السلطة الدنيوية .

ان المقدرة العلمية الوضعية هي التي ينبغي عليها انتحل مكان السلطة الروحية .

في الزمن الذي كانت فيه كل معارفنا الخاصة حدسية وميتافيزيقية ، كان من الطبيعي لقيادة المجتمع ، في مجال الشؤون الروحية ، ان تكون حكرا لسلطة كهنوتية ، وذلك

لان رجـال الديـن كانـوا الوحيدين القابضين علـى العلوم الميتافيزيقية العامة . على عكس هذا ، حين تصبح جميـع اجزاء معارفنا ، قائمة على اساس الملاحظة ، مـن الطبيعي ان تسند ادارة الشؤون الروحية الـى اصحـاب المقدرات العلمية الوضعية ، باعتبارها متفوقة لدرجـة كبيرة علـى الكهنوت وعلى الميتافيزيقيا .

بيد ان ادخال العلوم الوضعية الى اوروبا على يد العرب ، كان هو الذي ادى الى تشكل بذور هذه الثورة الهامة ، التي انجزت اليوم تمـام الانجاز ، سواء بالنسبة الـى معارفنا الخاصة ، او بالنسبة الى نظرياتنا العامـة فـي جانبهـا النقدي .

وما كاد العرب يبدأون ، في المناطق الاوروبية التـي استولوا عليها ، ببناء المدارس الخاصة بتلقين العلوم المبنية على الملاحظة ، حتى اخذ تيار عام يقود كافة العقول المتميزة نحو هذا النور الجديد . وعلى الفور قامت مدارس مشابهة في كافة ارجاء اوروبا الغربية ، وانشئت المراصد وصالات التشريح ، ودواوين التاريخ الطبيعي ، في ايطاليا ، وفرنسا ، وانكلترا والمانيا . ومنذ القرن الثامن عشر ، بدأ روجر باكون يدرّس العلوم الفيزيائية بنجاح كبير . ان تفوق الوضعي على الحدسي ، والفيزيائي على الغيبي ، كان ملحوظا منذ البداية ، حتى من قبل السلطة الروحية ، الى درجة ان عددا كبيرا من رجال الدين ، بينهم باباوان ، فـي الوقت نفسـه ، اتجهوا لاستكمال دراستهم في قرطبة حيث درسوا علوم الفلك على ايدي اساتذة عرب .

وهكذا ، في تلخيصنا للملاحظات السابقة ، بامكاننا ان نطرح على سبيل المبدأ الواقعي انه في اللحظة التي تم فيها للمنظومة الاقطاعية والكهنوتية الانتظام النهائي ، بدأت تتشكل عناصر المنظومة الاجتماعية الجديدة . وولدت مقدرة دنيوية وضعية ، هي المقدرة الصناعية ، الى جانب السلطة الدنيوية التي كانت قد توصلت الى كامل تطورها ؛ وقامت مقدرة روحية وضعية ، أي مقدرة علمية ، خلف السلطة الروحية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه قد بدأت في تنمية نشاطها .

(« المنظم » ، الاعمال مجلد ٢٠ ، طبعة انتروبوس ، ج ٢ ، ص ٧٧ــ٨٥) .

٢ ــ دينامية الصراعات

ثمة قانون يقر به العلماء ، تماما مثلما يفعل البشر الآخرون . يقول هذا القانون ان كل انسان ، كل تآلف انساني ، مهما كانت طبيعته ، ينحو الى زيادة سلطته : الجندي بسيفه ، والدبلوماسي بحيله ، والمهندس ببيكاره ، والكيميائي بأفرانه ، والفيزيولوجي بمبضعه، والبطل بأعماله، والفيلسوف بتركيباته .. كل واحد من هؤلاء يبذل جهدا كبيرا للوصول الى القيادة . وكل واحد منهم يصعد ، من جانب ، الهضبة الى قمتها التي يمكن فيها ان يتربع الكائن الهائل الذي يهيمن على الطبيعة كلها ، والذي يحاول كل انسان منظم ان يحل مكانه .

(« مدخل الى الاشغال العلمية للقرن التاسع عشر » ، طبعة انتروبوس ، ج ٦ ، ص ٩٩) .

● **الصناعة ، قوة مهيمنة**

ـ بيان تمهيدي . الصناعة ، او مناقشات سياسية ، اخلاقية وفلسفية ، تبحث عن صالح كل البشر الذين يقومون بأعمال مفيدة ومستقلة .

« كل شيء بالصناعة ، كل شيء في سبيلها » .

لم يكف القرن الثامن عشر عن التدمير . نحن لن نتابع ابدا عمله هذا ، على العكس ، أن ما نقوم به ، انما يكمن في ترسيخ اسس بناء جديد ؛ نسعى لطرح ومعالجة مسألة المصالح المشتركة ، تلك المصالح التي ابقيت حتى الان على حالها ؛ نسعى لكي تكون السياسة والاخلاق والفلسفة ، منهمكة بشغل مهمتها الحقيقية ، توفير السعادة الاجتماعية ، بدلا من جمودها الى الابد ضمن اطار تأملات طفيلية دون ممارسة ؛ نسعى ـ بكلمة واحدة ـ لكي تكف السعادة عن ان تكون تجريدا ، ولكي يكف المجتمع عن ان يكون رواية .

ان المجتمع بأسره ، يتمركز على الصناعة . الصناعة هي الضمانة الوحيدة لوجوده ، والمصدر الوحيد لكل ثرواته وازدهاره . اذن فالحالة الاكثر ملاءمة للصناعة ، هي الحالة الاكثر ملاءمة للمجتمع . هاكم في الوقت نفسه ، نقطة انطلاق جهودنا ، ومبتغاها .

ان مهمتنا تقوم في الكشف عن اهمية الصناعة ، وعن النفوذ السياسي الذي يمكنها ان تمارسه ، وهو يخصها . مهمتنا هي توعية الصناعة بمصالحها ، وتعريفها اكثر واكثر

بطبيعة قواها وامكانياتها ، واظهار العقبات التي عليهـا ان تقهرها . مهمتنا ان نساند الصناعة ونساعدها في مشاريعها، السهر الى جانبها دون هوادة ، مـن جهـة لكـي نتصـدى للاستبداد ، ومن جهة ثانية لكي نعلن قدوم الثورات . مهمتنا هي تعزيز القانون الصناعي ، عبر تعزيز الصناعة .

(« الصناعة » ، الاعمال ، مجلد ١٨ ؛ طبعة انتروبوس ، ج ١ ، ص ١٢ ــ ١٤) .

يبالغ البعض حين يقولون بأن الثورة الفرنسية قـد انجزت عملية تدمير السلطات الكهنوتية والاقطاعية، فالحقيقة ان الثورة الفرنسية لم تزل هذه السلطات ، كل ما في الامر انها قلصت كثيرا من الثقة التي كـان يضعها الكثيرون فـي المبادىء التي ترتكز عليها هذه السلطات ، قلصتها بشكل جعل هذه السلطات تفتقر اليوم الى القوة والمصداقية اللتين تتيحان لها ان تشكل رباطا للمجتمع . اذن ، في اية افكار بوسعنا ان نجد الان هـذا الرباط العضوي والضروري ؟ فـي الافكار الصناعية ، هنا ، وهنا فقط ينبغي علينا ان نبحث عن سلامنا، وعن نهاية الثورة .

اجل ، ايها السيد ، انا أرى بأن الغاية الوحيدة التـي ينبغي ان تتجه نحوها كل الافكار والجهود ، تكمن في التنظيم الافضل للصناعة ؛ الصناعة منظور اليها ضمن نطاقها الاكثر عمومية ، والتي تطال كافة انواع الاشكال المفيدة ، النظرية والتطبيق في آن واحد ؛ الاشغال الذهنية والاشغال اليدوية

معا ، ان التنظيم الافضل للصناعة يعني قيام حكومة لا يكون للسلطة السياسية فيها من قوة او من عمل الا بما كان ضروريا لمنع اضطراب الاشغال المقيدة ، حكومة تنتظم فيها كل الامور بحيث يتمكن العمال ، الذين يشكل اتحادهم قوة المجتمع الحقيقية ، يتمكنون من تبادل منتجات اشغالهم المختلفة فيما بينهم بشكل مباشر وبأقصى ما يمكن من حرية . ان حكومة مثل هذه هي الحكومة الوحيدة التي يقوم في ظلها مجتمع هو الوحيد الذي يعرف ما يناسبه وما يريد وما يفضل ، ويكون فيها هذا المجتمع الحكم الوحيد على جدارة الاشغال وفائدتها؛ في مثل هذا الوضع ، لا يعود على المنتج ان ينتظر الا من المستهلك وحده ، أجر عمله ، ومكافأة الخدمات التي يقدمها، مهما كان الاسم الذي يروقه .

اما فيما تبقى ، فاننا لا نريد سوى تسهيل وتوضيح المسيرة الضرورية للامور . كل ما نريده هو ان يقوم الناس عبر جهودهم المباشرة ، وفي سبيل تحقيق الحد الاقصى من الثمار ، بفعل نفس الذي قاموا بفعله حتى الآن ، انما دون علم منهم ، وبشكل اكثر بطئا واقل يقينا وفائدة لهم .

أبان انعتاق الكوميونات ، نلاحظ ان الطبقة الصناعية توصلت ، بعد ان استعادت حريتها ، الى خلق سلطةسياسية لنفسها . ان اهمية هذه السلطة يكمن في انها غير مفروضة الا من قبل الطبقة نفسها . انها طبقة تكبر وتثري قليلا فقليلا، وتضحي في الوقت نفسه اكثر اهمية ، اما وضعها الاجتماعي فيتحسن ، تبعا لكل الشروط ؛ هذا في الوقت الذي لا تكف

فيه الطبقات التي يمكننا ان نسميها كهنوتية واقطاعية ، عن الخسارة باستمرار : خسارة الاعتبار والسلطة الحقيقية ، ومن هنا تراني استخلص بأن على الطبقة الصناعية ان تستمر في الكسب وفي الاستيلاء على المجتمع كله .

هاكم مصير الامور ، وهاكم الى أين نحن ذاهبون ، اما المؤسسات العجوزة ، التي لم تعد لديها القوة المساندة ما كانت قد بنته ، فانها ستسقط الى الابد ، وتمحي تلقائيا .

هناك ثورات لا تكون اول الامر سوى محلية ووطنية ؛ وهناك ثورات جزئية ، لا تطال سوى واحدة من المؤسسات الاجتماعية . غير أن هذه الثورات المتعاقبة تلتقي في نهاية الامر ، لتحدد مسيرة الثورة العامة .

... وانا أرى ان الوقت قد حان لقيام الثورة العامة ، الثورة التي تشترك فيها كافة الشعوب المتمدنة ...

(« الصناعة » ، الاعمال ، مجلد ١٨ ، طبعة أنتروبوس ، ج ١ ، ص ١٦٥ ـ ١٦٨) .

● صراع الطبقات الاجتماعية

في ايام العهد القديم ، كان المجتمع ـ او الامة اذا شئتم ـ منقسما الى ثلاث طبقات كبيرة : اولى تلك الطبقات كانت تتألف من رجال الدين والنبلاء .

وثانية الطبقات كانت تضم الملاك الطفيليين الذين لم يكونوا نبلاء ، كذلك كانت تضم العسكريين ذوي الاصول

الوضيعة ؛ اضافة الى المواطنين المرتبطين بالاعمال القضائية ، وكل الآخرين الذين كانوا يمارسون مهام توصف بأنها مشرفة.
إما الطبقة الثالثة فكانت تضم كل اولئك الذين كانوا يمارسون مهنا منحطة ، مثل عمال المانيفاكتورة والبائعين ، والمصرفيين ... الخ ، أي كل اشغال الصناعة والقائمين بها، سواء أكانوا من مسيري الاشغال المنتجة ، او من منفذيها .

(« عن النظام الصناعي » ، الاعمال ، مجلد ٢٣ ؛ انتروبوس ج ٣٠ ص ١٨) .

« ايها السيد

« المؤسسات ، تماما مثلها مثل الافراد ، لها طفولتها وسن البلوغ والشيخوخة ؛ وهي ، تماما مثل الافراد ، ستنتهي الى الزوال ، لتحل محلها مؤسسات جديدة ولدت واكتسبت قوتها ، ضمن اطار حماية ووصاية المؤسسات التي سبقتها . ان طبقة النبلاء القديمة هي الان مؤسسة لاجدوى منها ، ولم تعد تقدم اية خدمة للمجتمع ، بل هي عالة عليها، لذا ينبغي لها ان تزول ، ومهما كانت الجهود التي تريدون جلالتكم (او حتى الامة نفسها) القيام بها لمساندة هذه المؤسسة المهترئة ، فان وجودها لا يمكن له ان يستمر سوى لفترة يسيرة من الزمن ، فالواقع ان تقدم المعارف ، واتجاه الشعب للتخلص من كل ما هو غير مفيد ، سيؤديان الى انها ذاك الوجود بالضرورة .. وقبل مرور وقت طويل ، وانا احب ان ادخل في هذا الموضوع تفصيليا .

« حتى اختراع بارود المدفع ، كان لطبقة النبالة القديمة ان تمارس سلطات سياسية كبرى ، وذلك لانها كانت تقدم خدمات جلى للمجتمع ، كان عليها ان تقف على رأس الامة ، لانها كانت الطبقة المحافظة على الوجود القومي . آنذاك كانت النبالة هي الطبقة الاكثر عملا في فرنسا ؛ كانت تربية خاصة تبدأ منذ الصغر ، ضرورية لتكوين رجل السيف ، وكان على كل رجل سيف ان يظل على الدوام مستعدا . ولكن منذ اكتشاف البارود ، اخذت الحقوق السياسية للنبالة تختفي بالتدريج ، بفعل زوال منفعتها ؛ لقد ازال البارود تلك المنفعة ، واضحى كل الدهماء قادرين، بفضل هذا الاكتشاف، على الدفاع عن ارض الوطن ، مثل النبلاء تماما .

« في ايام الثورة ، هوجمت الامة الفرنسية ، وفي وقت واحد ، من قبل كافة الجيوش المتواجدة في اوروبا ، وكان عليها ان تبذل جهودا جبارة لمقاومة ذاك الهجوم . والحال، ان جميع المواطنين حملوا السلاح ، وعبأت فرنسا ١٤ جيشا ، وابتكرت تكتيكا جديدا ، ونوعا جديدا من القوة العسكرية اكتسبه اولئك الذين دافعوا عن اراضي الوطن .

« غير ان النبالة القديمة ، ومع بعض الاستثناءات ، لم تحمل السلاح ضد الاجانب ، أي انها بالتالي لم تشارك في مسيرة التقدم الاخير الذي طرأ على الفن العسكري ؛ انها لا تزال تتبع ، في هذا النمط من الاشغال ، الروتين القديم ، وعلى هذا النحو اضحت اقل مستوى ، بالنسبة الى الفعالية العسكرية ، من اولئك الذين خاضوا الحروب الاخيرة . اما

ادعاؤها بأنها تلعب الدور الاول في المجتمع ، بوصفها شريحة عسكرية ، فادعاء غير مجد . .

« وها أنا ، بعد ان امعنت الفكر في مزاعم النبالةالقديمة في المجال العسكري ، ها انا في طريقي لتتبع نفس هذه المزاعم ، في المجال المدني. في الماضي كان النبلاء يقيمون في قصورهم ، مما كان يرفع من اسعار املاكهم ، ولذا كان لهم في الدولة ، اهمية صناعية فائقة ، لانهم كانوا ينصرفون للاشتغال في الزراعة التي هي الاولى بين كافة الصناعات .

« اليوم ، نلاحظ ان القسم الاكبر من افراد طبقة النبالة القديمة ، يقيم في باريس ، وهؤلاء المقيمون في العاصمة اهملوا أرضهم ، وها هم يغذون الترف الذي يعيشون في ظله ، بفضل الهبات والمعونات التي ينالونها من جلالتكم ، اكثر مما يغذونها بما تنتجه املاكهم .

« بكلمة واحدة ، يمكن القول بأن النبالة القديمة ليست هي التي تسير الاشغال العسكرية ، ولا الاشغال المدنية للامة . . لم تعد هذه الطبقة سوى طفيليات سياسية ؛ ولـذا يمكن الاستنتاج بأن مزاعمها القائلة بأنها انما تشغل الصف الاول في المجتمع ، وتتمتع بامتياز حكم الامة ، ليس اليوم اكثر من هراء . . وذلك لان هذه الطبقة اضحت سخيفة في مزاعمها تلك » .

(« عن النظام الصناعي » ، الاعمال مجلد ٢٣ ، انتروبوس ، ج ٣ ص ٣٥ ــ ٤٠) .

اعتراض ـ ثمة امر يبدو انكم لم تلاحظوه : هذا الامر هو وجود طبقة وسيطة بين النبلاء والصناعيين؛ ان هذهالطبقة الثمينة هي الرابط الاجتماعي الحقيقي ؛ فهي التـي تصالح ما بين المبادىء الاقطاعية والمبادىء الصناعية ؛ ما رأيكم بهذه الطبقة ؟

جواب ـ ان التقسيم الذي وضعتموه الآن ، جميل جدا في جانبه الميتافيزيقي ؛ ولكن الواقع اننـا لسنا هنـا بصدد الميتافيزيقا ؛ بـل علـى العكس ، نحـن نريد مقاتلة هـذه الميتافيزيقا . أن هدف عملنا هو ترسيخ الوقائع مكان حجج الميتافيزيقيين ؛ ونحن ، بالتالي ، سنعمد الان للحديث عـن تشكل طبقة الوسطاء التي تبدو لكم ثمينة ، وعن وجودها وآخر اشغالها .

لفترة طويلة من الزمن ، كان الفرنج يقيمون العدالة من تلقائهم ، وبشكل شخصي ، دون أي عون من أي عالم بحاثة . ولكن حين تعقدت العلاقات الاجتماعية وتعددت ، حين تـم ادخال الشريعة المكتوبة ، لم يعد خلفاء الفرنج ، الذين كانوا يرون في عدم معرفتهم للتوقيع بأسمائهم شرفا لهم ، لـم يعودوا بقادرين على انجاز الاعمال القضائية : وعلى هذا النحو تشكلت نقابة للقانونيين ، والبارونات اخذوا يستخدمون اولئك القانونيين كمستشارين ؛ وفي الجلسات العامة كانوا يضعونهم بين ارجلهم ويستشيرونهم في القضايا الحقوقية التي كان ينبغي حلها . ولاحقا ، اخذ البارونات يتخلون نهائيا عن الاهتمام بالحكم في القضايا التي تقوم فيما بين رعاياهم،

وهكذا بدأ الحقوقيون يقيمون جلسات المحاكمة لوحدهم ، واخذوا يقيمون العدل باسم خلفاء الفرنج . هاكم اذن ، اصل واحد من فروع الطبقة الوسيطة .

حتى اكتشاف بارود المدفع ، كان رجال السيف ، أي خلفاء الفرنج ، يشكلون الجسم الرئيسي للجيش . وبعد اكتشاف البارود ، اصبح الرماة ورجال المدفعية يشكلون الجسم الرئيسي لقوة الجيش ؛ واحفاد الفوليين هم الذين ـ بشكل رئيسي ـ اصبحوا مهندسين ومدفعيين ورماة . وفي الوقت نفسه ظلت قيادة الجيش في ايدي خلفاء الفرنج . وهاكم ـ هنا ـ اصل فرع ثان من فروع الطبقة الوسيطة .

في بداية الامر ، كان مجموع الاراضي مقسماً بين الفرنج . آنذاك كانت القوة السائدة مرتبطة بامتلاك الاراضي . وحين بدأ خلفاء الفرنج يبحرون للمشاركة في الحروب الصليبية ، واضحوا مجبرين على بيع جزء من اراضيهم للحصول على المال اللازم ، وجدوا انفسهم ـ في الوقت نفسه ـ يخسرون جزءاً من سيادتهم . ومهما بلغ حجم الجهود التي بذلوها لكي يفصلوا عن الاراضي التي باعوها ، حقوق السيادة العائدة لها ، فان كافة الاراضي كانت تتيح حقوق الاقطاعية بشكل جعل المالكين الجدد ـ حتى ولو كانوا من اصول وضيعة ـ يتحولان الى نبلاء . وها كم ـ هنا ـ اصل فرع ثالث من فروع الطبقة الوسيطة .

ولكن ، لنتفحص الان ، كيف كان سلوك كل هؤلاء ، منذ بداياتهم الاولى حتى العام ١٧٨٩ .

لقد لعب القانونيون والعسكريون الوضيعون ، وملاك الاراضي غير النبلاء وغير المزارعين ، لعبوا بشكل عادي للغاية ، دور حماة الشعب ضد مزاعم وامتيازات حفدة الفرنج .

والطبقة الوسيطة ، اذ وجدت في العام ١٧٨٩ ، انها قوية بما فيه الكفاية للتخلص من الهيمنة التي يمارسها عليها حفدة الفرنج ، حثت جماهير الشعب على الثورة ضد النبلاء. وهي تمكنت ، بواسطة القوة الشعبية ، من تصفية جزء من احفاد الفرنج ، وارغمت اولئك الذين لم تعمد الى تصفيتهم ، على الفرار الى البلدان الاجنبية . آنئذ اضحت الطبقة الوسيطة ، اولى الطبقات . ومن الامور المثيرة للفضول ، دراسة السلوك الذي اتبعته ، حين استولت على السلطة السامية . وهاكم وصف ذلك السلوك :

لقد اختارت من بين صفوفها ، بورجوازيا جعلت منه ملكا عليها ؛ وهي اعطت لافرادها الذين كانوا قد لعبوا الدور الرئيسي في الثورة ، القاب الامارة والدوقية والكونتية والبارونية والفروسية الخ . ومن ثم عمدت الى خلق الاقطاعيات لاعطائها الى النبلاء الجدد . انها ، بكلمة واحدة ، اعادت تشكيل الاقطاعية ، لحسابها هذه المرة .

ذلكم هو السلوك الذي اتبعته الطبقة الوسيطة ، التي تتحدثون عن وجودها وكأنه وجود نافع للصناعيين . مما لا شك فيه ان البورجوازيين قد قدموا خدمات جلى للصناعيين؛ ولكن اليوم علينا ان نلاحظ بأن الطبقة البورجوازية تشكل ،

مع طبقة النبلاء ، عبئا على اكتاف الطبقة الصناعية . لم يعد للبورجوازيين من وجود اجتماعي الا بوضعهم نبلاء وضيعين ، وبات من مصلحة الصناعيين التخلص في وقت واحد من الهيمنة التي يمارسها عليهم احفاد الفرنج ، وتلك التي تمارسها الطبقة الوسيطة التي خلقها النبلاء ، وبالتالي تنحو دائما الى تكوين الاقطاعية لحسابها .

اعتراض ــ انكم تبدون مبالغين، واطلاقيين، ومتحيزين؛ انكم تريدون الا يكون ثمة سوى طبقة واحدة هي طبقة الصناعيين ؛ انه أمر غير عملي على الاطلاق ، وذلك لان الصناعيين انفسهم بحاجة الى العسكريين والقانونيين . . الخ . فهل لكم ان تجيبوا على هذا الذي نقوله لكم ؟

جواب ــ ان انتاج منظومة ما ؛ ما هو سوى انتاج رأي هو ، بطبيعته ، صارم ومطلق ومتحيز : ذلكم جوابنا على القسم الاول من اعتراضكم . تقولون بعد هذا اننا انما نريد الا توجد سوى طبقة واحدة في المجتمع ، هي طبقة الصناعيين ؛ لكنكم تخطئون : ان الذي نريده ، او الذي يريده التقدم والحضارة ، هو ان تتشكل الطبقة الصناعية ، اولا ، من كل الطبقات ، وهو ان ترتبط الطبقات الاخرى ، بالطبقة الصناعية . . . **ان مرحلتنا الراهنة ، مرحلة انتقالية .**

(« عقيدة الصناعيين » ، الاعمال مجلد ٣٧ ؛ انتروبوس ، ج ٤ ، ص ٣٥ ــ ٤١) .

ما هو الصناعي ؟

الصناعي هو الانسان الذي يعمل في سبيل ان ينتج، او ان يضع في متناول مختلف أفراد المجتمع ، واحدة او اكثر من الوسائل المادية الكفيلة بارضاء ، حاجاتهم ، او اذواقهم ؛ وعلى هذا النحو نجد ان المزارع الذي يحرث القمح ، والذي يربي الماشية والطيور ، هو صناعي ؛ تاجر العربات والبيطري ، وصانع الاقفال ، والنجار ، كلهم صناعيون ؛ صانع الاحذية ، والقبعات ، والنسيج ، والاغطية والالبسة ، صناعي كذلك ؛ البائع ، والبائع الجوال ، والبحار الذي يشتغل في البحرية التجارية ، كلهم صناعيون . ان جميع هؤلاء الصناعيين ، اذ يعملون مجتمعين ، انما ينتجون ، ويضعون في متناول كافة افراد المجتمع ، جميع الوسائل المادية التي تساعدهم في اجابة احتياجاتهم ، واذواقهم ؛ وهم جميعا يشكلون ثلاث طبقات نسميها : طبقة الزارعين ، وطبقة الصانعين ، وطبقة البائعين .

أي مكانة ينبغي على الصناعيين ان يشغلوا في المجتمع ؟

ان على الطبقة الصناعية ان تشغل المكانة الاولى ، لانها الاكثر اهمية بين جميع الطبقات ؛ وذلك لانها قادرة على الاستغناء عن كل الطبقات الاخرى ؛ وما من طبقة بقادرة على الاستغناء عن طبقتنا ؛ ولانها تعيش بفضل قواها الخاصة ، وبفضل اشغالها الشخصية . ان على ابناء الطبقات الاخرى ان يعملوا من اجلها ، لانهم مخلوقاتها ، وهي التي تقيم أودهم . بكلمة واحدة ، كل شيء ينجز بفضل الصناعة ، وينبغي على

كل شيء ان يصنع من اجلها .

(المرجع السابق ، ص ٣ ـ ٤)

ان النضال السياسي القائم منذ بداية الثورة ، لم يتخذ بعد طابعه الحقيقي وهذا هـو السبب لكافة اشكال القلق التي يحس بها الملوك والشعوب .

لقد ظل هذا النضال ، حتى الان ، هجينا ، لانه لـم يوجد ـ بشكل اساسي ـ الا بين الطبقات العاطلة والطفيلية في المجتمع . لم يكن لهذا النضال ـ حتى الآن ـ مـن غرض مباشر سوى تقرير ما اذا كان الاستغلال سيستمر في التحقق لصالح السادة النبلاء ، أم انه سيفيد من الآن وصاعدا، هؤلاء بالتساوي مع العسكريين والقانونيين واصحاب الاملاك العاطلين عن العمل ، من الذين لم يحوزوا شرف النبالة . ان الجسم الاساسي للامة ، أي المنتجين، لم يشتركوا في هذه النقاشات بعد ، بشكل مباشر ومتميز . لقد ظلوا خارج هذا الصراع ، أو انهم اكتفوا بالدخول فيه بوصفهم عناصر ثانوية اتت بناء على استدعاء اصحاب الاملاك لها . ذلكم هـو الواقع الحقيقي للامور ، ليس فقط في فرنسا ، بل ايضا في ايطاليا ، وبصورة عامة في كل اوروبا الغربية .

ان ليس بامكان هذا الوضع المزيف والهجين ان يستمر الى ابد الابدين . ان المنتجين لا يعيرون اية اهمية لكونهم منهوبين من قبل هذه الطبقة الطفيلية ام من قبل طبقة طفيلية اخرى . ومن الواضح ان على النضال ان ينتهي بأن يخاض بين

جماهير الطفيليين من جهة ، وجماهير المنتجين من الجهة الاخرى ، وذلك لتقرير ما اذا كان هؤلاء سيستمرون في ان يكونوا ضحايا الطفيليين ، ام انهم سيحوزون على القيادة العليا للمجتمع الذي لم يعد الان يتألف ، بصورة أساسية ، الا منهم . والواقع ان هذه المسألة سوف تحل ما ان تطرح بشكل مباشر ونقي ، عند هذا سيتم انجاز التفوق الساحق للقوى المنتجة على غير المنتجين .

لقد آنت اللحظة التي بات فيها على النضال ان يتخذ طابعه الحقيقي . وحزب المنتجين لن يتأخر به الوقت طويلا قبل ان يظهر نفسه . وحتى بين البشر الذين جعلت منهم ولادتهم اعضاء في الطبقات الطفيلية ، نلاحظ ان اولئك الذين يشعرون باتساع في الافق وعلو في الهمة ، بدأوا يشعرون بأن الدور الوحيد المشرف الذي بامكانهم ان يلعبوه اليوم ، يقوم في استغلالهم لكل ما لديهم من نفوذ لحث المنتجين على خوض رحى النشاط السياسي ، ولمساعدتهم على الاستيلاء على ادارة القضايا العامة ، وعلى الاهمية الفائقة التي باتت لهم في المجتمع .

(« عن النظام الصناعي »، الاعمال ، مجلد ٢٢؛ انتروبوس ، ج ٣ ص ٢٥٧ ــ ٢٥٩) .

اليوم لم تعد الامة مقسومة الا بين طبقتين : البورجوازيين الذين قاموا بالثورة وقادوها بشكل يخدم مصالحهم ، لقد عمد هؤلاء الى ازالة الامتياز الوحيد الذي

كان يتمتع به النبلاء والقاضي باستغلال هؤلاء للثروة العامة ؛ وبعد هذا ادخلوا انفسهم في طبقة الحكام ، بشكل جعل المنتجين الصناعيين اليوم ، مضطرين لتوفير الثروة للنبلاء وللبورجوازيين على السواء .

(« عقيدة الصناعيين » ، الاعمال ، مجلد ٣٧، انتروبوس ، ج ٤ ، ص ٨) .

اعتراض ـ الحقيقة هي ان التربية السياسية للمنتجين لا تزال قيد الانجاز ، وانتم توجهون لهم نصائح لا يمكنها ان تلائمهم الا بعد انجاز تلك التربية .

جواب ـ لقد سبق لنا ان اعترفنا بأن التربيةالسياسية للمنتجين لا تزال قيد الانجاز، ولاننا شعرنا حقا بهذهالحقيقة، عمدنا الى اصدار المنشور المسمى « عقيدة الصناعيين » . على هذا النحو ترون اننا متفقون تمام الاتفاق حول هذه النقطة ؛ ولكن يبدو اننا لا نمتلك نفس الاسلوب، للنظر بشكل نسبي الى السلوك الذي ينبغي اتباعه في مجال التربية السياسية للطبقة الصناعية .

ان اعطاء الطلاب الشعور بقيمتهم ، ونفخ روح الثقة لديهم في ما يمتلكون من امكانيات ، يبدوان لنا ، بوصفهما الامر الاول الذي ينبغي الاهتمام به ، خاصة واننا لسنا هنا بصدد تربية اطفال ، وانما بصدد بالغين نوجه النصائح اليهم .

اما حث الطلاب على الممارسة اولا ، وعدم التحدث اليهم عن النظريات الا لمناسبة الممارسة التي يقومون بها ، فأمر يبدو

لنا ، انه المبدأ الثاني الذي من الضروري اتباعه .
واخيرا ، ومنعا لاطالة هذه المناقشة ، نقول لكم بأن نوايانا تكمن في تشكيل حزب الصناعيين ، في اقرب فرصة ممكنة ...

(نفس المصدر ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥) .

● تعفن الدولة

امثولة النحل والزنابير .
لنفترض ان فرنسا قد فقدت ـ بشكل مفاجيء ـ اول خمسين فيزيائيا لديها ، واول خمسين كيميائيا ، واول خمسين طبيبا ، وعالما رياضيا ، وشاعرا ورساما ومثالا وموسيقيا واديبا ؛
وفقدت كذلك اول خمسين ميكانيكيا ، ومهندسا مدنيا وعسكريا ، واول خمسين مدفعيا ، ومهندسا وطبيبا ، وجراحا ، وصيدليا ، وبحارا ، وساعاتيا ؛
اول خمسين مصرفيا ، واول مائتي بائعا ، واول ستمائة مزارعا ، واول خمسين حدادا، واول خمسين صانعا للسلاح، ودهانا ، وعامل منجم ، وصانع اغطية ، ونساجا ، وصانع بلور وزجاج ، وصانع دروع ، وطباعا ، وحفارا ، وجوهرجيا ... وعاملا في الصناعات المعدنية الاخرى .
وأول خمسين بناءا ، وفحاما ، ونجارا ، وبيطريا ، وصانع اقفال ، وصانع سكاكين ، وسباكا ... ومائة شخص

آخرين غير محددي المهنة ، هم الاكثر قدرة في العلوم والفنون والحرف . . اي مما يجعل عدد المفقودين فجأة ثلاثة آلاف هو الاول في مجالات العلوم والفنون والحرف في فرنسا.

بما ان هؤلاء هم الفرنسيون الاكثر انتاجا ، اي الذين يوفرون النتاجات الاكثر اهمية ، والذين يسيرون الاشغال الاكثر منفعة للامة ، ويجعلون هذه الامة من بين الامم المنتجة في مجالات العلوم والفنون والحرف ؛ يمكن اعتبارهم زهرة المجتمع الفرنسي حقا ؛ انهم من بين كل الفرنسيين ، الناس الاكثر منفعة للوطن ، الناس الذين يوفرون لهذا الوطن اكبر قسط من المجد والحضارة والرفاهية ، اذا فقدت الامة هؤلاء جميعا ، ستصبح جسدا لا روح فيه منذ لحظة فقدها لهم ؛ وهي على الفور سوف تسقط في وضع متدن بالنسبة الى الامم التي تعاملها اليوم معاملة الند للند ؛ ولسوف تستمر في لعب دور ثانوي ازاء تلك الامم طالما انها لم تعوض على ما فقدته . عند هذا ، سوف تحتاج فرنسا الى ما لا يقل عن جيل بكامله لكي تعوض على هذا البؤس الذي حل بها، وذلك لان الاشخاص الذين يتميزون في الاشغال ذات المنفعة ، هم اناس فريدون من نوعهم ، والطبيعة ليس من عادتها ان تكون كريمة معطاء في مجال خلق الاشخاص الفريدين ، ولا سيما اذا كانوا من هذا النوع .

لنعبر الان الى افتراض آخر : لنفترض ان فرنسا قد احتفظت بكل العباقرة الذين ينتمون اليها في مجالات العلم والفن والحرف . . لكنها مقابل هذا فقدت في اليوم نفسه ،

السيد شقيق الملك ، ومولانا دوق اورليان ، ومولانا دوق دي بوربون ، سيدتنا دوقة آنغوليم ، وسيدتنا دوقة دي باري ، والدوقة اورليان ، والدوقة بوربون ، والانسة دي كونديه .

ولنفترض انها فقدت في الوقت نفسه جميع ضباط العرش ، ووزراء الدولة (سواء أكانوا بوزارات ام بدون وزارات) ، ومستشاري الدولة ، والمفتشين ، والمارشالات ، والكاردينالات ، والاساقفة ، والخوارنة ، والكهنة ، والمحافظين ومساعدي ـ المحافظين ، ومستخدمي الوزارات ، والقضاة ، اضافة الى عشرة آلاف مالك هم الاكثر ثراء بين الذين يعيشون حياة النبلاء .

مما لا شك فيه ان مثل هذا الحادث سوف يؤلم الفرنسيين ، لانهم طيبون ، ولان ليس في وسعهم ان ينظروا بلا مبالاة الى اختفاء كل هذا العدد الكبير من مواطنيهم ، بشكل مفاجىء . غير ان خسارة هؤلاء الثلاثين الف فرد ، المنظور اليهم بوصفهم الاكثر اهمية للدولة ، لن تسبب للفرنسيين من شجن ، الا ذاك الذي دافعه العاطفة ... وذلك لان النتيجة السيئة على سياسة الدولة ستكون صفرا .

أولا ، بسبب المنطق الذي يقول لنا انه سيكون من السهل جدا ملء المراكز التي ستصبح شاغرة ؛ فثمة في الحقيقة ، عدد كبير من الفرنسيين القادرين على ممارسة وظائف شقيق الملك او السيد ؛ وكثيرون قادرون على شغل مكان الامير ، او مولانا دوق دانغوليم ، او مولانا الدوق دي

باري ، او مولانا الدوق دورليان ، أو مولانا الدوق دي بوربون ؛ وكثيرات من الفرنسيات سيصبحن اميرات جيدات، في جودة سيدتنا الدوقة دانغوليم ، او الدوقة دي باري، او الدوقة دوليان ، دي بوربون ، او دي كونديه .

ان ابهاء القصر مليئة بأفراد الحاشية المستعدين للحلول مكان كبار ضباط العرش ؛ ولدى الجيش كمية كبيرة من العسكريين الذين يفوقون في جودتهم ، مارشالاتنا الحاليين . . ترى كم من بائع يساوي وزراء الدولة ! كم من مدير قادر على تسيير دفة شؤون المحافظات ، بأفضل مما يفعل المحافظون واعوانهم ! كم من محام قادر على توفير العمل القضائي بأفضل مما يفعل القانونيون ! وكم من كاهن صغير ، هو اكثر قدرة من كاردينالاتنا ، ومطارنتنا واساقفتنا ! اما العشرة آلاف مالك الذين يعيشون حياة النبالة ، فان ورثتهم لن يكونوا بحاجة الى أي تدريب خاص لكي يكونوا قادرين على تشريف صالوناتهم ، بمقدار ما يشرفها الاسلاف .

ان ازدهار فرنسا لن تقوم له قيامة الا بفعل تقدم العلوم والفنون والحرف ؛ بيد ان الامراء وكبار ضباط العرش والاساقفة ومارشالات فرنسا ، والمحافظين والملاك العاطلين ، لا يقدمون اية مساهمة مباشرة في تقدم العلوم والفنون والحرف ؛ بل بدلا من ان يساهموا ، نراهم يسيئون لانهم يبذلون جل جهودهم لتطويل امد الهيمنة التي لا تزال تمارسها حتى اليوم النظريات الغيبية على المصارف الوضعية ؛ وهم بالضرورة يسيئون الى تقدم الامة ، اذ يحرفونها ، كما يفعلون

حاليـا ، من العلماء والفنانين والحرفيين المعتبرين الذيـن ينتمون الى هذه الامة شرعيا ؛ انهم يسيئون الى تقدم الامـة لانهم يستخدمون امكانيات المنتجين ، بشكل لا يوفر اية فائدة مباشرة للعلوم والفنون والحرف ؛ ويسيئون لانهم ينتزعون ، سنويا ، من اصل الضرائب المدفوعة للدولة ، مبلغا يصل الى ثلاثمائة او اربعمائة مليون ، علـى شكـل هبـات ومكافآت وتعويضات ... الخ ، لكي يدفعوها ثمنا لاشغال لا تفيد غيرهم .

ان هذه الافتراضات تظهر ، بجلاء ، الواقع الاكثر اهمية في السياسة الراهنة ، فهي تضعنا في وجهة نظر تتيح لنـا اكتشاف هذا الواقع ، بكل اتساعه ، بنظرة واحـدة ؛ وهي تؤكد بوضوح ــ وان بطريقة غير مباشرة ــ على ان التنظيم الاجتماعي ليس متكاملا ؛ وان الناس لا يزالون ساكتين عـن واقع كونهم يحكمون بواسطة العنف والمخادعة ؛ وان النـوع الانساني (مـن الناحية السياسية) لا يـزال غارقـا فـي اللااخلاقية .

بما أن العلماء والفنانين والحرفيين، الذين هم الوحيدون ذوو الاشغال المفيدة بشكل ايجابي للمجتمع ، دون ان يكلفوا هذا المجتمع شيئا ، نلاحظ انهـم خاضعون لهيمنة الأمراء ، والحكام الآخرين ، الذين ليسوا أكثر من اناس عاجزين .

وبما أن مالكي الاعتبار ، والمكافآت الوطنية الاخرى ، لا يدينون بالهيمنة التي يتمتعون بها ، الا لفعل الصدفة والولادة، والا للنفاق والدسائس والتصرفات غير المحترمة .

وبما ان اولئك المكلفين بادارة القضايا العامة، يتقاسمون فيما بينهم ، عاما بعد عام ، نصف الضرائب، ثم لا يستخدمون ثلث الباقي ، الذي لا يستولون عليه شخصيا ، بشكل يفيد الشعب .

نلاحظ ان هذه الافتراضات كفيلة بأن ترينا كيف ان المجتمع الراهن ، انما هو مجتمع مقلوب راسا على عقب .

وبما ان الامة قد أقرت ، كمبدأ من مبادئها الاساسية ، انه ينبغي على الفقراء ان يكونوا كراما ازاء الاغنياء ، وان على الاقل ثراء ـ بالتالي ـ أن يحرم نفسه يوميا من جزء مما هو ضروري بالنسبة له ، لكي يزيد من ثراء كبار المالكين .

وبما ان كبار المذنبين ، وكبار اللصوص ، اولئك الذين يمتصون مجمل المواطنين ، ويسرقون منهم ثلاثمائة او اربعمائة مليون سنويا ، هم المكلفون بمعاقبة صغار الذين يمارسون جرائم ضد المجتمع .

وبما ان الجهالة ، والرجم بالغيب ، والكسل ، والميل للذات الباهظة الكلفة ، تشكل وتيرة عيش كبار قادة المجتمع، وان الناس الفاعلين والمنتجين حقا لا يستخدمون الا بوصفهم عمالا خاضعين للهيمنة ، وكأدوات .

وبما ان الناس العاجزين هم الذين ـ في كافة انواع الاشغال ـ يكلفون بقيادة الناس القادرين ؛ وان الناس الاقل اخلاقا هم الذين ـ على الصعيد الاخلاقي ـ يكلفون بتربية المواطنين وتعويدهم على الفضائل ؛ وان كبار المذنبين هم الذين ـ على الصعيد القضائي ـ يكلفون بمعاقبة صغار المجرمين على ما يقترفون .

ومهما كان صغيرا حجم ما نعرضه ، فاننا نعتقد بأننا قد برهنا بما فيه الكفاية على ان الجسم السياسي مريض ؛ وان مرضه جدي وخطير ؛ وان مجموعه وكل فئاته تصاب بالمرض في الوقت نفسه ؛ ونعتقد بأن هذا البرهان ينبغي عليه ان يسبق أي برهان آخر ، وذلك لان اولئك الذين صحتهم على ما يرام (أو يعتقدون هذا) ليسوا بمستعدين للاصغاء الى الاطباء الذين يقترحون عليهم الدواء ، او نظام الحماية القادر على شفائهم .

(« المنظم » ، الاعمال مجلد ٢٠ ؛ انتروبوس، ج ٢ ، ص ١٧ــ٢٦) .

● ثورة « الافكار المشتركة »

انني اتنبأ ، بل واحدس ، بحصول ثورة علمية كبيرة لا تتوقف .

(« مدخل الى الاشغال العلمية للقرن التاسع عشر » ، انتروبوس ، ج ٦ ، ص ١٣) .

حتى الآن ، لم يتخذ القرن التاسع عشر ، بعد ، الطابع الذي يلائمه ؛ وذهنية القرن الثامن عشر هي التي تهيمن على ادبياتنا الفلسفية ، وذلك لان ادبياتنا الفلسفية ، لا تزال ــ في جانب اساسي منها ــ نقدية .

عن هذا الوضع ينتج الواقع اننا لا نزال في ثورة ؛ واننا لا نزال مهددين بأزمات جديدة ، وذلك لان أي نظام

(وبالنتيجة ، النظام السياسي) لا يمكنه ان يستبدل بالنقد ، الذي يجعله يدرك مساوىء الامور : ان المصير النهائي للمجتمع لا يمكن في الحلول في الاطلال، وفي النضال ضد المؤسسات التي ينبغي عليها ان تجمع الاعضاء الذين يشكلونها ، وان تقود اولئك الذين ينبغي عليها ان تخدمهم كدليل ، وان تسلك في مسيرتها مسلك المبادىء المتناقضة ، اطلاقا مع تلك المبادىء التي تدعو اليها حكومتها .

ضمن الوضع الراهن للمدارك ، نلاحظ بأن النظام القديم لا يمكن له ان يستبدل الا بنظام تكون آفاقه الاساسية جديدة بالغة الجدة ، والا بنظام قائم على اسس ناتجة عن الملاحظة ، والا بنظام ، تتم مناقشته ، بعد ان ينتج بانطلاقة واحدة ، مناقشة معمقة من قبل الاشخاص الاكثر قدرة على الحكم عليه وتحسينه .

لقد كان على فلاسفة القرن الثامن عشر ان يسلكوا المنهج النقدي ، لان اول ما كان ينبغي عمله هو توضيح مساوىء نظام معين ، تم تشكله المبدئي في عهد غارق في الجهالة والغيبية والبربرية ؛ في عهد كانت كافة مداركنا فيه لا تزال غامضة ، وحيث لم تكن الفلسفة سوى نوع من الميتافيزيقا ؛ ولكن ، بما ان هذا النظام نفسه قد انتهى به الامر الى فقدان مصداقيته بفضل اولئك الفلاسفة انفسهم ، بات من الواضح ان المهمة الملقاة على عواتق خلفائهم (أي الفلاسفة الحاليين) تقوم في انتاج ، وفي فتح النقاش حول نظام سياسي يتلاءم

مع الوضع الراهن للمعارف ، كذلك بات من الواضح انالنظام القديم لن يكف عن همينته الا في العهد التي يتم فيه توضيح وتحديد وربط الافكار المتعلقة بالمبادىء التي ينبغي عليها ان تشكل قاعدة النظام الجديد .

(« المنظم » ، الاعمال ، مجلد . ٢ ؛ انتروبوس، ج ٢ ، ص ٢١٢ — ٢١٤) .

بالنسبة اليكم ، انتم ايها السادة الذين تعلمون جيدا كم باتت العقائد القديمة خالية من القوة والحياة ، بات لا مفر من ان تشعروا ، بقوة ، بالحاجة الى عقيدة عامة جديدة ، تنتمي الى الحالة الراهنة للحضارة والمعارف . ان اي مجتمع، غير قادر على الديمومة من دون افكار اخلاقية مشتركة ؛ وهذه الشراكة هي ضرورية للجانب الروحاني ، كمثل ضرورة شراكة المصالح للجانب الدنيوي . بيد أن هذه الافكار لا يمكنها ان تكون مشتركة ، ان لم تكن قاعدتها ، عقيدة فلسفية متبناة ، بشكل شمولي ، ضمن اطار الصرح الاجتماعي ؛ أن هذه العقيدة هي مفتاح الباب ، والرابط الذي يربط ما بين كل الاجزاء ، ويعززها . فهل تعتقدون ، عن حسن نية ، يا ايها السادة ، بأن نقد الافكار اللاهوتية والاقطاعية الذي انجز على يد فلاسفة القرن الثامن عشر ، بامكانه ان يحل مكان عقيدة ما ؛ أن المجتمع لا يعيش على اساس الافكار السلبية ، بل على اساس الافكار الايجابية . وهذا المجتمع يعيش اليوم

في فوضى معنوية بالغة ، حيث الانانية في تقدم ، وكل شيء ينحو باتجاه العزلة .

(« عن النظام الصناعي » ، الاعمال ، مجلد ٢٢ ؛ انتروبوس ، ج ٣ ، ص ٥١) .

ما هي طبيعة المتغيرات التي يدعو اليها تقدم المعارف ؟

ما هي المسيرة التي ينبغي اتباعها لانجاز هذه المتغيرات ؟

لقد سبق لنا ان عالجنا ، في الفصل السابق ، اول هذين السؤالين ، ونعتقد بأننا قد برهنا بما فيه الكفاية ، على انه كان ينبغي ، لسد الاحتياجات الراهنة للمجتمع ، ولاقامة تنظيم اجتماعي متناسب مع الوضع الراهن للمعارف ، مطابقة العمل الاداري على العمل الحكومي .

وها نحن الان ، نكرس الفصل الحالي لدراسة السؤال الثاني .

تقوم المسألة في تحديد الوسائل التي ينبغي استخدامها لمطابقة العمل الاداري على العمل الحكومي .

وهذا التغيير هل ينبغي انجازه بشكل فجائي ، وعبر اجراءات مباشرة ، أم ترى ينبغي انجازه ببطء ، وعبر اجراءات متتالية ؟

رأينا هو ان الاسلوب الذي ينبغي اتباعه هو اسلوب المفاجأة ، وعن طريق الاجراءات المباشرة . هكذا ينبغي انجاز التغيير .

... فبشكل فجائي ، غيرت العبودية طبيعتها ، وكف

الارقاء عن الارتباط مباشرة بأسيادهم ، ليرتبطوا بنظـــام القنانة .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها بشكل طبيعي ، هـي ان المتغيرات في الانظمة، لا تنجز الا بشكل فجائي ؛ والنتيجة التي يمكننا الوصول اليها هي ان انصاف ـ الاجراءات ، مهما كانت قوية ونشيطة ، لا يمكنها ان تؤدي الى تغير حقيقي في النظام .

(« عن التنظيم الاجتماعي » ، الاعمال ، مجلد ٣٩ ، انتروبوس ، ج ٥ ، ص ١٥٠ ـ ١٥٢) .

٣ ـ نحو المجتمع الصناعي

لقد عمدت مخيلة الشعراء دائما ، الى وضع العصر الذهبي في مهـد النوع الانساني ، وسط جهـالة وخشونة الازمان الاولى ؛ وكان بالاحرى بهم ان يضعوا في المهد ، العصر الحديدي . ان العصر الذهبي للنوع الانساني ، لا يوجـد خلفنا ، بل امامنا، انه في تحسين النظام الاجتماعي والاقتراب به الى الكمال ، آباؤنا لم يروه ، وابناؤنا سيصلون اليه يوما؛ وعلينا نحن ان نشق اليه الطريق .

(« عن اعادة تنظيـم المجتمـع الاوروبي » ، الاعمال مجلد ١٥؛ انتروبوس ج١، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨) .

● مجيئه الضروري

الامم ، مثلها مثل الافراد ، لا يمكنها ان تعيش الا عبر واحد من وسيلتين : بالسرقة او بالانتاج . وهكذا ، لا يمكن ان يكون ثمة سوى نوعين من التنظيم الاجتماعي ، لكل منهما طابع ايجابي : الاول غرضه تحقيق الغزوات ، أي السرقة على الصعيد القومي ؛ والثاني هدفه الانتاج حتى اقصى حدود الممكن . في الحالة الاولى ينبغي على العسكريين ان يحتلوا المكانة الاولى في المجتمع ؛ اما في الحالة الثانية فينبغي على الصناعيين ان يحتلوا الصف الاول .

(« عن النظام الصناعي » ، الاعمال مجلد ٢٣؛
انتروبوس ، ج ٣ ، ص ٨١) .

في عهود الجهالة والبربرية، كانت حالة الحرب الداخلية والخارجية ، هي الحالة العادية في المجتمع ؛ وهكذا كان ينبغي على العسكريين ان يحتلوا الموقع الاول في الاعتبار، لان طبقتهم كانت هي الطبقة التي تحافظ على الوجود القومي ؛ وكان لقادتهم ان يكونوا المواطنين الاكثر اهمية في الدولة ؛ وكان ينبغي ان تسند اليهم عملية تسيير الشؤون العامة ، اما الملك فكان عليه ان يعتبر ان اللقب الاكثر جمالا بين القابه هو لقب « السيد الاول » ، أي الجندي الاول في المملكة .

في الحالة الراهنة التي بلغتها الحضارة ، لم تعد ثمة حرب داخلية ، اما الحرب الخارجية فلم تعد اكثر من حالة

عرضية . اما الامم الاكثر قوة اليوم ، فهي الامم التي تنتج اكثر من غيرها ؛ لذا ينبغي على الصناعيين ان يشكلوا اولى طبقات المجتمع ؛ وقادتهم هم الذين ينبغي عليهم ان يمارسوا القدر الاكبر من النفوذ على ادارة الشؤون العامة ، اما اجمل الالقاب التي يمكن للملك ان يتخذها لنفسه ، فهو لقب « الرئيس الاعلى للاشغال الصناعية » .

بكلمة واحدة نقول ، ان الظروف السياسية قد تغيرت بفعل تقدم المعارف ؛ وعن هذا التغير نتجت ضرورة خلق فن جديد لتسيير الاشغال العامة .

في الماضي ، كانت المقدرة السياسية الاولى تكمن في معرفة كيف يمكن الحكم ، أي معرفة السلطة للكيفية التي بها يخشاها الناس ، وعبرها يمكنها دفعهم للطاعة ؛ يومذاك كان علم الادارة لا يزال في طفولته الاولى ، اما تأثيره فكان ثانويا للغاية .

اليوم ، نجد ان ذاك الذي يبدو اكبر مقدرة على الادارة، ذاك الذي يعرف اكثر من غيره كيفية الربط بين مصالح مختلف طبقات المنتجين ، ذاك الذي يوفر للانتاج اكبر قدر من النشاط ؛ واخيرا ذاك الذي سيعرف كيف يعبر بالسلطة من بين ايدي العاطلين الى أيدي العاملين ، هو ذاك الذي سيبدي اكبر قدر من السياسة ؛ هو ذاك الذي سيقود الاشغال العامة .

لقد اصبحت فرنسا مصنعا كبيرا ، وأضحت الامة الفرنسية محترفا ضخما . وهذا المصنع الكبير ينبغي ان

تجري ادارته على نفس الوتيرة التي تدار بها المصانع الخاصة. بيد ان الاشغال الاكثر اهمية في المصانع ، تكمن اولا في ترسيخ سيرورات التصنيع ، ومن ثم ايجاد رابط ما بين مصالح المقاولين ومصالح العمال من جهة ، ومصالح المستهلكين من الجهة الثانية . والعناية بالحيلولة دون السرقات واشكال الفوضى الاخرى في المحترفات ، لا تعتبر سوى عملا ثانويا للغاية ، وهذا ما يجعل من الممكن اسناده لموظفين ثانويين .

(المرجع المذكور ، ص ٩٠ ــ ٩٢) .

لن يكون من المبالغة اعادة هذا القول وتكراره ، وذلك لانه المبدأ الذي تقوم عليه السياسة الصحيحة : ان أي دستور لا يمكنه ان يدوم الا اذا كان ، في عناصره الجوهرية ، تعبيرا عن حالة المجتمع في الوقت الذي يتم فيه وضع هذا الدستور. ان لا احد بوسعه ان يخلق قوة سياسية ، فهذه القوة يتم تدوينها وتعيين صعودها بين القوى القائدة ، حين تكون قد حازت على تطور مدني كاف ، فيصبح بمقدورها ان تعلن عن قيامها .. ان هذا الاعتراف ، او اذا شئتم ، هذا التشريع للقوى المهيمنة الموجودة في المجتمع في كل واحدة من المراحل الهامة للحضارة ، هو ما يمكن تسميته دستورها .. ومن دون هذا الواقع لن يكون اي دستور سوى حلما ميتافيزيقيا .

(المرجع المذكور ، الاعمال مجلد ١٢ ؛ انتروبوس ج ٣ ، ص ١٩٧) .

● جعل العمل الحكومي ثانوي الاهمية

ان الوسيلة الاكثر مباشرة لاحداث تحسن معنوي ومادي لدى الغالبية العظمى من السكان ، تكمن في الاقرار بأن المصاريف الاولى للدولة ، هي تلك الضرورية لتوفير العمل لكل الناس القادرين ، وذلك بهدف ضمان وجودهم المادي ؛ ومن بعدها تأتي المصاريف التي تهدف الى نشر المعارف الوضعية المكتسبة في صفوف طبقة البروليتاريين بأفضل السبل الممكنة ؛ واخيرا تأتي المصاريف التي بوسعها ان تضمن للافراد الذين يؤلفون هذه الطبقة ، اللذائذ والمسرات القادرة على تنمية اذهانهم .

وينبغي ان نضيف الى هذا ، ضرورة القيام بالاجراءات اللازمة لكي تدار دفة شؤون الثروة العامة ، من قبل الاشخاص الاكثر قدرة في الشؤون الادارية ، والذين لهم مصلحة في ادارة هذه الشؤون بشكل جيد ، أي الصناعيين الاكثر أهمية .

والمجتمع، عبر امكانياته الاساسية، سيجد نفسه منتظما بشكل من شأنه ان يرضي حاجات الناس الصالحين في كل الطبقات . انئذ لن يعود ثمة انتفاضات تخشى ، ولن تعود ثمة — بالنتيجة — من حاجة للانفاق على جيش ذي عدة وعدد لقمع تلك الانتفاضات ؛ وآنئذ لن يعود من الضروري انفاق المبالغ الضخمة على انشاء دوائر البوليس ؛ ولن يعود ثمة ما يخشى من الخارج ، لان ثلاثين مليون انسان يعيشون عيشة سعيدة ، سيكونون قادرين على صد هجوم البشر كلهم لو

شاؤوا التحالف ضدهم .

والى هذا نضيف ، بأن احدا لـن تعود له مصلحة في التجسس على امة تكمن مصلحة الغالبية العظمى فيها ، فـي ترسيخ الوضع القائم .

ان كل اولئك الذين قرروا قيام الثورة ، واولئك الذين قادوها ، وكل اولئك الذين منذ العام ١٧٨٩ حتى اليوم ، خدموا الامة كأدلاء لها ، انما ارتكبوا غلطة سياسية عظمى : لقد جهدوا جميعا في سبيل تحسين مسيرة العمل الحكومي، في الوقت الذي كان ينبغي عليهم فيه ان يجعلوا هذا العمل ثانوي الاهمية ، وان يجعلوا العمل الاداري ، ارقى الاعمال واسماها .

(« عن التنظيم الاجتماعي » ، الاعمال مجلد ٣٤ ؛ انتروبوس ، ج ٥ ، ص ١٢٨–١٣٠) .

في العهد البائد ، كـان المجتمع – بشكـل جوهري – محكوما من قبل اشخاص ؛ اما في العهد الجديد فان هذا المجتمع لا يحكم الا من قبل مبادىء .

« في مجتمع منظم ضمن غرض ايجابي يقوم في العمل لصالح هذا المجتمع ، عن طريق العلوم والفنون والمهن ، لا يخص الفعل السياسي الاكثر اهمية ، اي ذاك الفعل الذي يقوم في تحديد الاتجاه الذي يسير المجتمع ضمن اطاره ، لا يخص هذا الفعل اولئك الاشخاص الذين استولوا على الوظائف الاجتماعية ؛ بل يمارس من قبل الجسم الاجتماعي نفسه ؛

على هذا النحو يمكن للمجتمع ، ان اخذ في جماعية ، انيمارس حقا سيادته ، تلك السيادة التي لا تقوم انئذ عبر رأي تعسفي يفرض على الجماهير عن طريق القانون ، بل عبر مبدأ يتحدر من طبيعة الامور نفسها ، ولم يفعل الناس اكثر من انهم اعترفوا بصحته وطالبوا به معلنين ضرورته . في مثل هذا الوضع ، لا يشغل المواطنون المكلفون بمختلف الوظائف الاجتماعية ، حتى الرفيعة منها ، لا يشغلون ـ من وجهة نظر ما ـ سوى ادوارا ثانوية ، وذلك لان وظائفهم ، ومهما كانت اهميتها ، لا تقود بعد الان ، الا في السير ضمن الاتجاه الذي لم يخترعوه هم بأنفسهم . اضف الى هذا ، ان هدف وغرض مثل هذا التنظيم ، هما من الوضوح والتحدد ، بحيث لا تعود ثمة حاجة لتعسف الاشخاص ، ولا حتى لتعسف القوانين ، وما هذا الا لأن هذا التعسف او ذاك لا يمكن لهما ان يمارسا الا ضمن التيار الذي هو ، في الواقع ، عنصرهما الطبيعي . اذن ففعل الحكم يساوي صفرا ، أي ما يشبه الصفر ، بما انه اشارة الى فعل القيادة . اما جميع الاسئلة التي يمكن لها ان تتحرك في مثل هذه المنظومة السياسية فهي: ما هي المشاريع التي عبرها يمكن للمجتمع ان يزيد منازدهاره الراهن ، بمساعدة المعارف التي يمتلكها في الوقت الراهن ، في مجال العلوم والفنون والمهن ؟ ما هي الاجراءات التيينبغي اتخاذها لنشر المعارف وتحسينها بأفضل ما يمكن ؟ واخيرا ، ما هي الوسائل التي ينبغي اللجوء اليها ، لكي يكون بالامكان انجاز تلك المشاريع بأقل ما يمكن من المصاريف والوقت ؟ ان

جميع هذه الاسئلة ، وكل تلك التي بوسعها ان تتولد عنها ، اسئلة ايجابية ، وقابلة للجواب ؛ والقرارات لا يمكنها ان تكون الا كنتيجة للبراهين العلمية ، المستقلة اطلاقا عن اية ارادة بشرية ، والقادرة على ان تخضع لنقاش يساهم فيه كل اولئك الذين ستكون لديهم درجة من التعليم تسمح لهم بالمساهمة .
ثم ، وبما ان جميع الوظائف الاجتماعية ، في مثل هذا النظام، تكون ذات طابع ايجابي وغرض محدد ، فان القدرة الضرورية لشغل هذه الوظائف ، تبدو سهلة الملاحظة ، بحيث لا يمكن ان يكون ثمة اي تردد في هذا الموضوع ، مما يؤهل كل مواطن للاتجاه ، بشكل طبيعي ، نحو الانفلاق في الدور الخاص به .
وكما ان كل مسألة ترتبط بالمصلحة الاجتماعية ، ستخضع للقرار الناتج عن درجة المعارف التي تم الوصول اليها ، كذلك ستسند كافة الوظائف الاجتماعية ، بالضرورة ، للاشخاص الذين هم اقدر من غيرهم على شغل تلك الوظائف ، تبعا للهدف العام للمجتمع . وهكذا ، في هذا الوضع ، سنلاحظ كيف ستختفي ، في الوقت نفسه ، المساوىء الثلاثة الرئيسية التي تهيمن على النظام الاجتماعي الراهن : التعسف والعجز والدسيسة » .

(« المنظم » ، الاعمال مجلد ٢. ؛ انتروبوس ج ٢ ، ص ١٩٧ — ٢٠٠) .

تفحصوا . . هذا الفارق البيّن ، بين المنظومتين ، الذي يظهر منذ لحظة ولادة المنظومة الجديدة ، والذي حاولت ان اعبر عنه عبر التعارض بين كلمتي : السلطة والمقدرة . انا لا اقول : سلطة جديدة تظهر الى جانب كل واحدة من السلطتين القديمتين ، وانما : مقدرة ترتفع الى جانب سلطة . وما هذا، بكلمات اخرى ، سوى فعل المبادىء التي تولد آنئذ ، لتحل اليوم محل فعل الاشخاص ، العقل الذي يحل محل الارادة . .

بما ان السلطة الدنيوية في المنظومة القديمة كـــانت عسكرية ، فانها كانت تتطلب ـ بطبيعتها ـ اعلى درجة ممكنة من الطاعة العمياء ، من قبل الامة . على العكس من هـــذا ، في اطار المقدرة الصناعية ، منظورا اليها باعتبارها مرغمة على تسيير القضايا الدنيوية للمجتمع ، لا وجود للتعسف ، ولـن يكون له ان يوجد، اولا لأن كل الامور ستحاكم تبعا للمخطط الذي بامكانها ان تشكله للعمل بما فيه صالح الرفاه العام ، وثانيا ، لان تنفيذ هذا المخطط ، لا يمكن له ان يتطلب سوى درجة ضعيفة من قيادة الناس لبعضهم البعض .

(المرجع المذكور ، ص ٨٥ ـ ٨٦) .

بطبيعة المنظومـة السياسية الراهنـة ، ينبغـي على المصاريف العامة ، بدلا من ان تتناقص ، ينبغـي عليهـا ان تتزايد باستمرار ، طالما ان هذه المنظومة باقية . اما الميزانية

فلن يكون لها اي تحسن حقا ، الا عبر تبني منظومة سياسية جديدة .

ان تنظيم المنظومة الصناعية والعلمية ، هو الوسيلة الوحيدة لتعيين ميزانية جيدة . فالحال ، من ناحية ، انهذه المنظومة لها هدف ونتيجة يقومان في اعطاء اكبر قدر من النشاط لكافة المشاريع الثقافية والتصنيعية والتجارية ، وكذلك الاشغال العلمية الحرفية ، وبالتالي فان الممتلكات العامة ستستخدم ، بالضرورة ، بالشكل الذي تكون فيه نافعة تمام النفع للامة ؛ ومن الناحية الثانية، يمتلكالصناعيون وحدهم القدرة الادارية ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، لانهم هم الوحيدون الذين بامكانهم ان يطبقوا هذه القدرة بشكل دائم، وبالمجازفة الشخصية . وهكذا ، حين تسند اليهم السلطة الدنيوية ، ستحملهم دوافعهم المعتادة وحدها ، وهي دوافع اقتصادية بالدرجة الاولى ، بالضرورة على تقليص مصاريف التسيير والادارة الى الحد الادنى . وبهذا سيتم انجاز الشرطين الاساسيين الذين ينبغي على الميزانية السير على هديهما .

طالما ان ليس للمجتمع سوى هدف غامض وغير محدد، للتنظيم ، فان النظام المالي سيظل ، بالضرورة ، فاسدا ، وذلك لان الادارة ستكون هنا لمجرد الادارة ، بما في هذا من عيب جذري اشرت اليه في معرض حديثي عن الميزانية . ولكن ما ان سيقتصر هدف الشراكة ، بشكل مباشر ووحيد ، على تنمية اكبر درجة ممكنة من الفعل في مجال الادارة

الصناعية والعلمية ، ستصبح الادارة ، بالضرورة ، ادارة اقتصادية ؛ وذلك لانه ـ ضمن اطار هدف ايجابي علــى هذا النحو ، يصبح من السهل حقا التمييز بين الوظائف المجدية والوظائف غير المجدية ، او ـ بكلمات اخرى ـ الوظائف التي تتساند لانجاز الهدف المحدد ، وتلك التي لا تتساند لهــذه الغاية . . .

(« عن النظام الصناعي » ، الاعمال ، مجلد ٢٢ ؛ انتروبوس ج ٣ ، ص ١٧٧-١٧٩) .

● تنظيم اوروبا : « تشكيل البرلمان الاوروبي »

تعيش اوروبا ، في عهدنا الراهن ، وضعا بالغ العنف . الكل يعرفون هذا ، والكل يقولونه . ولكن ما هو كنه هــذا الوضع ؟ من أين اتى ؟ هل هو باق منذ الازل ؟ هل من الممكن له ان يكف ؟ ان هذه الاسئلة جميعا . . لا تــزال مــن دون جواب .

ان هناك روابط سياسية، كما ان هناك روابط اجتماعية: والحال انه عبر وسائل مشابهة ، ينبغي أن يتم ضمان صلابة هذه الروابط او تلك . في كل اجتماع للناس ، كما في كــل اجتماع للشعوب ، ينبغي ان تكون هناك مؤسسات مشتركة ، ينبغي ان يكون ثمة تنظيم : خارج هذا ، لن يتم تقرير اي شيء الا عن طريق القوة .

ان الرغبة في ان يحل السلام في اوروبا عبر المعاهدات

والمؤتمرات ، شبيهة بالرغبة في ان يتم البقاء لجسم اجتماعي ما ، عن طريق المواثيق والاتفاقات ، في الجانبين ، ينبغي ان تكون ثمة قوة مشتركة توحد الارادات ، وتنسق بين الحركات ، وتجعل المصالح مشتركة والاتفاقات صلبة ...

(« عن اعادة تنظيم المجتمع الاوروبي » ، الاعمال مجلد ١٥ ، انتروبوس ج ١ ، ص ١٧٣)

وهكذا ، عبر تلخيص كل ما قلته حتى الان ، يتبين لنا ان اوروبا سيكون لها أفضل تنظيم ممكن ، اذا اعترفت كل الامم المنضوية اليه ، والتي يحكم كلا منها برلمان ، بأفضلية ان يكون ثمة برلمان عام يوضع ما فوق كافة الحكومات القومية ، ويتمتع بسلطة الحكم في الخلافات بينها .

يتعلق الامر بحكومة اوروبية ، مثل الحكومات القومية ، وهذه الحكومة لا يمكن ان يكون لها من فعل ، دون ارادة مشتركة بين كافة اعضائها .

بيد ان هذه الارادة التي تولد ، لدى الحكومة القومية ، من شعور الوطنية القومي ، لا يمكنها ان تتأتى في الحكومة الاوروبية ، الا من تصميم اكثر اتساعا لوجهات النظر ، والا من شعور اكثر اتساعا يمكن ان يطلق عليه اسم شعور الوطنية الاوروبية .

(نفس المرجع ، ص ١٩٧ ـ ١٩٩) .

● مقدرة النخبات ، ام مقدرة الشعب ؟

اعتراض ـ كان ينبغي عليكم ، اولا ، التوجه الى العلماء، لو فعلتم هذا لكان الامر اكثر طبيعية ، واكثر منهجية . . .

جواب ـ ان العلماء يقدمون خدمات هامة جدا للطبقة الصناعية ؛ غير انهم يتلقون منها خدمات اكثر اهمية ايضا ؛ ينالون وجودهم ؛ ان الطبقة الصناعية هي التي ترضي اولى حاجاتهم ؛ تماما كما ترضي الاحتياجات المادية من كل الاصناف ؛ وهي التي توفر لهم كل الادوات الضرورية التي تمكنهم من ان يكونوا نافعين في تنفيذ اشغالهم .

ان الطبقة الصناعية هي الطبقة الاساسية ، الطبقة المرضع للمجتمع كله ، والتي بدونها لا يمكن ان تقوم قائمة لأية طبقة اخرى . ولهذا من حقها ان تقول للعلماء ، وايضا لجميع غير الصناعيين الاخرين : نحن لا نريد اطعامكم ، واسكانكم ، والباسكم ، وسد احتياجاتكم المادية ، الا بشرط .

ان ملاحظتكم قد انتجت لدينا رد فعل متعارض تمام التعارض مع ذلك الذي ترغبون فيه ، لقد سمحت لنا الا نتجه بكلماتنا الى العلماء ، أو بالاحرى حددت لنا ضرورة الا نتحدث الى العلماء الا بوصفهم طبقة ثانوية .

(« عقيدة الصناعيين » ، الاعمال مجلد ٣٤ ؛ انتروبوس ج ٥ ، ص ٢٥) .

تفحصوا الوضع الراهن لوعي الصناعيين ؛ ولسوف تدركون بأنهم لا يشعرون ابدا بأي تفوق لطبقتهم : كلهم تقريبا

يودون الخروج من هذه الطبقة ، للتحول الى طبقة النبلاء. بعضهم يسعى وراء شهادة البارونية ؛ والاخرون ـ وهم الاكثر عددا ـ يهرعون لاعطاء احفاد الفرنج الثروة التي حققوها بفضل الصناعة ، شرط ان يرضى هؤلاء الاحفاد بتزويجهم بناتهم . والصناعيون ، بدلا من ان يساند احدهم الآخر ، يغارون من بعضهم البعض ، ويسعى كل واحد منهم للاساءة الى الاخر لدى السلطات . ان مصرفيي كافة البلدان يهرعون ليبيعوا لجميع الحكومات ، الرصيد المخصص للصناعة ، دون ان توقف عملياتهم المصرفية هذه ، فكرة انهم بهذا انما يساهمون في مد اجل الاقطاعية ، ويؤيدون حالة الدونية التي وجدت فيها الطبقة الصناعية نفسها ، ازاء الطبقات الاخرى، حتى يومنا هذا .

(نفس المرجع ، الاعمال ، مجلد ٣٧ ؛ انتروبوس ج ٤ ، ص ٥٥) .

دلائل تبرهن على ان البروليتاريين الفرنسيين قادرون على ادارة الممتلكات بشكل جيد ـ يقوم الامر هنا في البرهنة على ان الطبقة الاكثر عدداً ، وبكلمة ، على ان الشعب ينقسم اليوم الى اناس لم يعودوا بحاجة للخضوع لرقابة خاصة ، الى اناس يكفيهم ذكاؤهم ليتطوروا ، ومقدرتهم مزدهرة بما يكفي لكي يتمكنوا ، دون وهن ، من توطيد نظام اجتماعي يقبل بهم كشركاء .

يمكن النظر الى الشعب باعتباره منقسما الى طبقتين :

طبقة العمال المنهمكين بالاشغال الزراعية ؛ وطبقة النـــاس المستخدمين في المصانع ، ولدى البائعين .

لندرس اولا ، ما له علاقة بالمزارعين .

ابان بيع الاملاك القومية ، تحول الوف البروليتاريين ، مستفيدين من التسهيلات التي قدمت لاولئك الذين كان لهم من الشخصية ما كفاهم ليعلنوا ، في وجه مجمل الارستقراطية الاوروبية ، انهم قادرون على الحصول على هذه الاملاك ، تحولوا بشكل فجائي الى طبقة مؤلفة من اصحاب الامـــلاك العقارية . بيد ان الطريقة التي بها عمدت هذه الجمهرة مـــن البروليتاريين ، التي تحولت فجأة الى مالكين، الـــى ادارة املاكها ، برهنت على واقع سياسي كبير ، هو ان آخر طبقة من طبقات الامة ، تجد نفسها اليوم مؤلفة من رجال تطـور ذكاؤهم بشكل كاف ، رجال باتوا يمتلكون من ثقابة النظر ، ما يجعل القانون قادرا ، دون اساءة للامن العام ، على الغاء الوصاية التي مورست عليهم حتى يومنا هذا ؛ كما برهنت على ان الامة، منذ اللحظة، باتت مجبرة على ان تعتبر مقسومة الى افراد كلهم قادرون على ادارة أملاكهم ، مما جعل القانون مجبرا على توطيد منظومة سياسية تسند فيها ادارة المصالح المشتركة ، الى الناس الاكثر تميزا بقدرتهم على بث المنفعة العامة والاكثر ايجابية ، وضمن هذا الاطار لم يعد على فعل الحكم ان يمارس كفعل اداري، الا ازاء الناس الذين ينحو سلوكهم الى اثارة القلاقل . . .

لنتحول الان الى دراسة ادلة القدرة التي اعطيت مـــن

قبل العمال الذين يمارسون الاعمال التي يقوم بها الصانعون والبائعون .

عند بداية الثورة ، تدهورت اوضاع جزء كبير من مقاولي الاشغال الصناعية والتجارية ، بفعل النهب الذي تلا الانتفاضات ؛ واولئك من بين هؤلاء المقاولين الذين افلتوا من النهب، دمروا من جراء قانون الحد الاقصى ؛ اما اولئك الذين كانوا من السعادة بحيث افلتوا من ذلك الفخين ، سرعان ما وجدوا ثرواتهم تتبخر من بين ايديهم بفضل حملات التفتيش، وعملية احراق البضائع الانكليزية .

ما الذي كان سيحدث ، بعد كل تلك المآسي العامة ، ياترى ، لو ان عددا كبيرا من العمال الذين كانوا مستخدمين من قبل الصانعين والتجار المفلسين والمسحوقين بفعل المآسي ، ما كان يمتلك القدرة التي تكفيه للحلول مكانهم ؟

لو حدث هذا ، لكانت الصناعة والتجارة في فرنسا قد خسرتا ، ولفترة طويلة من الزمن ، جزءا كبيرا من اهميتهما، ولكانت فرنسا مجبرة اليوم على ان تدفع للاجانب جزية صناعية اكبر بكثير من تلك التي كانت تتحملها قبل الثورة ؛ ولكان الانتاج كله ، في فرنسا ، قد تقلص .

على عكس هذا ، حدث ان المنتجات من كل الاصناف سرعان ما تضاعفت ، بل وحتى في عز مآسي الثورة نفسها ؛ لقد حدث انه ، في كافة المشاغل الصناعية والتجارية ، تحول كثير من الاشخاص الذين كانوا يعملون كمجرد مستخدمين ، تحولوا الى مقاولين ومديرين للاشغال، بل وابدوا ذكاء ونشاطا

يفوقان ما كان لاسلافهم ، بحيث باتت فرنسا اليوم اكثر ازدهارا بكثير ، واكثر انتاجا واكثر اهمية في الصناعة الزراعية والمانيفاكتورة والتجارة ، مما كانت قبل الثورة ، على الرغم من ان القسم الاكبر من المديرين الحاليين لمختلف الفروع ، قد جاؤوا من الطبقة الشعبية .

(« عن التنظيم الاجتماعي » ، الاعمال مجلد ٣٤ ؛ انتروبوس ج ٥ ، ص ١١٦-١٢٢) .

طبقة البروليتاريين - يشعر الاشخاص الذين يشكلون هذه الطبقة ، بأن وضعهم لم يتحسن ، بالنسبة التي كان من الطبيعي لها ان تنتج بفعل التقدم الحاصل بفضل الافكار الوضعية ؛ ومن الصحيح انهم لا يشعرون بحقوقهم، الا بصورة غامضة ؛ فاذا سئلوا ، فانهم لن يبدوا قابلين على ان يشرحوا بوضوح ، الوسيلة التي بها يمكن تخفيض بؤس اوضاعهم، لكنهم في الوقت نفسه يمتلكون وعيا ايجابيا بالامكانية التي للبرلمان ، لتحسين وضعهم المادي والسياسي ، وجعلهم اكثر سعادة مما كانوا حتى يومنا هذا .

انهم مستاؤون ضمن اطارين متمايزين ؛ فهم يشعرون باستياء مباشر ، هو ذاك الذي تحدثنا عنه اعلاه ؛ لكنهم يشعرون ايضا باستياء ثان ، غير مباشر ، سنتحدث عنه الآن .

الحال ، ان وضع رؤساء الطبقة الصناعية قد اصابه تحسن كبير ، فهم حصلوا على احترام اكبر من الذي كان لهم

قبل الثورة . وملكياتهم ، أي املاكهم المنقولة ، اعطيت صفة النبالة بفعل قانون الانتخابات ؛ اما رفاقهم في الطبقة الصناعية الذين لم يكسبوا من هذا كله شيئا ، فقد نظروا ـ بالضرورة ـ بعين التبرم الى رؤسائهم يتحولون الى كونتات او بارونات ، ويعبرون بهذه الوسيلة ، الى الطبقة الاقطاعية . قبل الثورة ، كان للعمال اليدويين الذين يشكلون جمهرة الطبقة الصناعية ، من يساندهم لانهم كانوا ذوي قضية مشتركة مع المصرفيين والتجار والصانعين . واليوم اذ يرون انفسهم مهجورين من قبل كل الذين كانوا ذوي قوة في طبقتهم، باتوا يشعرون بشيء من الحقد ازاء الوضع السياسي الراهن .

وعلى سبيل تخليص رأينا في هذا الموضوع ، نقول بأن العمال اليدويين يشعرون بتبرم متعدد الاتجاه ، وتبرمهم الان يتعلق باحساسهم بأنهم يفتقدون الى العمل ويموتون جوعا .

ما هي الوسيلة التي يمكنها ان تهدىء من تبرم العمال اليدويين الذين تتألف منهم جمهرة الشعب الفرنسي ؟ ما هي الوسيلة الكفيلة بالاستجابة لمطالبهم العادلة ؟ تكمن الوسيلة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان العمل لهم . ومثل هذه الوسيلة تتطلب ، للوهلة الاولى ، توفير الرساميل الضخمة، وليس ثمة سوى وسيلة واحدة لتوفير المال اللازم : الغاء المصاريف الاخرى . وبالتحديد الغاء المصاريف الاكثر تضخما: تلك التي تنفق على الجيش هي المصاريف الاكثر تضخما . اذن فصرف الجيش من العمل ، هو الاجراء الاول الذي ينبغي

اتباعه لارضاء الشعب ، لجعل الشعب سعيدا ، ولكي لا يجد المجتمع نفسه في مواجهة آثار استيائه .

(« طبقة البروليتاريين » ، مسودة غير كاملة ، انتروبوس ج ٦ ، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧) .

● المسيحية الجديدة

أن هناك علما ، يمكن اعتباره اكثر اهمية للمجتمع من المعارف الطبيعية والرياضية : انه العلم الذي يشكل المجتمع، العلم الذي يشكل قاعدة هذا المجتمع ، انه الاخلاق .

(« المسيحية الجديدة » ، الاعمال مجلد ٢٣ ؛ انتروبوس ج ٣ ، ص ١٨٧) .

ان الدين يصاب بالشيخوخة مثله مثل المؤسسات الاخرى . وهو مثل المؤسسات الاخرى بحاجة الى ان يتجدد بعد فترة من الزمن .

وكل دين هو مؤسسة ، تكون خيرة في بداياتها . غير ان الكهنة سرعان ما يسيئون استخدامها ما ان يكف لجام المعارضة عن احتوائهم ، وما ان يكفوا عن تحقيق الاكتشافات التي ينبغي انجازها بالاتجاه العلمي الذي تلقوه من قبل مؤسسهم : آنئذ يتحول الاتجاه الى اتجاه قمعي .

(« مدخل الى الاشغال العلمية للقرن التاسع عشر » ، انتروبوس ج ٦ ، ص ١٦٩) .

انني اتهم البابا وكنيسته بالهرطقة ...

ان التعليم الذي يوصله الكهنوت الكاثوليكي الى العلمانيين ، تعليم معيب ، لانه لا يقود سلوكهم ابدا باتجاه المسيحية ...

وانا اتهمهم بعدم امتلاك المعارف التي تجعلهم قادرين على تسيير المؤمنين في طريق خلاصهم ...

واتهمهم بأنهم قد غضوا الطرف ازاء تكوين مؤسستين متعارضتين تمام التعارض مع روح المسيحية : محاكم التفتيش ، والشيعة اليسوعية Jesuites ؛ وبعد هذا اتهمهم بأنهم ، منذ ذلك الحين قد اسندوا ، ودون انقطاع، عملية حمايتهم الى هاتين المؤسستين .

(« المسيحية الجديدة » ، الاعمال مجلد ٢٣ ؛ انتروبوس ج ٣ ، ص ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٩) .

ان الفرض العام الذي عليكم ان تقترحوه على الناس في اعمالهم ، هو تحسين الوجود المعنوي والمادي للطبقة الاكثر عددا ، وينبغي عليكم ان تنتجوا توليفة للتنظيم الاجتماعي ، قادرة على تحسين نظام الاشغال هذا ، وضمان هيمنته على كافة الانظمة الاخرى ، مهما بدت اهميتها .

وفي سبيل تحسين وضع الطبقة الاكثر فقرا ، بأسرع وقت ممكن ، يمكن القول بأن الظرف الاكثر ملاءمة هو ذاك الذي توجد فيه كمية كبيرة من الاشغال التي ينبغي انجازها، او حيثما تتطلب هذه الاشغال ، قدرا كبيرا من تطور الذهنية

البشرية . والحال ان بوسعكم ان تخلقوا مثل هذا الظرف ؛ واليوم اذ باتت ابعاد كوكبنا الارضي معروفة ، ادفعوا العلماء والفنانين والصناعيين الى وضع مخطط عام للاشغال التي ينبغي انجازها ، في سبيل جعل الاراضي التي يمتلكها النوع الانساني ، اكثر قدرة على الانتاج ، واكثر مسرة للعيش ، ضمن كل الاطر .

(نفس المرجع ، ص ١٥٢) .

في « المسيحية الجديدة » تنتج العظة الاخلاقية كلها ، بشكل مباشر ، من هذا المبدأ : ان على الناس ان يتصرفوا كأخوة ازاء بعضهم البعض ؛ وهذا المبدأ الذي ينتمي الى المسيحية البدائية ، سيصيبه تبدل يجعله يبدو كهدف ينبغي ان تضعه امام اعينها كافة الاشغال الدينية .

وهذا المبدأ المنبثق من جديد ، سيقدم على الشكل التالي : ينبغي على الدين ان يقود المجتمع نحو الهدف الكبير الذي يقضي باحداث اسرع تحسين ممكن في وضع الطبقة الاكثر فقراً .

(نفس المرجع ، ص ١١٧) .

اهم المراجع عن سان ـ سيمون

بالفرنسية :

بيار آنسار : «الاطر الاجتماعية لاخلاقيات سان ـ سيمون»، في « الدفاتر الدولية لعلم الاجتماع » ، العدد ٣٤ ، ١٩٦٣ .

ايميه برتو : « الكتاب الاجتماعيون: سان ـ سيمون، فورييه، برودون » في « التقاليد الفلسفية والفكر الفرنسي » ، باريس ، ١٩٢٢ .

ك. بوغل : « اعمال هنري دي سان ـ سيمون » كتابات مختارة ، مقدمة ، باريس ، ١٩٢٥ .

ك. بوغل : « نظرية سان ـ سيمون » ، عرض ، السنة الاولى ١٨٢٩ ، مقدمة ، باريس ، ١٩٢٤ .

جورج برونيه : «الصوفية الاجتماعية لدى سان ـ سيمون»، باريس ، ١٩٢٥ .

جان دوتري : « سان ـ سيمون ، كتابات مختارة » ، مقدمة وتعليق ، باريس ، ١٩٥١ .

جان دوتري : « حول مطبوعة عثر عليها للكونت دي سان ـ سيمون » في « الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية » تشرين اول ـ كانون اول ١٩٤٨ .

ف. دلبوس : « الفلسفة الفرنسية » الجزء ١٥ ، باريس ، ١٩١٩ .

ج. دوما : « سان ـ سيمون ، ابو الوضعية » ، « المجلة الفلسفية » ، مجلد ٥٧ ، ١٩٠٤ .

ج. دوما : « سيكولوجية مسيحيين وضعيين ، أ. كومت وسان ــ سيمون » باريس ١٩٠٥ .
اميل دوركهايم : « الاشتراكية، تعريفها وبداياتها : نظرية سان ــ سيمون » باريس ، ١٩٢٨ .
اميل دوركهايم : « سان ــ سيمون مؤسس الوضعية وعلم الاجتماع » ، « المجلة الفلسفية » ، مجلد ٩٦، ١٩٢٥ .
هنري غوهييه : «شباب أوغست كونت، وتشكل الوضعية»، باريس ، ١٩٣٣ ــ ١٩٣٦ ــ ١٩٤١ ، ثلاثة أجزاء: الجزء الثاني « سان ــ سيمون ، حتى عهد العودة » ؛ الجزء الثالث « سان ــ سيمون من ١٨١٤ الى ١٨٢٥ » .
هنري غوهييه : « رسالة سان ــ سيمون » ، مجلة « تاريخ الفلسفة » ، رقم ١ ، ص ١٢٩ ــ ١٦٥ .
هنري غوهييه : « سان ــ سيمون واوغست كونت امام الثورة الفرنسية » ، « المجلة الفلسفية » ، ١٩٣٩ .
جورج غورفيتش : « المؤسسون الفرنسيون لعلم الاجتماع المعاصر » ، الحلقة الاولى « سان ــ سيمون ، عالم اجتماع » ، باريس ١٩٦١ ، منشورات « مركز التوثيق الجامعي » ، باريس .
جورج غورفيتش : « سان ــ سيمون ، الفلسفة الاجتماعية»، كتابات مختارة ، باريس ، ١٩٦٥ .
ب. جانيه : « سان ــ سيمون والسان ــ سيمونية » ، باريس ، ١٨٧٨ .
ماكسيم ليروا : « اشتراكية المنتجين : سان ــ سيمون » ، باريس ، ١٩٢٤ .

ماكسيم ليروا : « الحيــــاة الحقيقية للكونت دي سان ــ
سيمون » (١٧٦٠ ــ ١٨٢٥) ،باريس ١٩٢٥، .
فرانسوا بيرو : « الصناعة والابداع الجماعي » الجزء الاول،
١٩٦٤ ، باريس .
ل. ريبو : « دراسات حول المصلحين المعاصرين والاشتراكيين
المحدثين ، سان ــ سيمون ، فورييه واوين » ، باريس
١٨٤٠ .
ب. م. شوهل : « هنري دي سان ــ سيمــون (١٧٦٠ ــ
١٨٢٥) » ، « المجلة الفلسفية » ، ١٩٦٠ .
ه. سي : « افكار سان ــ سيمون السياسية » ، « المجلــة
التاريخية » ، مجلد ٧٣ ، ١٩٠٠ .
دانيال فيدال : « ســــان ــ سيمون ، عمــــل مفتــوح » ،
سوسيولوجية العمل ، ١٩٦٧ .
جورج فيل : « رائد للاشتراكية : سان ــ سيمون واعماله »،
باريس ، ١٨٩٤ .

بالانكليزية :

كليفتون كولينز : « سان ــ سيمون » ، ادمبورغ ، ١٨٨٠ .
م. دوندو : « فاوست الفرنسي ، هنري دي سان ــ سيمون » ، نيويورك ، ١٩٥٥ .
فرانك مانويل : « عالم هنري دي سان ــ سيمون الجديد » ، كامبريدج ــ ماساتشوستس ، ١٩٥٦ .
فرانك مانويل : «نبي باريس» ، كامبريدج ، ماساتشوستس ، ١٩٦٢ .

بالالمانية :

ف. موكل : « هنري دي سان ـ سيمون : الرجل واعماله »، ايينا ، ١٩٠٨ .

ومن اجل الحصول على ببليوغرافيا كاملة بأعمال سان ـ سيمون ، وما كتب عنه ، راجع :

جان والش : « ببليوغرافيا سان ـ سيمون مع ثلاثة نصوص غير منشورة » ، باريس ، ١٩٦٧ .

المحتويات

	صفحة
تواريخ من حياة سان ـ سيمون	٥
حياة سان ـ سيمون	٧
فلسفة سان ـ سيمون	٢٠
١ ـ علم الانسان	٢٥
٢ ـ دينامية الصراعات	٤٥
٣ ـ المجتمع الصناعي	٦٩
مؤلفات سان ـ سيمون	٨١
مختارات من كتابات سان ـ سيمون	٨٥
١ ـ علم الانسان	٨٥
ـ العلوم والتجارب	٨٥
ـ من الحدسي الى الوضعي	٨٧
ـ غرض علم الانسان	٩٣
ـ المجتمع يشكل « كائنا حقيقيا »	٩٥
ـ تعاقب الانظمة الاجتماعية	٩٧
٢ ـ دينامية الصراعات	١٠٤
ـ الصناعة قوة مهيمنة	١٠٥
ـ صراع الطبقات الاجتماعية	١٠٨
ـ تعفن الدولة	١٢٠
ـ ثورة للافكار المشتركة	١٢٦

٣ ـ نحو المجتمع الصناعي ١٣٠
ـ مجيئه الضروري ١٣١
ـ جعل العمل الحكومي ثانوي الاهمية ١٣٤
ـ العقلانية الاقتصادية والتخطيط ١٣٨
ـ تنظيم اوروبا ١٤٠
ـ مقدرة النخبات ، ام مقدرة الشعب ١٤٢
ـ المسيحية الجديدة ١٤٨
اهم المراجع عن سان ـ سيمون ١٥١

صدر حديثا

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

ـ في سبيل الوحدة العربية

معن بشور

ـ نظرية الثورة العربية

الطاهر عبدالله

ـ أدبنا الحديث بين الرؤيا والتعبير

ريتا عوض

ـ مصر والعروبة

منح الصلح

ـ غيفارا (طبعة رابعة)

ترجمة : **ماهر كيالي**

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر حديثا

في سلسلة اعلام الفكر العالمي

- فرانز فانون
- راسل
- البير كامو
- ماركوز
- غيفارا
- هيدجر
- ماركس
- فرويد
- نيتشه
- انجلز
- ديكارت
- هيجل
- سارتر
- اندريه مالرو
- كافكا
- بوشكين
- بريخت
- بيكيت
- اراغون
- متزيني
- ميكيافيللي
- كانط
- هوغو
- غوته
- دستويفسكي
- لوركا
- لوكاتش
- غوركي
- فيبر
- روزا لكسمبورغ
- جويس
- داروين
- تورغينيف
- طاغور
- ماياكوفسكي
- اندريه جيد
- فوكنر
- غوغول
- اورويل
- برودون
- بودلير
- اناتول فرانس
- رامبو
- اوسكار وايلد
- شتاينبك
- برنارد شو
- غرامشي
- اودن
- توماس مان
- ادغار آلان بو
- رينان
- سبينوزا
- دوركيم
- فلوبير
- فورييه
- بيرون
- سرفانتس
- بيراندللو
- سان سيمون
- مالارميه
- تروتسكي
- لورانس

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص. ب ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن :

او ما يعادلها